

مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠١، ٢٠١٢

تقرير المدير العام
ملحق

وضع عمال الأراضي العربية المحتلة

ISBN 978-92-2-624483-2 (print)
ISBN 978-92-2-624484-9 (Web pdf)
ISSN 0252-7022

الطبعة الأولى، ٢٠١٢

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب مكتب العمل الدولي بشأن المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.

والإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما أن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

ويمكن الحصول على منشورات مكتب العمل الدولي عن طريق المكتبات الكبرى أو المكاتب المحلية لمكتب العمل الدولي الموجودة في كثير من البلدان أو مباشرة من: ILO Publications, International Labour Office, CH-1211 Geneva 22, Switzerland. وسوف ترسل مجاناً قائمة بالمنشورات الجديدة، من العنوان المذكور أعلاه أو عن طريق البريد الإلكتروني على العنوان: pubvente@ilo.org

زوروا موقعنا الإلكتروني على العنوان: www.ilo.org/publns

أوفدت هذه السنة أيضاً، وفقاً للولاية التي منحها مؤتمر العمل الدولي، بعثة رفيعة المستوى للوقوف على وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة. وكما في الماضي، زارت البعثة الأراضي العربية المحتلة وإسرائيل، غير أنها لم تقم هذه المرة بزيارة الجمهورية العربية السورية.

وأجرت البعثة مناقشات معمقة مع ممثلين عن السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال في الأرض الفلسطينية المحتلة، ومع الشركاء الاجتماعيين في إسرائيل والمواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل، ومع ممثلين عن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وغير الحكومية. وقدم الجميع معلومات استرشد بها في إعداد هذا التقرير. وإنني ممتن لهذا التعاون الذي يؤكد مرة أخرى الدعم واسع النطاق للقيم التي تجسدها منظمة العمل الدولية.

وكالعادة، تحلت البعثة في عملها لتقصي الحقائق والتقييم بحس عميق من الالتزام والحياد.

وتبين المعلومات التي استقتها البعثة أن الوضع على أرض الواقع يدعو إلى القلق الشديد. ويظل وضع النساء العاملات والرجال العاملين في الأراضي العربية المحتلة وضعاً هشاً. ولأسباب شتى، فإن توقعات السنة الماضية بأن تتخذ خطوات سياسية مهمة من أجل المضي قدماً، وهو ما كان سيعزز الثقة وينعش النشاط الاقتصادي، لم تتحقق. وعملية السلام الآن تراوح مكانها أكثر من أي وقت مضى منذ اتفاقات أوسلو.

ويعزى هذا إلى مزيج مضرّ على نحو خاص من التصلب السياسي، وعجز الجهات الفاعلة الخارجية عن مساعدة الطرفين أو عن ممارسة تأثير فعلي عليهما، وعدم استقرار المنطقة، وابتعاد المصالحة الفلسطينية. علاوة على ذلك، كانت استجابة شركاء التعاون الدوليين أضعف من ذي قبل، وهي مدعاة لقلق شديد. وهذا ما يزيد من عرقلة المهمة الشاقة أصلاً المتمثلة في ضمان مستوى معيشة أساسي لنسبة كبيرة من السكان، ناهيك عن القدرة على دعم المؤشرات الإيجابية القليلة الموجودة.

وعلى خلاف التوقعات سجل تحقيق بعض الإنجازات. فقد تواصل النمو الاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة في عام ٢٠١١، وتراجعت البطالة إلى حد ما، لا سيما في غزة، وإن كان ذلك غير مدعوم بانتعاش سليمة ومستدامة حقيقية. وما فتئت مشاركة النساء في سوق العمل تنزويد، وما فتئت مطالبهن بامتلاك الإمكانات تنعزز. ويواصل الشباب، الذين يعتبر تشغيلهم وتطلعاتهم أساسية للمستقبل، فرض أنفسهم وإسماع صوتهم أكثر فأكثر في المجتمع الفلسطيني.

ومع كل هذا يظل الإطار العام قاتماً، لا سيما بسبب واقع الاحتلال وتوسع المستوطنات دون هوادة. وفي السنة الماضية، شددت على أن المنطق الأمني الضيق لسلطة الاحتلال، يجب أن يحل محله منطق تنمية وسلام يقوم على رؤية طويلة الأجل للمصالح الاقتصادية وللمصالح المتصلة بالعمل والأمن البشري لجميع النساء والرجال في الأراضي العربية المحتلة وفي إسرائيل على حد سواء. ولا يمكن تحقيق تحسن حقيقي، يخدم السلام ويؤمن مستقبل العمال والمنشآت في الأراضي العربية المحتلة حالياً، إلا متى وُضع حد للفصل وأزيلت العقبات المادية والنفسية المفروضة على حركة التنقل والنشاط الاقتصادي. ولا يوجد بديل قوي أو عادل غير إنهاء الاحتلال.

ويفاهم الجمود السياسي الحالي من احتمال أن يفرضي تطور الأحداث الجارية على أرض الواقع إلى تقليص جسيم من النطاق المتاح أمام حل متفاوض بشأنه لإقامة دولتين. ويوجد حالياً ٥٠٠٠٠٠٠ مستوطن إسرائيلي في الضفة الغربية، وهو عدد تضاعف منذ توقيع اتفاقات أوسلو في عام ١٩٩٣.

ويتضح هذا الاتجاه أكثر ما يتضح في المنطقة جيم (C) في الضفة الغربية التي ستشكل جزءاً مهماً من دولة فلسطينية. ولا تزال هذه المنطقة خاضعة لإشراف إسرائيل بالكامل، إذ أن الفلسطينيين محرومون من الوصول إلى موارد رزقهم وإلى بعضهم البعض. ويتضاعف نظام الفصل الذي أدى إليه هذا الوضع بفعل

تقليص الحيز المتاح للفلسطينيين في القدس الشرقية والزيادة المتواصلة في النشاط الاستيطاني ووجود المستوطنين في جوار المراكز السكنية الفلسطينية. ويكشف تزايد عدد حوادث العنف مدى هشاشة هذا الوضع.

ويهدد الخطر وجود وبقاء دولة فلسطينية تنهض بكامل طاقتها، إذا لم يظهر حل سياسي في الأفق، وإذا أصبح الاحتلال العسكري والاقتصادي الرابض أشد وطأة وقساوة، وإذا زاد إدماج اقتصاد المستوطنات في الاقتصاد الإسرائيلي.

وعلى الرغم من أن بعض القيود المفروضة على حركة تنقل الأشخاص والسلع قد رفعت، فإن غزة لا تزال تقبع تحت الحصار الذي يخفف من وطأته بالأساس تجارة الأنفاق غير المشروعة والمساعدة الإنسانية المتناقصة. واقتصاد غزة مهدد بمزيد من التشوه لأنه يظل مفصولاً عن أسواقه الطبيعية ومكبلاً بطائفة من القيود. وما يثير القلق بشكل خاص أن انخفاض دعم الشركاء الدوليين قد أضر على وجه الخصوص ببرامج الأمم المتحدة لاستحداث الوظائف والحفاظ عليها.

وليس من حق باقي العالم التعبير عن قلقه وممارسة سلطته واستخدام كل القوات المتاحة لحلحلة الجمود والرفع من مساعدته إلى فلسطين فحسب، بل تقع على عاتقه أيضاً مسؤولية القيام بذلك. ودعوة جميع الأطراف إلى العمل سوياً على نحو بناء يجب أن تظل مسموعة وواضحة. ويجب تطبيق منطق التعاون على العلاقات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وعلى الواقع اليومي في عمل الناس المعنيين وحياتهم، وعلى مشاكل القيادة الفلسطينية التي يجب تسويتها على أساس احترام كامل للديمقراطية وإرادة مواطني الدولة الفلسطينية العتيدة. والسعي متواصل بهدف تحقيق المصالحة الفلسطينية، ويجدر بالجميع تشجيع ذلك.

وتتواصل عملية بناء دولة فلسطينية رغم خيبات الأمل والعراقيل على أرض الواقع، بما في ذلك الصعوبات الاقتصادية والمالية. وتتطوي هذه العملية على قيمة رمزية وسياسية وعملية واقتصادية وأمنية. وهي لا تبني الثقة اللازمة للتنمية الوطنية الفلسطينية فحسب، بل هي أساسية أيضاً لاستدامة حل الدولتين المطلوب بالحاح.

ومن الأهمية بمكان، بالنسبة إلى النساء والرجال العاملين وبالنسبة إلى أسرهم، أن تشمل هذه العملية مؤسسات وسياسات من أجل استحداث الوظائف وإقامة الحوار الاجتماعي وتحقيق المساواة بين الجنسين والضمان الاجتماعي والدخل العادل. ويجب أن تكون الحلول واقعية وعملية، وهي تستدعي تعاوناً ثلاثياً مناسباً. وسينجز المزيد من النشاط بشأن قانون العمل، تمشياً مع المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومعايير العمل الدولية.

ومن المشجع أن يشدد رئيس الوزراء، سلام فياض، من جديد لبعثة منظمة العمل الدولية على الدور الاستراتيجي للمسائل الاجتماعية ومسائل العمل في عملية بناء دولة فلسطينية. وفي التقارير التي قدمتها إلى المؤتمر خلال السنوات الماضية، تزايدت تسليط الضوء على تعزيز البعد الاجتماعي. وينبغي أن يساعد ذلك أيضاً الهيئات المكونة الفلسطينية ومنظمة العمل الدولية على استنباط المزيد من المشاريع والبرامج الملموسة.

وإذا كان الاستمرار في المضي قدماً ببناء الدولة يمثل بارقة أمل في مشهد حالك لولا ذلك، فهناك مدعاة أخرى للأمل تتمثل في التغييرات التي تصبو إلى الديمقراطية والمزيد من الانفتاح في العالم العربي. وتبين هذه التغييرات أن الشعوب في كل مكان على أهبة الاستعداد للتحرك من أجل التحكم بكفاية بزمام الأمور في حياتها ومستقبلها، وأنها تنبيري أكثر فأكثر لمساءلة قادتها في قضايا متعددة.

ويحدو هذا التقرير عميق احترامي وإعجابي شخصياً بنضال الفلسطينيين. وإنني لوائق من أن رياح التاريخ ستجري قريباً بما تشهيه سفنهم وأنهم سيحققون التطلعات التي يرنون إليها والتي هي حق من حقوقهم، ألا وهي: العيش والعمل بكرامة وأمان في دولة فلسطينية مستدامة وناهضة بكامل طاقتها.

وإنني أود أن أعرب مرة أخرى عن التضامن الذي أكنه إزاء عقود المعاناة الطويلة التي تكبدتها أجيال من الأسر الفلسطينية، فعانت الأمرين من ظلم الاحتلال وواجهته بكم هائل من الشجاعة واحترام الذات. وعندما سيبلغ يوم التحرير - وهو لا بد آتٍ - سيثبت الفلسطينيون للعالم، برؤوس مرفوعة عالياً وكرامة لا غبار عليها، أن الكفاح من أجل حقوق الإنسان لا يمكن إلا أن ينتصر في نهاية المطاف فيذلل العقبات وإن كانت تبدو في بعض الأحيان عصية.

خوان سومافيا
المدير العام

أيار/ مايو ٢٠١٢

المحتويات

الصفحة

iii	تمهيد
١	مقدمة
٣	١ - آمال مزعزعة وآفاق غامضة.....
٦	٢ - توقعات ضعيفة بشأن النمو وفرص العمل في ظل استمرار الاحتلال.....
١٨	٣ - حقوق العمال الفلسطينيين وكرامتهم: معلومات محدثة عن آثار الاحتلال المطول.....
٢٥	٤ - برنامج بناء الدولة والعدالة الاجتماعية.....
٣٢	٥ - انعدام اليقين في الجولان السوري المحتل.....
٣٤	ملاحظات ختامية.....
٣٧	المراجع.....
٤١	مرفق

مقدمة

١. عملاً بالقرار المتعلق بآثار المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى على وضع العمال العرب، الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته السادسة والستين (١٩٨٠)، أوفد المدير العام مرة أخرى هذا العام بعثة إلى إسرائيل والأراضي العربية المحتلة لإجراء أكمل تقييم ممكن لوضع العمال في الأراضي العربية المحتلة. وعلى غرار السنوات التي خلت، سعت البعثة إلى جمع وتقييم المعلومات المتعلقة بوضع العمال في الأرض الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية وغزة) والجولان السوري المحتل^١.

٢. واسترشد ممثلو المدير العام بالمبادئ والأهداف المكرسة في دستور منظمة العمل الدولية، بما في ذلك إعلان فيلادلفيا، وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة. واسترشد الممثلون بالقرارات التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي وبالمبادئ المنصوص عليها في معايير العمل الدولية ذات الصلة وبذلك التي أعلنتها هيئات الإشراف في منظمة العمل الدولية.

٣. ولدى دراسة جميع القضايا المعنية، سواء أثناء زيارة البعثة أو عند إعداد هذا التقرير، وضع ممثلو المدير العام نصب أعينهم، جرياً على عاداتهم، المعايير ذات الصلة التي يتضمنها القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لا سيما اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ (فيما يتعلق بقوانين وأعراف الحرب البرية) واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ (بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب)، واللذان تشكل إسرائيل طرفاً فيهما. واسترشدت البعثة بالقرارات ذات الصلة، الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧)، ورقم ٣٣٨ (١٩٧٣)، ورقم ٤٩٧ (١٩٨١)، ورقم ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، ورقم ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ورقم ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، ورقم ١٨٦٠ (٢٠٠٩). كما أخذت في الحسبان الفتوى الصادرة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ عن محكمة العدل الدولية (محكمة العدل الدولية، ٢٠٠٤).

٤. وقد عهد المدير العام إلى السيد كاري تابيولا Kari Tapiola، بصفته ممثله الخاص، والسيد طارق الحق، الباحث الاقتصادي في إدارة تحليل الاقتصاد وأسواق العمل، والسيد مارتين ويلز Martin Oelz، أخصائي الشؤون القانونية في برنامج ظروف العمل والعمالة، والسيدة شونا أولني Shauna Olney، منسقة الفريق المعني بالمساواة في إدارة معايير العمل الدولية، بمهمة امتدت من ٢٣ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢. وأنجز السيد منير كليبو، ممثل منظمة العمل الدولية في الضفة الغربية وغزة، والسيدة رشا الشرفاء، المسؤولة عن البرامج في مكتب ممثلية المنظمة في القدس، جميع التحضيرات لهذه البعثة التي كانا عضوين كاملين فيها.

٥. وبالنظر إلى القيود الأمنية للأمم المتحدة، تعذر على الممثل الخاص للمدير العام زيارة الجمهورية العربية السورية هذه السنة من أجل عقد مشاورات مع الحكومة السورية ومع منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل. وفي مقابل ذلك، قدمت الحكومة السورية تعليقات كتابية تضمنت آراء منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل.

^١ كما أشير إليه في التقارير السابقة، أعلن عن موقف الحكومة الإسرائيلية إزاء الجولان بالعبارات التالية: "تهدف بعثة مكتب العمل الدولي إلى جمع المعلومات من أجل تقرير المدير العام عن الأراضي العربية المحتلة. ويتمثل موقف حكومة إسرائيل في أن الجولان الذي تطبق عليه قوانين إسرائيل وولايتها القضائية وإدارتها، لا يعد الآن من تلك المناطق. وعلى ضوء هذا الاعتبار، منحت بعثة مكتب العمل الدولي تصريحاً بزيارة الجولان كبادرة حسن نية مع كافة التحفظات. وينبغي ألا يكون قرار تسهيل هذه الزيارة غير الرسمية بمثابة سابقة، وهو لا يخالف بأي حال موقف الحكومة الإسرائيلية". ومن الجدير بالذكر بأن إسرائيل ضمت الجولان إليها من طرف واحد في سنة ١٩٨١ وبأن قرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ (١٩٨١) يطالب إسرائيل بإلغاء قرارها بضم الجولان، وهو قرار لم تعترف به الأمم المتحدة أبداً.

٦. وخلال هذه الزيارة عقد ممثلو المدير العام العديد من المناقشات والاجتماعات مع محاورين إسرائيليين وفلسطينيين، فضلاً عن محاورين من الجولان السوري المحتل^٢. والتقوا بممثلين من شتى الوزارات والمؤسسات في السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل الفلسطينية والإسرائيلية، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات البحث وقادة المجتمع المحلي. وتشاررت البعثة كذلك مع ممثلين عن الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى.

٧. ويعرب المدير العام مجدداً عن عميق امتنانه لجميع الأطراف المشاركة، ويرغب في أن ينوه بأن ممثليه لقوا تعاوناً كاملاً من جميع الأطراف، العربية والإسرائيلية على حد سواء، فضلاً عن ممثلي منظمات منظومة الأمم المتحدة، في الحصول على المعلومات الوقائية التي يستند إليها هذا التقرير. ويقر مع الشكر باستلام الإسهامات الكتابية المقدمة من حكومات كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية والجمهورية العربية السورية ومنظمة العمل العربية والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب.

٨. وعلاوة على البيانات والدراسات والتقارير المتاحة للعموم، يأخذ هذا التقرير في الحسبان المعلومات الكتابية والشفهية التي حصلت عليها البعثة في عين المكان. وخضعت المعلومات المستقاة شفهيًا من مختلف محاورى البعثة بفحص شامل بشكل خاص وجرى التحقق منها ومن غيرها من المعلومات المتاحة قدر الإمكان. ولدى دراسة وضع العمال الفلسطينيين وباقي العمال العرب، تحلى أعضاء البعثة في عملهم بالحياد والموضوعية.

^٢ ترد قائمة بمحاورى البعثة في المرفق بهذا التقرير.

١ - آمال مزعزة وآفاق غامضة

٩. عندما قامت البعثة الموفدة من المدير العام بزيارة الأراضي العربية المحتلة السنة الماضية، كان ثمة توقع قوي بأن تشهد نهاية عام ٢٠١١ أحداثاً مهمة. ولئن كان التحرك من أجل قبول دولة فلسطينية في الأمم المتحدة غير ناجح بالكامل، فلقد برز توقع صريح بأنه سيحفز مبادرات وإجراءات جديدة من أجل المضي قدماً نحو حل متفاوض بشأنه. وبأي حال، كانت فكرة التغيير موجودة. لكن في منتصف أيلول/سبتمبر، وعلى غرار مرات سابقة عديدة، أحببت هذه الآمال. ولم تقدم أية تنازلات؛ وافتقد العالم الخارجي إلى العزم اللازم لممارسة ضغط صادق؛ وظل الانقسام الفلسطيني الداخلي وغياب المصالحة داخل البيت الفلسطيني ملحوظين.

١٠. وبحلول ربيع عام ٢٠١٢، غدت الأجواء أكثر تهماً وكآبة بل اشتد الغضب فبلغ درجة أعلى. ومنذ اتفاقات أوسلو، لم تعتمد عملية السلام أبداً على مثل هذه المبادرات الهشة كما هو الحال اليوم. والمفاوضات ما بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية تبدو شبه معدومة؛ وعملية التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس الشرقية تتواصل دون انقطاع؛ وموسم الانتخابات في الولايات المتحدة الأمريكية والأزمة الاقتصادية في أوروبا يشلان حركة الفاعلين الخارجيين الرئيسيين؛ والتطورات المضطربة والعنيفة أحياناً التي شهدتها الساحة العربية ضاعفت من انعدام اليقين. أضف إلى ذلك توقف عملية المصالحة الفلسطينية وضعف احتمال التوصل إلى حل في الأمد القصير. ويتفاهم كل هذا بانعدام اليقين والركود الاقتصادي في المناطق التي تديرها السلطة الفلسطينية، وبتراجع مستويات الدعم المقدم من شركاء التعاون الدوليين.

١١. وفي هذا السياق، كان من المهم جداً أن تتواصل عملية بناء دولة مستقبلية لفلسطين يسود فيها الحوار الاجتماعي وتتمتع بمؤسسات مجتمع مدني نشطة. وتمثل هذه العملية واحدة من البشائر القليلة في المنطقة. وهي تظل أولوية رئيسية وضرورة، لكن خطراً بالغاً يحدق بها. وغياب أي تقدم جدي في المفاوضات، وما يتبع ذلك من جمود، يهدد الاستدامة السياسية والمالية للسلطة الفلسطينية. ويمكن أن يقوض ذلك جميع الجوانب الأخرى في عملية تحقيق السلام من خلال حل الدولتين.

١٢. وسجّل بعض التحسن الاقتصادي، وهو ما يخفف من وطأة عيش العمال وأسره في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويتمثل هذا التحسن في زيادة في أرقام الناتج المحلي الإجمالي وتراجع التضخم وتحسن مؤشرات التشغيل شيئاً ما، ويعزى ذلك بالأساس إلى نمو مسجل في غزة من قاعدة متدنية جداً. ويمكن أن تتفاعل الاقتصادات الصغيرة بسرعة مع الطلب الجديد أو الفرص الجديدة في قطاعي التجارة والبناء. لكن البشائر على المدى القصير قد تحجب المشاكل على المدى الطويل بل وقد تفاقمها، لا سيما إذا نظر إليها العالم الخارجي على أنها دليل على الاستدامة وغياب الحاجة الملحة إلى الموارد للتخفيف من حدة الفقر ولتوليد النشاط الاقتصادي والوظائف على المدى الطويل. وفي غزة، يظل ٧٠ في المائة من السكان يعتمدون على المساعدة الإنسانية، وأفضى تراجع الموارد إلى تقليص كبير في برامج خلق الوظائف. وفي غياب الدعم الخارجي، سترتفع معدلات الفقر.

المجهول الكبير: الاستفاقة العربية

١٣. في السنة الماضية، أشار هذا التقرير إلى ضرورة مراعاة التطورات في العالم العربي أكثر فأكثر. وهي ستحدد بجلاء التطورات المستقبلية في كل الأراضي العربية المحتلة. وكما جاء في تقرير السنة الماضية، يتعلق "الربيع العربي" أو "الاستفاقة العربية" أساساً بالعدالة الاجتماعية والحقوق الأساسية. ومع أن التغييرات في المنطقة العربية جذرية وشاملة فإنه لا يزال يستحيل حساب تأثيرها المباشر على الأراضي العربية المحتلة وعمالها، بما في ذلك الجولان السوري المحتل. كما تكشف التطورات الأخيرة في الجمهورية العربية السورية وليبيا واليمن، السرعة الهائلة التي يمكن أن يتحول فيها تصلب النظام القديم إلى وقود يغذي العنف القاتل.

١٤. ولا تقاس الثورات الكبيرة على امتداد الأيام أو الأشهر بل على امتداد السنوات وحتى العقود. ومهما كان المستقبل غامضاً فإن شيئاً واحداً ينجلي، ألا وهو: بروز مستوى جديد تماماً من الجزم بين جميع قطاعات المجتمع. وأصبح الشباب على الخصوص يرفضون أكثر فأكثر آفاق حياة قوامها انعدام المساواة والحرمان والتمييز. فهم عاطلون عن العمل وآفاق مستقبلهم مسدودة في سن ينبغي أن يلتحقوا فيه بالعمل المنتج والسعي إلى تحقيق رفاههم ورفاه أسرهم.

١٥. وإذا كان الشباب وغيرهم من القادرين على العمل والراغبين فيه لا يمكنهم المطالبة بحقوقهم بطريقة سلمية ومشروعة، فإنه ينبغي ألا نتفاجأ إذا سعوا إلى تحقيق ذلك باستخدام أساليب أكثر تطرفاً. وهذه حقيقة أساسية خلص إليها مؤسسو منظمة العمل الدولية منذ قرن خلى. وتوجد اليوم عزيمة أكبر لدى الناس في المنطقة

- وعلى نحو أهم لدى الشباب - للتعبير عن تطلعاتهم وللمطالبة بحقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية. والمسألة تتعلق بمعرفة حجم النطاق الذي يملكونه لا للاحتجاج ضد الاحتلال فحسب وإنما أيضاً ضد نواقص قيادة مشرذمة.

١٦. ولا يسع المرء إلا أن يأمل أن يظل هناك تسليم عام بأن الحل المتأبى عن العنف تفضي بذاتها إلى نتائج مخيبة. وينبغي ألا يكون هذا الزمن زمن الانسحاق وراء العنف حتى في مواجهة الاستفزاز. ودخلت المنطقة التي يفترض أن تصبح الجزء الفلسطيني في حل الدولتين، يعزى تزايد العنف مؤخراً إلى أعمال العنف التي يقترفها المستوطنون، ولئن تواصلت أعمال عنف من جانب الفلسطينيين ضد المستوطنين. ومعظم أعمال العنف الموجهة ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم ومنشأتهم سُجّلت في مناطق نابلس والخليل ورام الله. وكان القصد من تظاهرة الفلسطينيين في يوم الأرض، الذي احتُفل به في ٣٠ آذار/ مارس ٢٠١٢، أن تكون تظاهرة سلمية لكنها انتهت، كما كان متوقفاً إلى حد كبير، إلى صدمات مذهلة وإصابات وإلى المزيد من سوء الفهم.

تضارب الرؤى بشأن الوقائع على الأرض

١٧. فيما تعد المنطقة جيم (C) أساسية بالنسبة إلى بقاء دولة فلسطين في المستقبل (مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ٢٠١٢) فإن الجزء المخصص منها للتنمية الفلسطينية لا يتجاوز ١ في المائة. وبالنسبة لمن يعيشون في ظل تأثير الوقائع على الأرض، فإنها تظل تشبهه، على نحو لا يؤشر بالخير، اقتصاداً مستقلاً ومربحاً يمثل لكل الأغراض العملية، امتداداً لاقتصاد إسرائيل. وهي منطقة يعيش فيها ١٥٠.٠٠٠ فلسطيني؛ وتمثل ٦٠ في المائة من مجموع أراضي الضفة الغربية؛ وهي بعيدة عن منال ٧٠ في المائة من الفلسطينيين. وبالتالي فإن الاهتمام المتزايد الذي يولى حالياً إلى المنطقة جيم (C) هو أكثر من مبرر.

١٨. وتتصادم رؤيتان متضاربتان بشأن ما يحدث على أرض الواقع. فمن جهة يُنظر إلى اعتراف دولي فعلي بدولة فلسطينية ذات سيادة من خلال حل الدولتين. ومن جهة أخرى، يدل النشاط الاستيطاني على أن السعي يتواصل من أجل الحفاظ على السيطرة بل توسيعها على نحو يقوّض سلامة الأراضي، وفي نهاية المطاف بقاء أي دولة جديدة. وشجعت اللجنة الرباعية للشرق الأوسط في آخر بيان لها التعاون "من أجل تسهيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة جيم (C)، التي تحظى بأهمية بالغة لبقاء الدولة الفلسطينية في المستقبل ولتمتع مواطنيها بحياة عادية" (الأمم المتحدة، ٢٠١٢). ومع ذلك، تظل المنطقة جيم (C) اليوم بأكملها تحت السيطرة الإسرائيلية.

١٩. وفي ظل جمود العملية السياسية، فإن التوقعات المنبثقة عن الوقائع على الأرض لا تبعث على الاطمئنان البتة. فيفقد ما تزيد المستوطنات وتتوسع خارج حدود إسرائيل لعام ١٩٦٧ بقدر ما يصبح صعباً توقع نهاية سريعة لنظام الفصل هذا. وحتى قرارات محكمة العدل العليا في إسرائيل بشأن تفكيك بعض المستوطنات، يبدو من الصعب للغاية إنفاذها. والاحتلال هو مزيج من الحضور العسكري والفصل المادي والقيود المفروضة على حركة التنقل والنشاط الاقتصادي. وهو يتعزز من خلال نمو متواصل لاقتصاد مستقل مزدهر يتمتع بشبكات اتصالات وأمن خاصة به في المنطقة التي ينبغي أن ينشأ فيها جزء كبير من الدولة الجديدة.

تقسيم متزايد للقدس الشرقية

٢٠. إذا ظل الاتجاه الحالي في القدس الشرقية على ما هو عليه، فإن إغلاق المدينة وتفتيتها سينتج عن نتيجة النشاط الاستيطاني وعمليات انتزاع ملكية المباني وتوزيع الأراضي بطرق كانت لولا ذلك لتستخدم كمساحات للعيش - لأغراض من قبيل الحدائق أو المواقع التاريخية أو محطة جديدة للترامواي. وأفضت القيود المفروضة على تنقل موظفي المدارس والجامعات إلى تدني مستويات التعليم. وبت من المحدود بقدر أكبر الحصول على السكن وخدمات الصحة الأساسية والتعليم.

٢١. وأصبح الوضع الإنساني الملح في القدس الشرقية ملحوظاً وملموساً أكثر فأكثر. فعشرات الآلاف من الفلسطينيين في القدس الشرقية يعيشون اليوم في مبان غير مرخصة ومن ثم يمكن أن تهدم في أي وقت. وأصبحت تكاليف السكن في غير المتناول. وفي بعض الضواحي المتاخمة للجدار الفاصل، لا يمكن إنفاذ القانون إذا كان لا يسمح لشرطة السلطة الفلسطينية بالدخول إلى المناطق التي توقف فيها نشاط الأجهزة الإسرائيلية المعنية بإنفاذ القانون. ويتسبب ارتفاع بطالة الشباب وانخفاض التسجيل والحضور المدرسيين في إذكاء التوترات ويضعف من احتمال اندلاع العنف.

الطريق النفق نحو اقتصاد ومجتمع مجعنين

٢٢. إذا كان النزاع المتواصل يمثل عبئاً ثقيلاً على الغالبية الكبرى من السكان فإنه يتيح لآخرين فرصاً للمضاربة هي قديمة قدم التاريخ. وخير دليل على ذلك النشاط المجزي الذي يغذي النمو عن طريق مئات الأنفاق الممتدة على طول حدود غزة الجنوبية مع مصر. ويشرف على نظام الأنفاق سلطات غزة الفعلية التي تحصل على نصيب مهم من الأرباح. وهذا الوضع يفسد الأنشطة التجارية في غزة ويبقي على هدف المصالحة الفلسطينية، كما في السابق، بعيد المنال.

٢٣. وتمثل تجارة الأنفاق اليوم على الأقل أربعة أضعاف حركة السلع القانونية عبر نقطة العبور التجارية الوحيدة المتاحة مع إسرائيل. وتفيد التقديرات أن ٩٠٠٠ شخص يعمل في الأنفاق التي تسببت حتى الآن في ٢٠٠ حادث مميت تقريباً. ويبدو أن هذه السوق السوداء أفرزت كذلك طبقة جديدة من أصحاب الملايين الذين يحفزون بدورهم المزيد من الطلب. وعلى سبيل المثال، أقيمت البعثة بأنه يمكن بسهولة إعادة تدريب مئات العمال على وظائف متاحة في قطاع الضيافة. وفي الوقت ذاته، لا يعاد بناء المنشآت التي دُمّرت أو اندثرت لأنها فقدت أسواقها. ويظل صيادو السمك عاطلين عن العمل لأن إسرائيل تفرض حداً قدره ثلاثة أميال داخل البحر لصيد السمك بينما يوجد السمك على بُعد ثمانية أميال داخل البحر. ولقد أفضى النقص المصطنع في الوقود وتعطل الطاقة المتواصل إلى توقف النشاط الاقتصادي، وأدى إلى الحد من حركة السيارات إلى النصف وعطلا المدارس، مما زاد من أوجه القصور المادية في النظام التعليمي.

٢٤. وتبدو العمليات القليلة لفتح المعابر الحدودية من غزة وإليها مفيدة في المقام الأول لعدد متزايد من أصحاب المشاريع. ولكل الأسباب العملية، يظل الحصار قائماً. وتسبب تقييد الوصول إلى الحدود وإغلاقها في ضياع ٣٥ في المائة من الأراضي الزراعية في غزة. وتوجد الأسواق الطبيعية لغزة - وفي الحقيقة لباقي الأراضي المحتلة - منطقياً في المنطقة المجاورة مباشرة. وإيجاد أسواق بديلة في أوروبا أو في أي مكان آخر قد تكون له قيمة رمزية لكن لا يمكن الاعتماد عليها من أجل تحقيق الرفاه على المدى الطويل. وقد دامت المفاوضات بشأن أول عملية تصدير من غزة إلى الضفة الغربية، شملت ١٩ شاحنة محملة برفائق التمور تحت رعاية الأمم المتحدة، أكثر من ستة أشهر.

ما هي الوجهة من هنا؟

٢٥. إن مسائل الديمغرافيا والسعي إلى نمو اقتصادي متوازن وتحقيق العمل اللائق للجميع والاهتمام المشترك بإدارة الموارد (بما فيها الماء) ومنع التلوث والحاجة البسيطة إلى منع تفكك المجتمعات ووقف العنف والتدهور المادي والمعنوي على حد سواء، تظل تشير جميعها إلى الضرورة الملحة للتوصل إلى حل سلمي متفاوض بشأنه. وكما أشار إلى ذلك تقرير السنة الماضية، بلغ الاقتصاد الفلسطيني حدوداً لا يمكن تجاوزها من دون بلوغ اتفاق واتخاذ إجراءات بشأن القيدتين الرئيسيتين اللذين يواجههما، وهما: الاحتلال والفصل. وللأسف، لم تحصل وثبة الإيمان التي دعا إليها التقرير من أجل بلوغ وضع يخدم مصلحة الطرفين. وما فتئ ثمن الإخفاق يتضح أكثر فأكثر: إنه وضع لا يخدم مصلحة أي من الطرفين مع ما يمكن أن ينطوي عليه ذلك من تبعات تتجاوز الطرفين المباشرين.

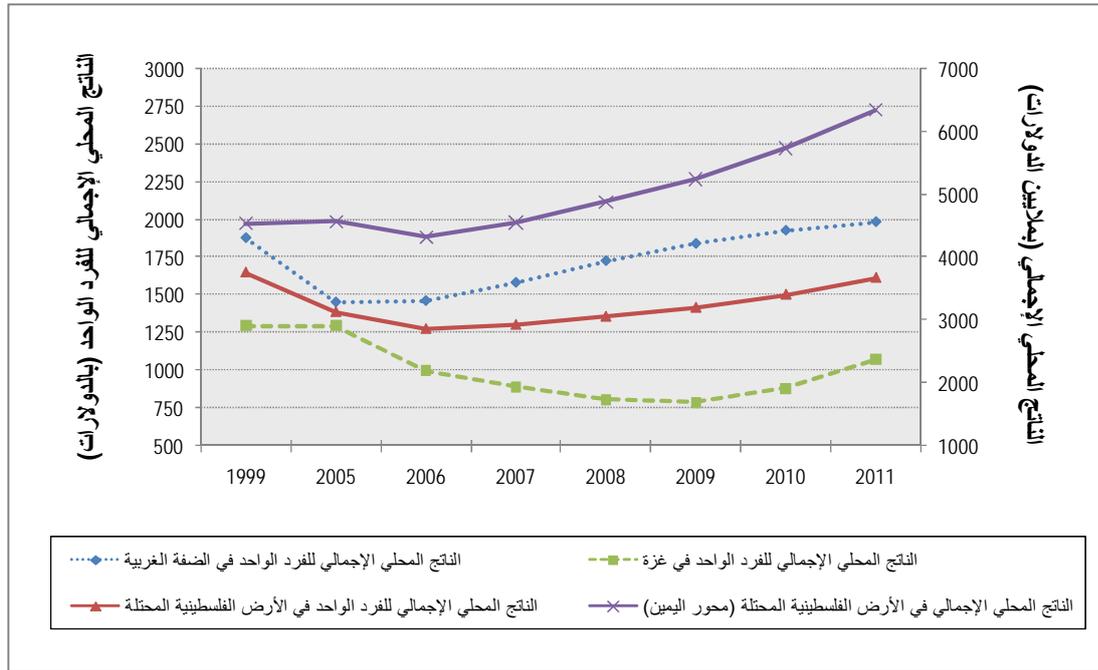
٢٦. ويسود في الوقت الراهن جمود خطير، داخل إسرائيل وفلسطين وفيما بينهما كشريكين مباشرين، وفيما بين كل من يدعمهما حقيقة عبر العالم. وينبغي كسر الجمود بطريقة حازمة ومقبولة بما يخدم مصالح جميع المعنيين. إنها منطقة لم يكتف فيها باقي العالم بدور المتفرج فحسب، بل كان فاعلاً فيها، إما بنشاط أو بحيد سلبي؛ وهو يحتاج اليوم إلى أن يكون صارماً في مواجهة ما تطلق عليه اللجنة الرباعية للشرق الأوسط تعبير هشاشة التطورات المتزايدة على أرض الواقع (الأمم المتحدة، ٢٠١٢).

٢ - توقعات ضعيفة بشأن النمو وفرص العمل في ظل استمرار الاحتلال

٢٧. تواصل في عام ٢٠١١ ارتفاع النمو الاقتصادي المسجل في الأرض الفلسطينية المحتلة بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠، إذ زاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ١٠,٧ في المائة. وتعزز هذا الرقم الإجمالي كثيراً بفضل ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢٦,٦ في المائة في غزة. غير أن هذا النمو لا يدل أبداً على أن الاقتصاد متعافٍ، بما أنه يعزى بالأساس إلى طفرة في نشاط البناء المدعوم باقتصاد الأنفاق، وإلى زيادة مواد البناء المسموح بدخولها عن طريق إسرائيل من أجل مشاريع إعادة البناء التي تنفذها المنظمات الدولية. وفيما قد يبدو هذا الرقم كبيراً، تجدر الإشارة إلى أنه يرتبط بقاعدة متدنية جداً مقارنة بمستواه قبل اندلاع الانتفاضة الثانية في عام ٢٠٠٠. وفي الضفة الغربية، كان نمو الناتج المحلي الإجمالي أكثر انخفاضاً، إذ بلغ نسبة ٥,٧ في المائة، وهو تراجع مقارنة بنسبة ٨ في المائة المسجلة في عام ٢٠١٠.

٢٨. وارتفع كذلك الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل فرد في عام ٢٠١١، إذ بلغ ١٦١٤ دولاراً أمريكياً، أي أقل من مستواه في عام ١٩٩٩ بحوالي ٢ في المائة، وذلك نظراً لاستمرار الفوارق الواسعة في الدخل الفردي بين الضفة الغربية وغزة. وبينما يتجاوز مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل فرد في الضفة الغربية (١٩٨١ دولاراً أمريكياً) بقليل مستواه المسجل في عام ١٩٩٩، يظل مستواه في غزة (١٠٧٣ دولاراً أمريكياً) أقل مما كان عليه قبل اندلاع الانتفاضة الثانية بأكثر من ١٧ في المائة (انظر الشكل ٢-١). وعلى سبيل المقارنة، فاق مستوى الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد في إسرائيل، التي ترتبط بها الأرض الفلسطينية المحتلة ضمن اتحاد جمركي، ما كان عليه في عام ١٩٩٩ بنسبة ٢٢ في المائة، وبلغ ٢٠ ضعف مستواه المسجل في الأرض الفلسطينية المحتلة في عام ٢٠١١.

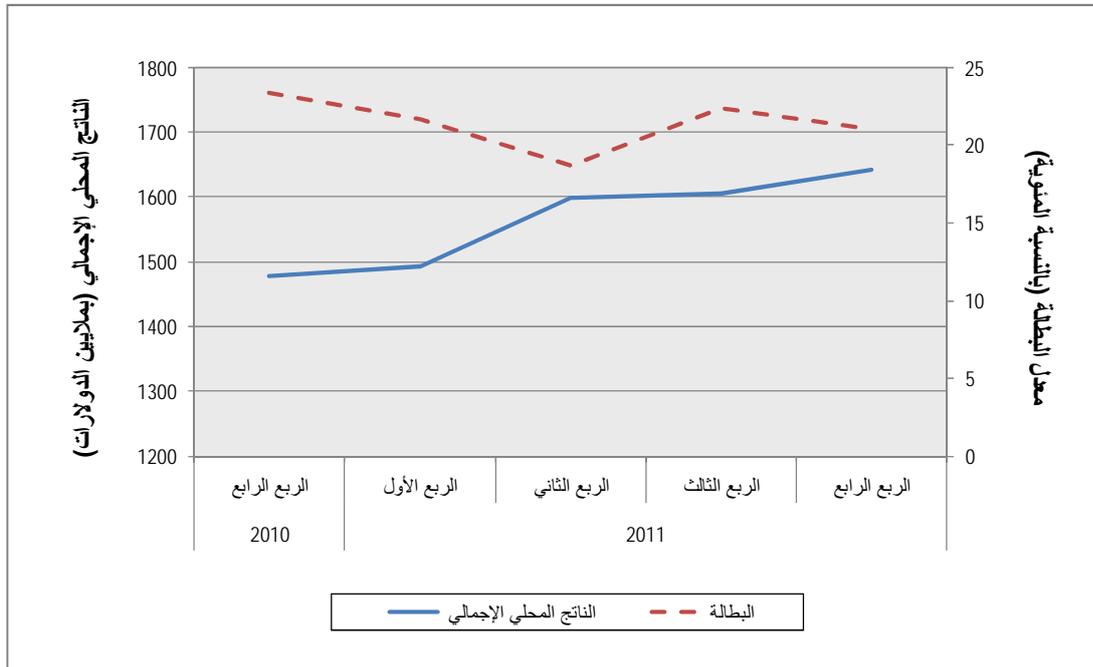
الشكل ٢-١: الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، ١٩٩٩-٢٠١١، الأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٤



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية (سنوات مختلفة) (٢٠١٢أ).

٢٩. وعموماً، زاد الناتج المحلي الإجمالي في النصف الأول من عام ٢٠١١ بسرعة أكبر منه في النصف الثاني. وفي حين أفضت زيادة تدفق سلع الاستهلاك ومواد البناء نحو غزة منذ النصف الأخير من عام ٢٠١٠ إلى تعزيز نمو قطاعي البناء والخدمات فيها، فإن التخفيف النسبي من القيود التي تفرضها إسرائيل على حركة التنقل داخل الضفة الغربية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠ لم يتعزز بالمزيد من هذه التدابير في عام ٢٠١١. أما معدل البطالة، الذي تراجع في النصف الأول من السنة بفضل ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي، فقد استأنف ارتفاعه في الربع الثالث بسبب تباطؤ النشاط الاقتصادي (انظر الشكل ٢-٢). وتراجع المعدل الإجمالي للبطالة من ٢٣,٧ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٢١ في المائة في عام ٢٠١١. ولقد ظل منتظماً فوق نسبة ٢٠ في المائة منذ عام ٢٠٠٠ عندما تقلصت على نحو كبير جداً فرص العمل في إسرائيل؛ وعجز النمو الاقتصادي المقيد الذي سجلته الأرض الفلسطينية المحتلة خلال السنوات الخمس الماضية عن إفراز توقعات أفضل بشأن سوق العمل لفائدة معظم الفلسطينيين.

الشكل ٢-٢: الناتج المحلي الإجمالي الفصلي والبطالة، ٢٠١٠-٢٠١١



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية (٢٠١٢) ومسح القوى العاملة (٢٠١٢ب).

٣٠. وما زال الاقتصاد الفلسطيني يعتمد بشكل كبير على مساعدات المانحين. وفي عام ٢٠١١، لم يُستلم سوى ثلثي مقدار المساعدات المدرجة في الميزانية^٣. وقد أدى تباطؤ الاقتصاد العالمي وتراجع دعم المانحين إلى تراكم متأخرات مهمة على السلطة الفلسطينية تجاه القطاع الخاص. وفي الواقع، اضطرت السلطة الفلسطينية، في غياب أي إمكانية للاقتراض من النظام المصرفي المحلي، إلى تسريع التقشف المالي، وهي تواجه حالياً أزمة مالية خانقة. ولقد عجزت عن تأمين مدفوعات الرواتب مرتين في عام ٢٠١١ عندما امتنعت إسرائيل عن تسليمها إيرادات التخليص الجمركي التي تعود إلى السلطة الفلسطينية، وهي الآن في خطر بسبب الأزمة المالية الحادة التي تتخبط فيها. ويشدد البنك الدولي على الحاجة الماسة إلى تحديد تمويل إضافي من المانحين، مشيراً إلى أن "عدم دعم السلطة الفلسطينية في هذه الظرفية قد يقوض التقدم الكبير الذي حققته في بناء مؤسسات دولة المستقبل ومن شأنه أن يحد من قدرتها على توفير الخدمات الأساسية إلى الشعب الفلسطيني" (البنك الدولي، ٢٠١٢، الفقرة ١١).

^٣ بلغت متطلبات العجز الجارية في ٢٠١١ مليار دولار أمريكي في حين لم يُستلم سوى ٠,٨ مليار دولار أمريكي كدعم مباشر للميزانية؛ بالإضافة إلى ذلك، لم يقدم الدعم الإنمائي سوى ٠,٢ مليار دولار أمريكي من أصل مبلغ ٠,٥ مليار دولار أمريكي وارد في الميزانية (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٢).

٣١. وواصل قطاع الخدمات هيمنته على الاقتصاد في عام ٢٠١١، بينما لم تبلغ مساهمة قطاعي الإنتاج والمتمثلين في التصنيع والزراعة معاً خمس الناتج المحلي الإجمالي (انظر الجدول ٢-١). وفي المقابل، مثلت مساهمة القطاعين معاً في عام ١٩٩٤ أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي. ولقد كان تراجع قطاع التصنيع (ما عدا التعدين والمحاجر) شديداً على نحو خاص، إذ مثل في عام ٢٠١١ مجرد نسبة ٨,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بنسبة ١٩,٩ في المائة في عام ١٩٩٤. وقد ساهم استمرار فرض القيود على حركة التنقل والوصول إلى الموارد الإنتاجية، كما هو مفسر لاحقاً في هذا الفصل، مساهمة كبيرة في إضعاف القاعدة الإنتاجية الفلسطينية. ومن جهة أخرى، يواصل قطاع البناء نموه، إذ بلغ نسبة ١١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و١٣,٣ في المائة من العمالة في الربع الرابع من عام ٢٠١١، مقارنة على التوالي بنسبة ٩,٤ في المائة ونسبة ١٢,٧ في المائة قبل سنة. ويستأثر قطاعا الخدمات والتجارة بنسبة ٥٥ في المائة من مجموع العمالة، كما ازدادت حصة قطاع الزراعة إلى ١٤,٤ في المائة بعدما كانت تبلغ ١٢,٥ في المائة قبل سنة. وانخفاض مساهمة قطاعي الزراعة والتجارة في الناتج المحلي الإجمالي، قياساً بحصتيهما في العمالة، دليل على انخفاض مستويات الإنتاجية في هذين القطاعين.

الجدول ٢-١: التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي وفرص العمل، الربع الرابع، ٢٠١١

الربع الرابع من ٢٠١١، بالنسبة المئوية		
الحصة في فرص العمل	الحصة في الناتج المحلي الإجمالي	
14.4	7.5	الزراعة وصيد الأسماك والحراجه
11.3	11.9	التصنيع والتعدين والمحاجر
13.3	11.0	البناء
19.6	13.6	التجارة والمطاعم والفنادق
6.0	7.3	النقل والتخزين والاتصالات
35.4	48.7	الخدمات وفروع أخرى
100.0	100.0	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية (٢٠١٢) ومسح القوى العاملة (٢٠١٢ب).

تطورات سوق العمل

٣٢. في عام ٢٠١١، زاد مجموع القوى العاملة بنسبة كبيرة بلغت ٨,٦ في المائة مقارنة بمستواها في عام ٢٠١٠، (انظر الجدول ٢-٢). وموازية مع ذلك، زاد معدل مشاركة القوى العاملة بنسبة ٤,٤ في المائة، أي أنه انتقل من ٤١,١ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٤٢,٩ في المائة في عام ٢٠١١. وتوزعت هذه الزيادة بين زيادة بنسبة ٢,٧ في المائة في صفوف الرجال، وزيادة ملحوظة بنسبة ١٢,٨ في المائة في صفوف النساء. وبحلول الربع الرابع من عام ٢٠١١، ارتفعت مشاركة النساء في القوى العاملة إلى ١٨,٧ في المائة، وهي نسبة ضئيلة جداً بحسب المعايير الدولية، لكنها تمثل رغم ذلك زيادة كبيرة مقارنة بالسنوات الأخيرة التي تراوحت فيها النسب بين ١٣ و١٥ في المائة. وتعزى هذه الزيادة جزئياً إلى ارتفاع في العمالة بصفة عامة في قطاع الزراعة، وهذا لا يقتصر بالضرورة بنوعية عمل أفضل للنساء، نظراً إلى أن نسبة كبيرة من العمال هم من أفراد الأسرة العاملين من دون أجر. لكن هناك اعتبار آخر ينبثق عن الإصلاحات المؤسسية التي نفذتها سلطة النقد الفلسطينية. وفي عام ٢٠١١، وسّع نطاق مكتب الائتمان الذي أنشأته سلطة النقد الفلسطينية ليشمل مؤسسات التمويل بالغ الصغر، التي تمثل النساء معظم زبائنها. والمعدلات المرتفعة لسداد زبائن التمويل بالغ الصغر تحولت تلقائياً إلى معدلات ائتمان عالية. وقد سمح ذلك للمصارف بتوسيع نطاق القروض ليشمل هؤلاء الزبائن لأول مرة، وبمعدلات فائدة أقل بكثير من تلك التي تطلبها مؤسسات التمويل بالغ الصغر. وهكذا استطاع عدد كبير من صاحبات المشاريع توسيع مشاريعهن وبالتالي توظيف المزيد من العمال.

الجدول ٢-٢: مؤشرات سوق العمل، ٢٠١٠-٢٠١١

٢٠١٠/٢٠١١	٢٠١١	٢٠١١				٢٠١٠	
		الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول		
النسبة المئوية للتغيير	المتوسط السنوي	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	المتوسط السنوي	
3.8	2 466.0	2 500.0	2 477.0	2 455.0	2 432.0	2 376.0	السكان البالغون ١٥ سنة وما فوق (بالآلاف)
8.6	1 059.3	1 111.0	1 081.0	1 048.0	997.0	975.5	القوى العاملة (بالآلاف)
12.5	837.3	878.0	839.0	852.0	780.0	744.3	فرص العمل (بالآلاف)
8.2	510.0	545.0	500.0	517.0	478.0	471.3	الضفة الغربية
25.8	243.5	248.0	251.0	251.0	224.0	193.5	غزة
6.1	83.3	84.0	87.0	84.0	78.0	78.5	إسرائيل والمستوطنات
-4.1	222.0	233.0	242.0	196.0	217.0	231.5	البطالة (بالآلاف)
4.4	42.9	44.4	43.6	42.7	41.0	41.1	معدل مشاركة القوى العاملة (النسبة المئوية)
2.7	68.7	69.5	70.0	68.6	66.7	66.9	الذكور
12.8	16.6	18.7	16.7	16.2	14.7	14.7	الإناث
-11.6	21.0	21.0	22.4	18.7	21.7	23.7	معدل البطالة (النسبة المئوية)
-17.0	19.2	19.3	20.5	16.4	20.5	23.1	الذكور
5.6	28.4	27.2	30.5	28.6	27.3	26.9	الإناث
0.4	17.3	16.6	19.7	15.4	17.4	17.2	الضفة الغربية
-4.4	15.9	15.5	18.3	13.4	16.3	16.6	الذكور
13.9	22.7	20.3	25.3	23.3	21.8	19.9	الإناث
-24.1	28.7	30.3	28.0	25.6	30.8	37.8	غزة
-28.5	25.8	27.0	24.9	22.4	28.9	36.1	الذكور
-7.8	43.9	46.4	43.4	43.6	42.1	47.6	الإناث

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، ٢٠١١-٢٠١٠ (٢٠١٢ب).

٣٣. وارتفع مجموع العمالة بنسبة ١٢,٥ في المائة في عام ٢٠١١، بفضل استحداث ٥٠٠٠٠ وظيفة جديدة في غزة (أي زيادة بنسبة ٢٥,٨ في المائة) وحوالي ٣٩٠٠٠ وظيفة جديدة في الضفة الغربية (أي زيادة بنسبة ٨,٢ في المائة)، معظمها في قطاعي البناء والزراعة. وأفضى ذلك إلى معدل عمالة (يمثل مجموع العمالة كنسبة مئوية من السكان البالغين ١٥ سنة فما فوق) يساوي ٣٥,١ في المائة في الربع الرابع من عام ٢٠١١، بينما كان يساوي قبل سنة ٣١,٨ في المائة. وبلغ معدل عمالة الرجال ٥٦,١ في المائة في عام ٢٠١١، في حين كان معدل عمالة النساء أقل بكثير إذ بلغ ١٣,٦ في المائة، مع أنه زاد مقارنة بنسبة ١١,٨ في المائة المسجلة في الربع الرابع من عام ٢٠١٠.

٣٤. وزاد تدفق العمال صوب إسرائيل والمستوطنات بنسبة ٦,١ في المائة في عام ٢٠١١، إذ قدر عدد العمال بحوالي ٨٣٣٠٠ عامل. وما زال نظام التصاريح والحصص الصارم يحدد العمالة الشرعية في إسرائيل، ويساعد على الاستغلال من قبل المقاولين والوسطاء. ويفيد المنسق الإسرائيلي للأنشطة الحكومية في الأراضي بأنه، اعتباراً من آذار/ مارس ٢٠١٢، مُنح ٣٤٢٥٠ تصريحاً إلى فلسطينيي الضفة الغربية للعمل في إسرائيل، و٢٢٩٥٥ ترخيصاً إضافياً للعمل في المستوطنات (المنسق الإسرائيلي للأنشطة الحكومية في الأراضي، ٢٠١٢). ويمثل ذلك زيادة بنسبة ١٣ في المائة مقارنة بعدد التصاريح الممنوحة في عام ٢٠١٠. كما يشكل ذلك انقلاباً في الاتجاه الأخير المتمثل في زيادة عدد تصاريح العمل في المستوطنات بوتيرة أسرع مقارنة بعدد تصاريح العمل في إسرائيل. ويعكس ذلك كون الحكومة الإسرائيلية قد التزمت، بُعيد اندلاع الاحتجاجات الواسعة ضد تكاليف المعيشة في إسرائيل في صيف عام ٢٠١١، بأن تزيد إلى حد كبير في توفير السكن ميسور التكاليف. ويجب أن تبنى هذه المساكن، وهو ما سيستوجب عرضاً أكبر من عمال البناء. وفي الواقع، تم في عام ٢٠١٢ الموافقة على ٥٠٠٠ تصريح إضافي، لا سيما في قطاع البناء، نظراً لمتطلبات الاقتصاد الإسرائيلي. ولقد حظيت هذه الزيادة بترحيب السلطة الفلسطينية التي تعاني بدورها من ضغط كبير حيال تقليص فاتورتها المتعلقة بالأجور.

٣٥. وتكشف الأرقام أعلاه أن حوالي ٢٦٠٠٠ شخص يواصلون العمل في إسرائيل بدون تراخيص، مما يجعلهم معرضين بشكل خاص للاستغلال والتعسف. وما لم يسمح بنمو القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني على نحو يتيح فرص عمل لائق للعمال الفلسطينيين، سيظل نداء المداخل المرتفعة يُرجح على ما يكلفه عبور الجدار الفاصل من موارد ووقت وامتهان منظم للكرامة، ناهيك عن الخطر الذي تنطوي عليه محاولة العبور بدون تصريح، مما يدفع العمال الفلسطينيين إلى الاتجاه صوب سوق العمل في إسرائيل والمستوطنات.

٣٦. وفي عام ٢٠١١، تراجع عدد عاطلين عن العمل في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى ٢٢٢٠٠٠ شخص أي بنسبة ٤,١ في المائة، مما أفضى إلى معدل بطالة إجمالي يبلغ ٢١ في المائة مقارنة بنسبة ٢٣,٧ في المائة في عام ٢٠١٠، ويعزى ذلك أساساً إلى انخفاض معدل البطالة في غزة من ٣٧,٨ في المائة إلى ٢٨,٧ في المائة، بينما لم يتغير المعدل حقيقة في الضفة الغربية. وبلغ مجموع معدل البطالة نسبة ١٩,٢ في المائة في صفوف الرجال، بينما بلغ في صفوف النساء نسبة ٢٨,٤ في المائة. وفي حين تراجع معدل البطالة في صفوف النساء في غزة من ٤٧,٦ في المائة إلى ٤٣,٩ في المائة، وهو يظل رقماً مرتفعاً للغاية، ازداد هذا المعدل في الواقع في الضفة الغربية من ١٩,٩ في المائة إلى ٢٢,٧ في المائة.

الإطار ٢-١

عمالة الشباب في الأرض الفلسطينية المحتلة

يمثل الشباب في الأرض الفلسطينية المحتلة مجموعة كبيرة العدد وسريعة النمو. وفي عام ٢٠١٠، كان ٤١,٣ في المائة من مجموع السكان، أو ما يعادل ١,٦٧ مليون شخص، دون سن ١٥ عاماً (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١١). وإلى جانب ذلك، يمثل الشباب المتراوحة أعمارهم بين ١٥ و٢٩ سنة نسبة ٢٩,٦ في المائة، وبالتالي فإن ٧١ في المائة من سكان فلسطين اليوم هم دون سن الثلاثين.

وفي عام ٢٠١١، شارك ٢٨,٥ في المائة من الشباب المتراوحة أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة في القوى العاملة، إذ بلغت نسبة الشبان حوالي ٤٧ في المائة لكن نسبة الشابات لم تبلغ حتى ١٠ في المائة. ومعدلات المشاركة في القوى العاملة كانت أعلى في الضفة الغربية منها في غزة التي يوجد فيها عدد أقل بكثير من فرص العمالة المنتجة.

ومن بين الأشخاص العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة، كان ٣٢,٢ في المائة من الشبان و٥٣,٥ في المائة من الشابات عاطلين عن العمل في عام ٢٠١١، إذ يصل مجموع معدل بطالة الشباب إلى ٣٥,٧ في المائة، أي ١,٧ أضعاف معدل البطالة الإجمالي في الأرض الفلسطينية المحتلة. والوضع أدهى في غزة التي بلغت فيها البطالة في صفوف الشبان حوالي ٤٦ في المائة وفي صفوف الشابات نسبة مذهلة تساوي ٧٨ في المائة.

ومن بين الشباب غير العاملين كان ثلاثة أرباع ونيف يتابعون الدراسة. لكن المثير للقلق هو أن ١٧ في المائة من الشباب المنتمين إلى هذه الفئة العمرية ليسوا في القوى العاملة ولا هم يدرسون، وتبلغ نسبة الشابات منهم ٢٨ في المائة. ويمثل هذا خسارة لإمكانات اقتصادية قيمة، نظراً إلى أن المكاسب الجمة التي تحصلها الشابات في التعليم لا تترجم إلى مكاسب في سوق العمل.

ويقيد الاحتلال العسكري الحراك بشكل كبير، مما يحد من توقعات العمالة بالنسبة إلى الشباب الفلسطينيين. وفي الضفة الغربية، لا يمكن للشباب دون سن السادسة والعشرين غير المتزوجين الحصول على تصاريح العمل في إسرائيل. وفي ضوء الضغط الذي تعانيه السلطة الفلسطينية للتقليص من عمليات التوظيف الجديدة، فإن الشباب يعولون على قطاع خاص مقيد. ومن الواضح أن التوظيف في المستقبل يشكل أحد أكبر انشغالات الشباب الفلسطينيين، وشرح العديد منهم في الأخذ بزمام الأمور عن طريق التنظيم الجماعي في مجالس محلية ووطنية للشباب، والانخراط في تنمية المجتمع وإنشاء روابطهم الخاصة بعالم العمل.

الشباب (المتراوحة أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة) مؤشرات سوق العمل، ٢٠١٠-٢٠١١				
	٢٠١١	٢٠١٠		
الإناث	الذكور	المجموع	المجموع	
9.7	46.6	28.5	25.8	معدل مشاركة الشباب في القوى العاملة (النسبة المئوية)
11.0	51.8	31.9	29.1	الضفة الغربية
7.7	38.1	23.2	20.4	غزة
53.5	32.2	35.7	38.8	معدل بطالة الشباب (النسبة المئوية)
42.7	26.0	28.8	28.2	الضفة الغربية
78.1	45.7	51.0	63.4	غزة
90.3	53.4	71.5	74.2	الشباب خارج القوى العاملة (النسبة المئوية)
61.9	46.7	54.2	55.1	في التعليم (النسبة المئوية)
28.4	6.7	17.3	19.1	خارج التعليم (النسبة المئوية)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، ٢٠١٠-٢٠١١.

وفي غزة تزايد الطلب على عمال البناء في عام ٢٠١١ في حين كان الطلب على المتخرجين الشباب منخفضاً بصورة ملحوظة. واستطاع بعض المتخرجين المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات أن يعثروا على وظائف أو أن ينشئوا مشاريعهم الخاصة من المنزل، وهي مشاريع تستلزم استثماراً زهيداً من رأس المال، لكن الأغلبية ما زالوا عاطلين عن العمل. وتتاح للمتخرجين من كليات الآداب والعلوم الإنسانية فرص أقل لاستخدام معارفهم ومهاراتهم المكتسبة، وتفيد التقارير بأن الكثيرين منهم يلجؤون إلى قطاع البناء (دون المهارات اللازمة) أو إلى برامج خلق الوظائف في حالات الطوارئ، مثل برنامج وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، الذي اضطر إلى تقليص نطاقه بنسبة ٧٥ في المائة في أواخر عام ٢٠١١ بسبب نقص فادح في التمويل (الأونروا، ٢٠١٢). ويوجد شح كبير في فرص الوظائف المستدامة بالنسبة إلى شباب غزة، لا سيما المتخرجون الشباب منهم، مما يترك معظم الشباب خارج سوق العمل ويجبر العديد من الشباب على التماس عمل خطر في اقتصاد الأنفاق غير المنظم.

وبين هذا الوضع حاجة عامة إلى تهيئة الظروف اللازمة لنمو قطاع خاص نشيط ومستدام. وبالتوازي مع ذلك، لا بد من الاستثمار على نطاق واسع في سياسات وبرامج سوق العمل النشطة الموجهة إلى فئات معينة لدعم التدريب المهني والإرشاد الوظيفي وإنشاء المشاريع لفائدة الشباب الفلسطينيين.

٣٧. وتُظهر أحدث البيانات المتوافرة عن الفقر في الأرض الفلسطينية المحتلة أن مجموع الفقراء، محسوباً باستخدام بيانات الاستهلاك القائمة على ميزانية الإنفاق على الضروريات، بلغ ٢٥,٧ في المائة في عام ٢٠١٠، منها ١٨,٣ في المائة في الضفة الغربية و٣٨ في المائة في غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١١ب). علاوة على ذلك، يمس الفقر المدقع ١٤,١ في المائة من الأفراد في الأرض الفلسطينية المحتلة و٨,٨ في المائة في الضفة الغربية و٢٣ في المائة في غزة. وينتشر الفقر بقدر أكبر في الأسر المعيشية التي تعيلها الإناث (٢٩,٨ في المائة) منه في تلك التي يعيلها الذكور (٢٥,٥ في المائة) (المرجع نفسه). وإذ تتيج المساعدة الاجتماعية زيادة الاستهلاك فقد خفّضت معدلات الفقر هذه بنحو ١٧ في المائة مما كانت ستكون عليه لولاها. وأدت معونة الجهات المانحة دوراً حاسماً في التخفيف من حدة الفقر، غير أن من المرجح أن تزداد معدلات الفقر بانخفاض هذا الدعم.

الأسعار والأجور

٣٨. انخفض معدل التضخم في الأرض الفلسطينية المحتلة انخفاضاً طفيفاً إلى ٢,٨٨ في المائة في عام ٢٠١١، مقارنة بنسبة ٣,٧٥ في المائة في عام ٢٠١٠، استناداً إلى مؤشر الأسعار الاستهلاكية الفلسطيني (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١١ج و٢٠١٢ج). وكانت الزيادات في الأسعار أعلى في فئات الكحول والتبغ (٦,٢٢ في المائة) والمطاعم والفنادق (٥,٨٩ في المائة) والنقل (٤,٧٨ في المائة) والملابس (٤,٦ في المائة). وكان التضخم أعلى في القدس الشرقية (٤,١٣ في المائة) والضفة الغربية (٣,٥٤ في المائة) منه في غزة (٠,٥٧ في المائة). ويفسر انخفاض المعدل في غزة مقارنة بالمناطق الأخرى بتسارع تدفق السلع

الاستهلاكية من إسرائيل عبر كيرم شالوم، إضافة إلى الواردات منخفضة السعر التي تدخل من الأنفاق غير الشرعية تحت رفح، مما يحول دون العودة إلى أزمات الإمداد التي عاشتها المنطقة قبل أقل من سنتين.

٣٩. وفي غزة كان متوسط الأجور اليومية في عام ٢٠١١ أعلى بقليل مما سُجِّل في عام ٢٠١٠، رغم أنه ظل أدنى بكثير من متوسط الأجور في الضفة الغربية. وارتفعت الأجور الحقيقية في القطاع العام في غزة بنسبة ٦,٤ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٠ (انظر الجدول ٢-٣). وفي الضفة الغربية، كان متوسط الأجور اليومية الاسمية في القطاع العام ولمن يعمل في إسرائيل والمستوطنات في عام ٢٠١١ أعلى بقليل مما سُجِّل في عام ٢٠١٠. غير أن أجور القطاع الخاص انخفضت في عام ٢٠١١ بنسبة ٦,٧ في المائة بالقيمة الاسمية (٧٨,٦) شيكل إسرائيلي جديد في عام ٢٠١١، مقابل ٨١,٤ شيكل إسرائيلي جديد في عام ٢٠١٠) وبالقيمة الحقيقية على السواء. علاوة على ذلك، يوجد فارق شاسع في الأجور بين الجنسين في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ إذ لم يبلغ متوسط الأجور اليومية للنساء سوى ٨٤ في المائة من متوسط أجور الرجال اليومية في عام ٢٠١١ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٢د). وتراجع الأجر الحقيقي للعمل في إسرائيل والمستوطنات بنسبة ٠,٨ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٠، لكن متوسط الأجر اليومي فاق مع ذلك ضعف ما يتقاضاه العامل في القطاع الخاص في الضفة الغربية. وبالفعل، أقر اتفاق المفاوضة الجماعية المعتمد مؤخراً في قطاع البناء في إسرائيل حداً أدنى جديداً للأجور مقداره ٥٠٠٠ شيكل إسرائيلي جديد في الشهر، مما يجعله فرصة جذابة من الناحية المالية بالنسبة إلى العمال الفلسطينيين في غياب فرص عمل مناسبة الأجر في الضفة الغربية. ومن الواضح أن الأجر الأدنى الوطني الفلسطيني المحتمل (الفصل ٤) لا يمكن أن يبلغ مستوى من هذا القبيل، لكنه يمكن أن يكون حافزاً على العمل في الاقتصاد المحلي إذا ما نُقِذ على النحو المناسب (مع مراعاة طول الوقت الذي يقضيه العامل في الطريق إلى إسرائيل والمستوطنات وارتفاع تكاليف السفر المرتبطة بذلك)، علاوة على تقليص فارق الأجور بين الجنسين وإرساء أرضية حماية اجتماعية أساسية لأشد المستضعفين في المجتمع.

الجدول ٢-٣: متوسط الأجور والأسعار بالقيم الاسمية والقيم الحقيقية، ٢٠١١

غزة	الضفة الغربية	
		متوسط الأجر اليومي (بالشيكال الإسرائيلي الجديد)، ٢٠١١
79.10	94.30	القطاع العام
42.30	78.60	القطاع الخاص
-	162.20	إسرائيل والمستوطنات
		التغيير في الأجور الحقيقية، ٢٠١٠/٢٠١١ (النسبة المئوية)
6.40	0.50	القطاع العام
1.10	-6.70	القطاع الخاص
-	-0.80	إسرائيل والمستوطنات
0.57	3.54	مؤشر الأسعار الاستهلاكية لعام ٢٠١١ (النسبة المئوية)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، ٢٠١٠-٢٠١١ (٢٠١٢أ) وبيانات مؤشر الأسعار الاستهلاكية (٢٠١٢ج).

الوصول المحدود إلى الموارد الإنتاجية في الضفة الغربية

٤٠. ما زالت القيود المفروضة على التنقل والوصول إلى الموارد الإنتاجية والأسواق تحدد نمط الحياة اليومية والتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية. وتتمثل القيود المفروضة على التنقل في نقاط التفقيش والحواجز الطرقية والبوابات الحديدية والكتل والخنادق الترابية إضافة إلى الجدار الفاصل في الضفة الغربية. وتعزز هذه العقبات المادية بضوابط إدارية صارمة منها نظام التصاريح المعقد والغامض. وشهد النصف الأول من عام ٢٠١٠ تخفيفاً نسبياً في حواجز الإغلاق داخل الضفة الغربية، إذ انخفضت من قرابة ٦٣٠ حاجزاً إلى ٥٠٥ حاجز في تموز/ يولييه ٢٠١٠. غير أن إجراءات التخفيف لم تتواصل، إذ سُجِّل ٥٢٣ حاجزاً أمام التنقل (دون حساب نقاط

التفتيش على الجدار الفاصل) في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١، من بينها ٦٢ نقطة تفتيش يشغلها موظفون بصفة دائمة (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٢). وسُجل في عام ٢٠١١ متوسط شهري إضافي بلغ ٤٩٥ نقطة تفتيش طيارة مخصصة مقابل ٣٥١ منها في العامين السابقين. علاوة على ذلك، احتوت المدينة القديمة في الخليل (منطقة الخليل H2)^٤ على ١٢٢ نقطة تفتيش إضافية وحواجز أخرى غير محسوبة في ما سبق، مما جعل المنطقة مقطوعة عن باقي مناطق المدينة (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١١).

٤١. وأدى تفكيك جزء من البنية الأساسية للإغلاق في عام ٢٠١٠ بصفة عامة إلى تيسير التنقل بين المدن الفلسطينية، إلا أن بعض آليات التحكم في التنقل عُرزت بقدر أكبر. ويشمل ذلك نقاط تفتيش معينة وتوسيع شبكة طرق من أجل "نسيج حياة" بديل للفلسطينيين، سعياً إلى تقريب المواصلات بدلاً من تحقيق التواصل الإقليمي، وقد ساهم ذلك في تعطيل الطرق التقليدية وفقدان المزيد من الأراضي واستمرار تجزئة الضفة الغربية. وبالتوازي مع ذلك، جرى بصورة ملحوظة تضيق الوصول إلى "منطقة التماس" بين الجدار الفاصل وخط الهدنة لعام ١٩٤٩ ("الخط الأخضر") وإلى القدس الشرقية، حيث لا يمكن للفلسطينيين الحاملين بطاقات هوية الضفة الغربية والتصاريح المناسبة لدخول القدس الشرقية سوى استخدام أربع من نقاط التفتيش الست عشرة على امتداد الجدار الفاصل. ويبقى وصول الفلسطينيين إلى الأراضي واستخدامهم للمساحة في الضفة الغربية وبخاصة في المنطقة جيم (C)، التي تشمل ٦٠ في المائة من الضفة الغربية، مقيداً ثقيلداً شديداً.

٤٢. وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠١١، كان الجدار الفاصل المتوقع أن يبلغ مجموع طوله ٧٠٨ كيلومترات، قد اكتمل بنسبة ٦٢ في المائة، علماً بأن ٨٠ في المائة من مساره مشيد داخل الضفة الغربية (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١١). ويعزل الجدار الفاصل ١٠ في المائة من الكتلة الأرضية للضفة الغربية عن باقي مناطقها بما في ذلك مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الخصبة والموارد المائية، علاوة على القدس الشرقية. وتأثرت محافظة طولكرم، شمالي الضفة الغربية، على نحو سلبي بصفة خاصة جراء بناء الجدار الذي قسّم قرى عديدة وفصل الأراضي الزراعية وقلص التجارة مع الأسواق التقليدية في منطقة التماس وفي إسرائيل. وتسبب الجدار في خنق الاقتصاد المحلي والحد من قدرته على خلق وظائف جديدة. ويبلغ معدل البطالة في محافظة طولكرم ٢٢,١ في المائة، وهو أحد أعلى معدلات البطالة في الضفة الغربية ولا يعادله سوى معدل البطالة في قلقيلية المجاورة التي تخضع لقيود مماثلة.

٤٣. وفقدت قرية نزلة عيسى في محافظة طولكرم آلاف الدونمات^٥ نتيجة لبناء الجدار داخل القرية. وهُدمت أربعة منازل لبناء الجدار بينما عُلقت ستة منازل في منطقة التماس^٦. وقبل بناء الجدار كانت سوق نزلة عيسى تضم أكثر من ٥٠٠ مشروع تجاري صغير يستخدم حوالي ١٥٠٠ شخص. وهُدمت ٢٢٥ منشأة من هذه المنشآت لبناء الجدار وأغلق معظم المنشآت المتبقية، إذ كانت نسبة كبيرة من نشاطها التجاري متأتية من القرى المجاورة والمدن الإسرائيلية العربية القريبة التي عُرلت نتيجة لذلك عن قرية نزلة عيسى.

٤٤. وعانى أصحاب الأراضي والعمال الزراعيون من ذلك أيضاً. فمن اللازم الحصول على تصاريح لعبور بوابة زراعية تتيح الوصول إلى الأراضي في منطقة التماس، غير أن القواعد المتعلقة بإصدار التصاريح قد شُدّدت فيما يبدو على مدى السنة الماضية. إذ لا تُمنح التصاريح سوى لأصحاب الأراضي المسجلين وورثتهم المباشرين الحاملين وثائق الإثبات الرسمية - دون غيرهم من أفراد الأسرة أو العمال الآخرين، وهو ما يثير مشكلة خاصة بالنسبة إلى المزارعين المتقدمين في السن. ويجوز مبدئياً منح التصاريح لأي فترة تتراوح بين عشرة أيام (لجني الزيتون) وستين على أقصى تقدير. وفي الواقع العملي، تمنح هذه التصاريح عادة لفترة يتراوح أقصاها بين ثلاثة أشهر وستة أشهر، دون ضمان التجديد أو مدة التصاريح المقبلة. وتظهر صعوبات

^٤ أنشأ بروتوكول الخليل الخاص الموقع بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧ منطقة عازلة، اسمها H2، تغطي ٢٠ في المائة تقريباً من مدينة الخليل التي تزودها السلطة الفلسطينية بالخدمات الإدارية وتتحكم فيها إسرائيل أمنياً بالكامل. وتقيد التقديرات أن ٥٠٠ مستوطن إسرائيلي يعيشون في هذه المنطقة، وسط ٣٥٠٠٠ فلسطيني (وحوالي ١٨٠٠٠٠ فلسطيني في مدينة الخليل ككل). ويحظى هؤلاء المستوطنون بحماية ١٥٠٠ جندي إسرائيلي.

^٥ دعت محكمة العدل الدولية، في فتواها الصادرة في ٩ تموز / يوليو ٢٠٠٤ (محكمة العدل الدولية، ٢٠٠٤) والمتعلقة بالجدار الفاصل، إلى وقف نشاط البناء وإزالته على الفور والتعويض عن جميع الأضرار التي استتبعها. وقد أيد هذه الفتوى قرار صدر لاحقاً عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، A/RES/ES-10/15 بتاريخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

^٦ كل دونم يساوي ٠,١ هكتار.

^٧ نتيجة عزل هذه المنازل الست بواسطة الجدار الفاصل يحتاج ٦٢ شخصاً ينتمون إلى ست أسر موسعة إلى تصاريح خاصة للوصول إلى باقي أطراف القرية من خلال باب محدد يفتح ما بين السادسة صباحاً والعاشره ليلاً فقط.

أخرى عندما يتعلق الأمر بالتصاريح الخاصة الإضافية اللازمة لنقل أي تجهيزات عبر البوابات الزراعية، وهي بوابات تفتح ساعات محدودة جداً وغير منتظمة، مما يجعل من الصعب استخدام الأراضي استخداماً منتجاً.

٤٥. وإضافة إلى الآثار على التجار والمزارعين في نزلة عيسى، فُصلت أسر كثيرة أيضاً عن أقاربها وموارد رزقها في قرى أخرى في منطقة التماس وعن وظائفها السابقة في سوق العمل في إسرائيل. ولم يبق في القرية سوى القليل من فرص توليد الدخل فارتفع معدل البطالة. ويختار الكثيرون من الشباب الانتقال إلى رام الله أو حتى الهجرة إلى الخارج للبحث عن عمل.

٤٦. ولا يمثل الوصول إلى الأراضي مشكلة بالنسبة إلى القرى المحيطة بالجدار الفاصل فحسب؛ إذ تمثل المنطقة جيم (C)، التي يعيش فيها ١٥٠٠٠٠ فلسطيني ٦٠ في المائة من الكتلة الأرضية للضفة الغربية، بيد أن الفلسطينيين ما زالوا ممنوعين من البناء في ٧٠ في المائة منها، وهي مناطق أعلنها الجيش الإسرائيلي مناطق مغلقة أو محظورة وتمتد فيها المستوطنات الإسرائيلية هنا وهناك. وتخضع ٢٩ في المائة من الأراضي لقيود شديدة، ولم ترصد الإدارة المدنية الإسرائيلية سوى ١ في المائة من أراضي المنطقة جيم (C) في إطار مخططات التنمية الفلسطينية. وفي عام ٢٠١١، وافقت تلك الإدارة على ١١٩ مشروعاً إنمائياً في المنطقة جيم (C) (المنسق الإسرائيلي للأنشطة الحكومية في الأراضي، ٢٠١٢)، وهي خطوة لاقت ترحيباً، رغم أن التقارير تفيد بأن الموافقة على المشاريع في المنطقة جيم (C) لا تزال رهينة عملية بيروقراطية جداً وطويلة للغاية تقترن بنسبة نجاح منخفضة إجمالاً. ومن جهة أخرى، سُجّل في عام ٢٠١١ ارتفاع حاد في عمليات الهدم داخل المنطقة جيم (C)، وشملت هذه العمليات ٥٦٠ هيكلاً فلسطينية أُضيف إليها هدم ٩٧ هيكلاً في الشهرين الأولين من عام ٢٠١٢ (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٢). وتمتد المنطقة جيم (C) على ٨٧ في المائة من مساحة وادي الأردن، واستخدامها شبه محظور كلياً على الفلسطينيين (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٢ ب)، في حين يستغل المستوطنون الإسرائيليون جل الأراضي الزراعية الخصبة في المنطقة. وبالفعل، تضم المستوطنات الإسرائيلية في وادي الأردن مؤسسات زراعية واسعة النطاق ومربحة تمارس زراعة مكثفة تبلغ قيمة محاصيلها ٥٠٠ مليون شيكل إسرائيلي جديد في السنة وتوزع بين الاستهلاك المحلي والتصدير (بتسيلم، ٢٠١١).

٤٧. وتحدد السيطرة على الأراضي أيضاً إمكانات استغلال الموارد الطبيعية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ رفضت محكمة العدل الإسرائيلية دعوى تطعن في شرعية العمليات التي تضطلع بها عشرة محاجر يملكها إسرائيليون في المنطقة جيم (C) من الضفة الغربية. وينقل ٩٤ في المائة من إنتاج هذه المحاجر من الضفة الغربية ليستخدم في إسرائيل (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٢ ج).

٤٨. ويمثل الوصول إلى الماء كمورد إنتاجي عقبة إضافية أمام أرزاق الفلسطينيين. والطبقات المائية العابرة للحدود تحت الضفة الغربية، والمسماة عموماً جبل أكوير، هي مصدر المياه الوحيد المتوافر لتلبية الاحتياجات المحلية والزراعية الفلسطينية في الضفة الغربية. وفي الواقع، تستخرج إسرائيل من المياه ما يفوق بكثير مخصصاتها المتفق عليها في اتفاقات أوسلو، وتفيد التقديرات بالتالي أنها تستخدم قرابة ٨٦ في المائة من مجموع المياه المستخرجة من الطبقة المائية مقابل ١٤ في المائة للفلسطينيين (البنك الدولي، ٢٠٠٩؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٢ د). ويتسبب هذا الوضع في نقص في المياه المتاحة للفلسطينيين^٨، مما يحد من مكاسب الإنتاجية في الزراعة.

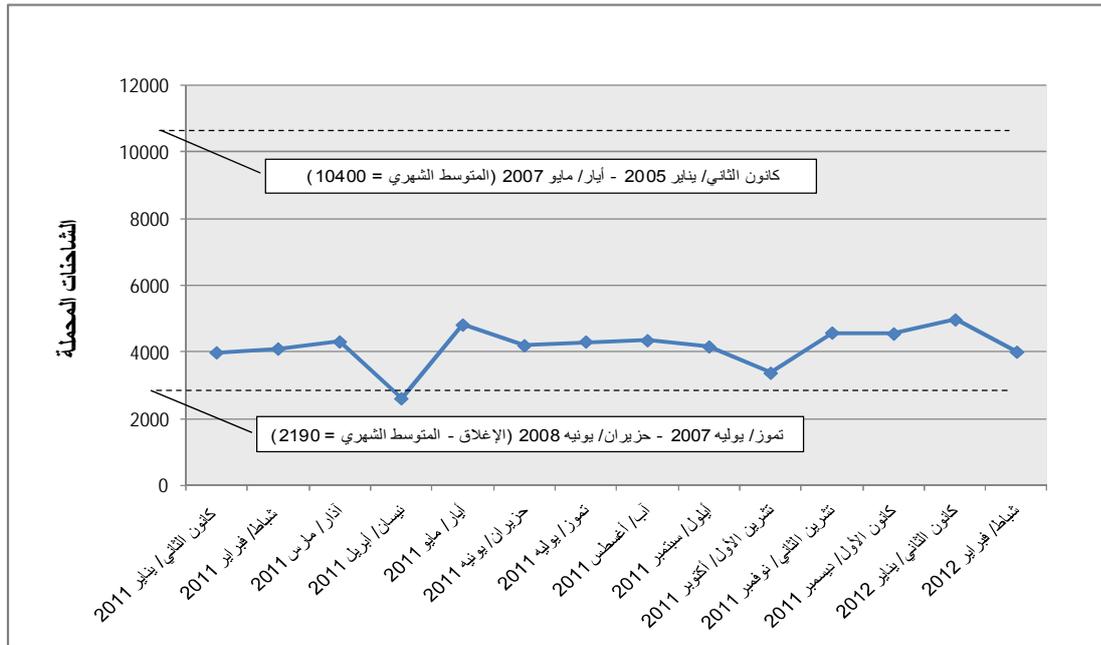
تراجع اقتصاد غزة إلى اقتصاد قائم على التهريب

٤٩. ضُرب الحصار على غزة في تموز/يوليه ٢٠٠٧ ولا يزال قائماً. وتواصل إسرائيل إحكام سيطرتها على حدود غزة وإقليمها البحري ومجالها الجوي، في حين يبقى تنقل الأفراد والسلع دخولاً إلى غزة وخروجاً منها مقيداً بشدة. وواصلت حكومة إسرائيل تنفيذ سياستها المعتمدة في حزيران/يونيه ٢٠١٠، للسماح بدخول السلع غير الواردة على القائمة الطويلة من المواد المحظورة "مزدوجة الاستخدام". وفي عام ٢٠١١، وسعت هذه السياسة لتسمح بدخول مواد البناء المستخدمة فقط في مشاريع البناء التي تنفذها منظمات دولية. ومعبر كيرم شالوم هو نقطة العبور التجارية المشغلة الوحيدة، مما يجعل جميع العمليات المشروعة لدخول البضائع إلى غزة وخروجها منها رهينة فتح هذه النقطة في أي وقت.

^٨ يقل متوسط الاستهلاك المنزلي للماء في فلسطين البالغ ٧٠ ليترًا للفرد الواحد في اليوم عن معيار ١٠٠ ليتر للفرد الواحد في اليوم، الذي حددته منظمة الصحة العالمية، وبشكل كبير عن متوسط استهلاك الإسرائيليين، بمن فيهم الإسرائيليون في مستوطنات الضفة الغربية، البالغ ٣٠٠ ليتر للفرد الواحد في اليوم (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٢ د).

٥٠. ويقع هذا المعبر في أقصى جنوب غزة، مما يجعل تكاليف النقل أعلى لأن الشاحنات تقطع مسافات أطول من تلك التي تقطعها في السفر إلى المعابر المغلقة الأخرى. وقد ازدادت طاقة معبر كيرم شالوم في عام ٢٠١١ بما يتيح عبور ٤٥٠ شحنة محملة (دخولاً وخروجاً) في اليوم، لكن المعبر ما زال يشغل بأقل من نصف طاقته في الواقع. وحتى في حال تشغيله بكامل طاقته، فسيكون حجم التجارة أقل بكثير مما كان عليه قبل الحصار، عندما كانت عدة نقاط عبور تجاري مشغلة. ويبين الشكل ٢-٣ أن عدد الشاحنات المحملة التي دخلت شهرياً في عام ٢٠١١ كان متقارباً شيئاً ما إذ ناهز متوسطه ٤١٠٠ شاحنة، فارتفع مقارنة بعام ٢٠١٠ حيث كان المتوسط الشهري يناهز ٣٣٠٠ شاحنة، لكنه بقي بوضوح أدنى بكثير مما كان عليه قبل الحصار.

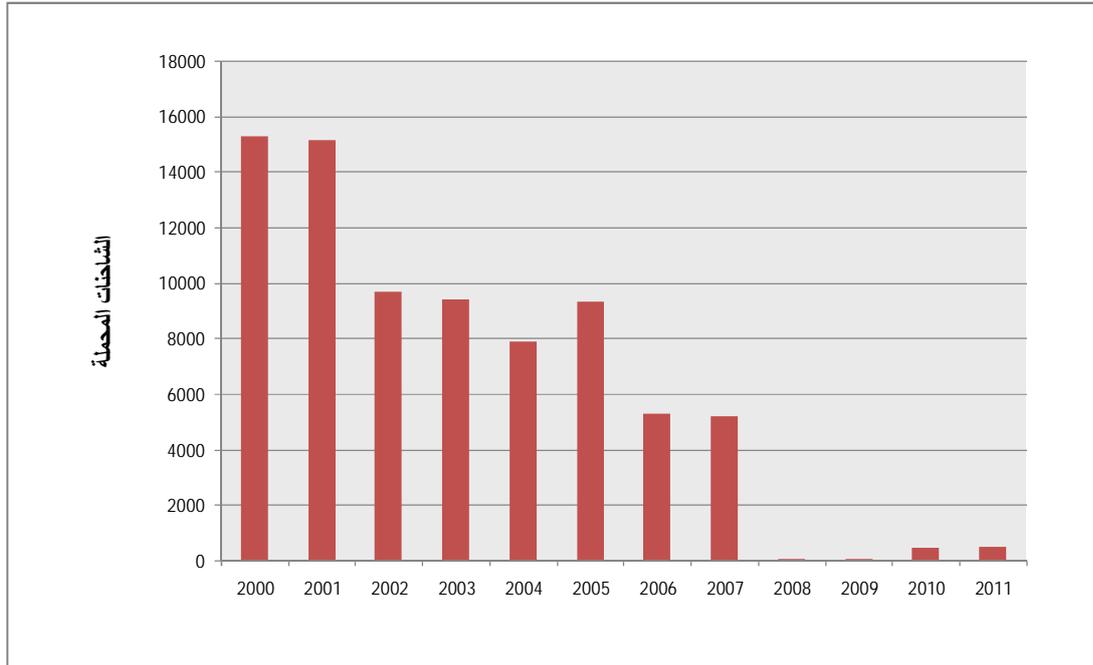
الشكل ٢-٣: واردات غزة: متوسط الشاحنات المحملة الشهرية، ٢٠١١-٢٠١٢



المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (٢٠١٢هـ)؛ بالترديد (٢٠١٠).

٥١. وعلى الرغم من التدابير المتفق عليها بين ممثل اللجنة الرباعية وحكومة إسرائيل في شباط/فبراير ٢٠١١ لتخفيف القيود المفروضة على صادرات غزة عن طريق السماح بتصدير المنسوجات والأثاث والمنتجات الزراعية إلى الأسواق الدولية (لكن ليس إلى إسرائيل أو الضفة الغربية، اللتين كانتا تقليدياً السوقين الرئيسيتين لصادرات غزة)، لم يخرج من غزة عبر كيرم شالوم في عام ٢٠١١ سوى ٤٥٩ شاحنة محملة من المنتجات الزراعية. وفي المقابل، دعا اتفاق تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ المتعلق بالتنقل والعبور إلى تدفق ٤٠٠ شاحنة محملة من الصادرات يومياً، وهو رقم لم يتسن بلوغه قط فيما بعد. ويتسبب ارتفاع التكاليف وطول الوقت المتصلان بالتصدير عبر كيرم شالوم في إضعاف قدرة منتجات غزة على المنافسة في الأسواق الدولية. ويبين الشكل ٢-٤ تراجع الصادرات من غزة منذ اندلاع الانتفاضة الثانية واتجاهها نحو الزوال تقريباً.

الشكل ٢-٤: صادرات غزة: مجموع الشاحنات المحملة السنوية، ٢٠١١-٢٠٠٠



المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (٢٠١٢هـ).

٥٢. وفي أوائل آذار/ مارس ٢٠١٢، قام برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة بنقل أول دفعة من رقائق التمر المصنوعة في غزة، ووزنها ١٤٠ طناً، إلى الضفة الغربية لاستخدامها في وجبات الطعام المدرسية التي يوزعها البرنامج (برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، ٢٠١٢). وخلق هذا المشروع الرائد ٦٠ وظيفة جديدة في مصنع البسكويت في غزة وأظهر قدرته على التطور وعلى توليد زخم في سبيل رفع الحظر العام المفروض على التصدير إلى الضفة الغربية. غير أن تأمين هذه المبادرة المعزولة البالغة ما مجموعه ١٩ شاحنة محملة من رقائق التمر، استغرق أكثر من ستة أشهر من المفاوضات مع السلطات الإسرائيلية، بالاعتماد على دعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وهو ما يكشف عن مدى القيود المفروضة على المشاريع التجارية في غزة.

٥٣. وحال النقص الحاد في إمكانيات التجارة المشروعة دون إنعاش الصناعات التي دمرتها عملية "الرصاصة المسكوب" العسكرية التي شنتها إسرائيل في عام ٢٠٠٩. ونتيجة لذلك، تراجع القطاع الخاص الفلسطيني القائم أمام ظهور فئة جديدة من أصحاب المشاريع تعمل في اقتصاد الأنفاق المزدهر وغير المشروع وتدير هذا الاقتصاد وتستفيد منه. وفي حين لا توجد إحصاءات متاحة للعموم بشأن هذا النشاط السري، يعتقد أن الأنفاق الممتدة في رفح تحت الحدود مع مصر تشغل ما لا يقل عن ٩٠٠٠ عامل في ظروف هشة وغالباً ما تكون خطيرة، وذلك أساساً لاستيراد مواد البناء والوقود وغير ذلك من البضائع "مزدوجة الاستخدام"، التي تمنع إسرائيل دخولها عبر كيرم شالوم. وتفيد التقارير بأن الأنفاق مرخص لها من البلدية المحلية وأن السلع الوافدة تسجلها السلطة الفعلية وتفرض عليها الضريبة؛ ويمثل هذا الدخل إيراداً ضائعاً على السلطة الفلسطينية. وحقق هذا النشاط بالفعل أرباحاً ضخمة أدت إلى ظهور ٦٠٠ مليونير جديد في غزة، وهو ما أفضى بدوره إلى حفز الطلب على السلع الاستهلاكية وخدمات الضيافة.

٥٤. وازدهر قطاع البناء بفضل تجارة الأنفاق بالدرجة الأولى،^٩ ثم بفضل زيادة مواد البناء المسموح بدخولها للمشاريع التي تنفذها المنظمات الدولية، وأفضى هذا الازدهار إلى زيادة ضخمة في الطلب على عمال البناء. غير أن غزة تعاني حالياً نقصاً في عمال البناء الماهرين يقدر بنحو ٥٠٠٠ عامل ماهر في البناء، نظراً إلى أن العمال الذين اعتادوا على العمل في إسرائيل قبل تشديد شروط دخول عمال غزة إلى سوق العمل الإسرائيلية،

^٩ إبان الزيارة كان البناء والنشاط الاقتصادي قد تباطأ عموماً بسبب استمرار أزمة الوقود والكهرباء الناجمة عن الحظر الذي فرضته مصر على النقل غير الرسمي لوقودها المدعم عبر الأنفاق. وتراجعت حركة السير في شوارع مدينة غزة واصطفت أعداد كبيرة من الناس في محطات الوقود لشراء ما تبسر من الوقود لمحركاتهم أو عرباتهم.

وكذلك من كانوا يعملون في السابق في بلدان الخليج، تقاعد معظمهم الآن أو بات يزاول أنشطة أخرى. وتعمل المنظمات الدولية على تنفيذ مبادرات لتنمية المهارات، لكن من الممكن بذل المزيد في هذا الصدد.

٥٥. ويؤثر إغلاق غزة من الخارج على الوصول لا إلى الأسواق فحسب وإنما أيضاً إلى مواردها الإنتاجية الخاصة. فقد ضاع ٣٥ في المائة من الأراضي الزراعية في غزة لحساب منطقة عازلة تبدأ رسمياً على بعد ٣٠٠ متر من الحدود، لكن الجيش الإسرائيلي يجعلها في الواقع تبدأ في أي نقطة في مسافة تتراوح بين ٥٠٠ متر و١,٥ كيلومتراً داخل غزة. وفي الوقت ذاته يظل صيد الأسماك محدوداً في مسافة تبعد ٣ أميال بحرية عن خط غزة الساحلي، في حين تنص اتفاقات أوصلو على مسافة تعادل ٢٠ ميلاً بحرياً، وهو ما يحول دون استخدام ٨٥ في المائة من مياه صيد الأسماك في غزة (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١١ب) ويحد بقدر كبير من حجم الصيد المتاح ونوعه.

تبعات هذا الوضع على النمو والعمالة

٥٦. تسببت القيود الكثيرة المفروضة على التنقل والعبور، الوارد وصفها في الفقرات السابقة، في خلق تنمية القطاع الخاص والعمالة ونمو الاقتصاد الفلسطيني. وتستمر عرقلة التجارة باشتراط التشاحن في جميع نقاط العبور التجارية في غزة والضفة الغربية، مما يحمل عملية النقل تكاليف كبيرة وتأخيرات كثيرة كما سبق وصفه في تقرير العام الماضي (مكتب العمل الدولي، ٢٠١١أ). ويفيد المنسق الإسرائيلي للأنشطة الحكومية في الأراضي بأن تجارة الضفة الغربية سجلت زيادة بنسبة ٣٩ في المائة من خلال المعبر الوحيد المفتوح نحو الأردن، وهو جسر اللنبي، في الفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ (المنسق الإسرائيلي للأنشطة الحكومية في الأراضي، ٢٠١٢). وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع الواردات إلى ١٥٨٥٥ شاحنة محملة، أي زيادة نسبتها ٥٩ في المائة، وارتفاع الصادرات إلى ٦٦٣٣ شاحنة محملة أي بنسبة ٧ في المائة. ويظل هذا الحجم التجاري جزءاً بسيطاً من التجارة مع إسرائيل وخارجها عن طريق المعابر التجارية الموجودة في الجدار الفاصل، نظراً إلى أن جسر اللنبي الخاضع للسيطرة الإسرائيلية له طاقة محدودة وتقتصر به تكاليف نقل أعلى بالنسبة إلى المنتجين الفلسطينيين المتجهين نحو الأسواق الأوروبية. علاوة على ذلك، تُمنع العديد من المشاريع التجارية في الضفة الغربية على نحو متزايد من استيراد بعض المواد الأولية اللازمة لعملياتها الإنتاجية بسبب تنامي قائمة البضائع "مزدوجة الاستخدام"، التي تعتبرها حكومة إسرائيل بضائع تهدد الأمن (البنك الدولي، ٢٠١٢)، مما يزيد من إضعاف إنتاجيتها وقدرتها التنافسية. وتخضع غزة لقائمة موسعة من المواد المحظورة منذ استئناف الواردات غير الإنسانية في تموز/ يوليه ٢٠١٠؛ وهي تتلأف هذه القيود بواسطة شبكة موازية من الأنفاق غير الشرعية، في حين تبقى صادراتها شبه منعدمة.

٥٧. ويتسبب فصل غزة شبه الكامل عن الضفة الغربية، علاوة على المماثلة في تفعيل الممرات التجارية المنصوص عليها في اتفاق تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ المتعلق بالتنقل والعبور، في الحد بقدر أكبر من إمكانية نمو السوق المحلية وتحسين قدرة الاقتصاد الفلسطيني الاستيعابية، شأنه في ذلك شأن الصعوبة المتزايدة في دخول القدس الشرقية نتيجة للقيود الصارمة التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على دخول المدينة. وتقيد تقديرات وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية بأن تكلفة الاحتلال الاقتصادية بلغت في عام ٢٠١٠ قرابة ٦,٩ مليارات من دولارات الولايات المتحدة، أو حوالي ٨٥ في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي، مما يعني أن إنهاء الاحتلال يمكن عملياً أن يضاعف بمقدارين حجم الاقتصاد (وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية، ٢٠١١). ويفيد صندوق النقد الدولي بأن "النمو الاقتصادي سيتراجع والبطالة سترتفع ما لم تكثف حكومة إسرائيل إزالة القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي" (صندوق النقد الدولي، ٢٠١١).

٣ - حقوق العمال الفلسطينيين وكرامتهم: معلومات محدثة عن آثار الاحتلال المطول

توسع المستوطنات في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية

٥٨. منذ صدور تقرير المدير العام في العام الماضي، استمرت أنشطة الاستيطان الإسرائيلية والمستوطنات هي مجموعات منظمة من المدنيين الإسرائيليين استقرت على أراض في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بدعم مباشر أو غير مباشر من الحكومة الإسرائيلية وبموافقة منها (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٠٧). ويعيش في هذه المستوطنات حالياً قرابة نصف مليون إسرائيلي. وتبقى المستوطنات أبرز سمات الاحتلال الإسرائيلي إلى جانب تقييد الوصول إلى الأراضي والموارد الطبيعية وما يقترن به من تقييد لحرية تنقل الفلسطينيين. وتحد هذه العوامل بشدة من التنمية الاقتصادية والزراعية الفلسطينية وتحول دون تأمين الفلسطينيين لموارد الرزق والعمل اللائق.

٥٩. وشددت الأمم المتحدة على أن المستوطنات الإسرائيلية مخالفة للقانون الدولي إذ تنتهك المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، التي تحظر نقل السكان المدنيين التابعين لسلطة الاحتلال إلى الأراضي التي تحتلها. وأكد كل من محكمة العدل الدولية والأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة ومجلس الأمن في الأمم المتحدة، عدم شرعية المستوطنات (انظر على التوالي، محكمة العدل الدولية، ٢٠٠٤؛ الأطراف السامية المتعاقدة، ٢٠٠١؛ مجلس الأمن في الأمم المتحدة، ١٩٨٠).

٦٠. وتلتهم المستوطنات الإسرائيلية الآن حوالي ٤٣ في المائة من أراضي الضفة الغربية. وتتحكم المجالس المحلية والإقليمية للمستوطنات بمساحات شاسعة من الأرض وتتولى توزيعها (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٢). وأفاد التعداد الإسرائيلي لعام ١٩٨٣ بأن مستوطني الضفة الغربية، دون حساب القدس الشرقية، بلغ عددهم ٢٣٧٠٠ مستوطن حينذاك، قبل أن يصل إلى ٢٩٦٧٠٠ مستوطن في نهاية عام ٢٠٠٩ (المكتب المركزي للإحصاء، ٢٠١٠، الجدول ٢-٨). وبما أن مجموع مستوطني الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، يقدر بأكثر من ٥٠٠٠٠٠ مستوطن، فإن هذا يعني أن عددهم زاد بأكثر من مقدارين منذ إبرام اتفاقات أوسلو في عام ١٩٩٣، التي كان يفترض أن تضع إطاراً لإنهاء الاحتلال. ودون حساب القدس الشرقية، يستمر تزايد سكان المستوطنات بمعدل سنوي بلغ ٤,٩ في المائة في عام ٢٠١٠ مقابل نمو سكان إسرائيل بمعدل بلغ ١,٩ في المائة (المكتب المركزي للإحصاء، ٢٠١١، الجدول ٢-٤).

٦١. وتفيد منظمة "السلام الآن" الإسرائيلية غير الحكومية بأن عدد مشاريع البناء التي بدأ تنفيذها في المستوطنات ارتفع بنسبة ٢٠ في المائة في عام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠، إذ بدأ تنفيذ ما لا يقل عن ١٨٥٠ عملية لبناء وحدات سكنية في الضفة الغربية دون حساب القدس الشرقية (منظمة السلام الآن، ٢٠١٢). وفي آذار/ مارس ٢٠١٢، أبلغ منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط عن سلسلة من الإعلانات الصادرة عن الحكومة الإسرائيلية بخصوص طرح عطاءات أو خطط لبناء آلاف الوحدات السكنية الجديدة في كامل أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة (مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ٢٠١٢).

٦٢. وإجمالاً، يوجد الآن قرابة ٢٥٠ مستوطنة في الضفة الغربية والقدس الشرقية، من بينها حوالي ١٠٠ مما يسمى بالبور الاستيطانية، وهي عبارة عن مستوطنات تابعة أصغر حجماً شُيّدت على أراض خاصة يملكها فلسطينيون لكن مستوطنين إسرائيليين استولوا عليها بالقوة. وكلا النوعين من المستوطنات مخالف للقانون الدولي (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٢). وحتى عندما تعتبر إسرائيل البور الاستيطانية غير شرعية بموجب قوانينها الخاصة، تجدها في غالب الأحيان تزودها بدعم عام مباشر أو غير مباشر كالربط بشبكات الكهرباء أو صرف النفايات. وتعهدت إسرائيل في إطار خارطة الطريق للسلام (٢٠٠٣)، بتفكيك جميع البور الاستيطانية القائمة منذ آذار/ مارس ٢٠٠١. ومع ذلك، أثبتت مؤخراً شواغل بشأن مبادرات رسمية تهدف إلى إضفاء "طابع قانوني" على البور الاستيطانية من خلال مصادرة الأراضي التي شُيّدت عليها أو الترخيص بصفة رجعية للمباني المشيدة بلا تصاريح (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٢ ج؛ منظمة السلام الآن، ٢٠١٢). وترد في الوثائق تفاصيل عن حالات التأخير في تنفيذ أوامر الإخلاء الصادرة عن المحاكم الإسرائيلية أو الإحجام عن تنفيذها (بيش دين، ٢٠١١).

التمييز والعنف والتهجير القسري

٦٣. تشير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية للفلسطينيين الذين يعيشون في القدس الشرقية والمنطقة جيم (C) في الضفة الغربية قلقاً مستمراً (مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ٢٠١٢). وفي شباط/فبراير ٢٠١٢، رأت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري أن سياسة التخطيط والتنظيم الإقليمي الإسرائيلي الجارية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، سياسة تمييزية تنتهك بصورة خطيرة مجموعة من الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، بما في ذلك الحق في الملكية وفي الوصول إلى الأراضي والسكن والموارد الطبيعية (لجنة القضاء على التمييز العنصري، ٢٠١٢).

٦٤. وتفرض إسرائيل سيطرة كاملة على الأمن والتخطيط والتنظيم الإقليمي في المنطقة جيم (C)، رغم أنه كان يفترض أن ينفذ في نهاية عام ١٩٩٨ نقل تدريجي لمسؤولية التخطيط والتنظيم الإقليمي إلى السلطة الفلسطينية (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١١ ج). وتؤثر سياسات إسرائيل في المنطقة جيم (C) على الفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة وعلى الفلسطينيين الذين يملكون أراضي داخلها. وبما أن معظم المشاريع الكبرى للبنية الأساسية تقتضي إنجاز عمل ما في المنطقة جيم (C)، فإن ما يحدث في المنطقة المذكورة يؤثر على جميع الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١١ ج).

٦٥. ويحتاج الفلسطينيون لإنجاز أي نوع من مشاريع البناء في المنطقة جيم (C) في الضفة الغربية أو القدس الشرقية لموافقة السلطات الإسرائيلية، وهي موافقة نادراً ما يحصلون عليها. ويؤثر هذا بخطر على الوضع السكني للعمال الفلسطينيين وأسرهم. كما يعوق البناء للأغراض التجارية والزراعية وغيرها من الأغراض المدرة للدخل، وكذلك لتطوير البنية الأساسية بما فيها المدارس والمياه والإصحاح. وفي الواقع ليس أمام الفلسطينيين الذين يعيشون في القدس الشرقية أو في المنطقة جيم (C) من خيار سوى البناء دون الحصول على الرخص اللازمة من الإسرائيليين، مدركين في ذلك أن المباني حديثة التشييد يمكن أن تهدم فيما بعد على أيدي السلطات الإسرائيلية.

زيادة عمليات الهدم وحالات التهجير في المنطقة جيم (C)

٦٦. تفيد البيانات التي جمعها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية لعام ٢٠١١ وبداية عام ٢٠١٢ بأن عمليات الهدم والتهجير تزايدت بقدر كبير. فقد هجر قسراً قرابة ١١٠٠ فلسطيني - نصفهم من الأطفال - نتيجة لهدم المنازل في عام ٢٠١١. ويمثل ذلك زيادة بأكثر من ٨٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠١١ هُدم ٦٢٢ مبنى منها ٢٢٢ منزلاً و ١٧٠ حظيرة للحيوانات و ٤٦ خزاناً أو حوضاً لجمع مياه الأمطار بالإضافة إلى قاعتين مدرسين ومسجدين (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٢ ز). وفي الشهرين الأولين من عام ٢٠١٢، هدمت السلطات الإسرائيلية ١٢٠ مبنى يملكه فلسطينيون، من بينها ٣٦ منزلاً (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٢ أ). وفضت معظم عمليات الهدم في عام ٢٠١١ في المنطقة جيم (C) (٥٦٠ عملية)، وأضررت بالأساس بالمجمعات الرعوية والزراعية؛ وكان ٦٠ في المائة من البنى المهدومة موجوداً في مناطق مخصصة للمستوطنات (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١١ د). ويوجد حالياً في المنطقة جيم (C) زهاء ٣٠٠٠ أمر هدم معلق التنفيذ، منها ١٨ أمراً يستهدف مدارس (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١١ ه).

٦٧. وتمثل عمليات الهدم السبب المباشر الأول لتهجير الفلسطينيين قسراً. وتبين دراسة استقصائية أجراها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مؤخراً في ١٣ قرية فلسطينية أن وجود الفلسطينيين في المنطقة جيم (C) تقوضه مجموعة من العوامل مثل تعذر البناء ونقص الخدمات الأساسية وصعوبة الوصول إلى الأراضي الزراعية وتقييد التنقل والعبور والتعرض لعنف المستوطنين والافتقار إلى الحماية منه (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١١ ج).

٦٨. ومثال على ذلك مجمع سوسيا الفلسطيني في محافظة الخليل، الذي يضم حوالي ٣٥٠ شخصاً ويعود تأسيسه إلى ما قبل عام ١٩٤٨. ولقد عانى على امتداد السنوات من الهدم المتكرر للمباني، الذي رافقه توسع في المستوطنات الإسرائيلية المجاورة. ويفيد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأن أفراد المجمع الفلسطيني يواجهون الآن من جديد خطر تهجير قسري وشيك، بعد أن تقدمت مجموعة من المستوطنين بالتماس إلى محكمة العدل الإسرائيلية العليا (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٢ ح).

٦٩. وتعد المجتمعات البدوية الفلسطينية من الفئات الأشد استضعافاً، التي تؤثر فيها سياسات إسرائيل وإجراءاتها في المنطقة جيم (C). وتعيش هذه المجتمعات التي يبلغ مجموع سكانها حوالي ٢٧٠٠٠ نسمة حياة تقليدية تقوم على الرعي والزراعة، وهما مجالان يتأثران على نحو شديد بتراجع الوصول إلى الأرض والماء. ويفيد مركز الإعلام الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم)، أن السلطات الإسرائيلية تخطط حالياً لطرد جميع المجتمعات البدوية من المنطقة جيم (C) (بتسيلم، ٢٠١١ب). وسيكون البدو الذين يعيشون داخل ٢٠ مجمعاً في التلال الواقعة في ضواحي القدس، وأكثر من ثلثهم أطفال، ضمن المجموعة الأولى التي ستنتقل إلى مكان آخر (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١١و). وتعتبر هذه المنطقة، التي تضم منطقة E1 المتنازع عليها الواقعة بين القدس الشرقية ومستوطنة معاليه أوميم، منطقة استراتيجية بالنسبة إلى توسع الاستيطان الإسرائيلي مستقبلاً، فيما قد يؤثر استغلالها تأثيراً سلبياً كبيراً على مناطق الضفة الغربية المجاورة.

٧٠. وفي آذار/ مارس ٢٠١٢، أقر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط بإحراز شيء من التقدم في الحصول على تراخيص لبناء مشاريع بنية أساسية في المنطقة جيم (مجلس الأمن في الأمم المتحدة، ٢٠١٢). كما أشار إلى مبادرة أطلقت مؤخراً تشمل دعم التخطيط الفلسطيني في ٢١ مجمعاً واقعاً في المنطقة جيم (C) من أجل وضع خطط رئيسية. واستعرضت السلطات الإسرائيلية الخطط الأولى ونوقشت مع ممثلين عن المجمع (مكتب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ٢٠١٢). وفي هذا السياق، اقترح المنسق الخاص النظر في إمكانية نقل أراضٍ في المنطقة جيم (C) إلى السلطة الفلسطينية، وبخاصة المناطق المجاورة للمراكز الحضرية الرئيسية (مجلس الأمن في الأمم المتحدة، ٢٠١٢).

تزايد العنف من جانب المستوطنين

٧١. لوحظت زيادة في مستويات أحداث العنف بين المستوطنين الإسرائيليين والفلسطينيين في ٢٠١١، أدت إلى مقتل ثلاثة فلسطينيين وجرح ١٨٣ فلسطينياً على يد المستوطنين الإسرائيليين. ومقارنة بعام ٢٠١٠، سُجِّلت زيادة بنسبة ٣٢ في المائة في أحداث العنف التي تسببت في خسائر في الأرواح وأضرار في الممتلكات في الجانب الفلسطيني. ومقارنة بعام ٢٠٠٩، تجاوزت الزيادة ١٤٤ في المائة. كما كان هناك المزيد من أعمال العنف التي قام بها الفلسطينيون ضد المستوطنين الإسرائيليين، وأدت إلى مقتل ثمانية أشخاص وجرح ٣٧ آخر في ٢٠١١، مقارنة بعام ٢٠١٠ الذي سجل مقتل خمسة أشخاص وجرح ٥٠ آخر (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١١ز). وأفادت تقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن الهجمات العديدة التي تعرض لها الفلسطينيون في السنوات الأخيرة ارتكبتها مستوطنون يعيشون في بؤر استيطانية يعتبرها القانون الإسرائيلي كذلك غير مشروعة. وارتبط أكثر من ثلثي الخسائر الفلسطينية في الضفة الغربية خلال عام ٢٠١١، بأنشطة الاستيطان الإسرائيلي (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١١د).

٧٢. وتقع أحداث العنف بوتيرة منتظمة حيثما توجد المستوطنات بجوار قرى فلسطينية، كما هو الحال مثلاً في محافظتي نابلس ورام الله، أو في المراكز الحضرية مثل الخليل. ويرتبط تزايد المناوشات واشتداد التوترات بين مجموعات المستوطنين والفلسطينيين في الضفة الغربية بتوسع المستوطنات؛ وغالباً ما يندلع العنف في أوضاع يسعى فيها المستوطنون إلى فرض سيطرتهم على الأراضي أو الموارد المائية ويحاولون منع الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم وزراعتها.

٧٣. وحددت دراسة استقصائية أنجزها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في عام ٢٠١١، ما يعادل ٥٦ منبعاً مائياً بجوار المستوطنات. ويقع ٣٠ منها تحت سيطرة المستوطنين الكاملة، في حين أن الآبار ٢٦ الباقية مهددة بأن يستولى عليها. وهذا يؤثر بشكل خطير على الأسر الفلسطينية غير المرتبطة بشبكة الماء والتي تعول فقط على مياه الآبار لتأمين الاستهلاك المنزلي من الماء، ويخلف عواقب وخيمة على أنشطة الزراعة والرعي في الأراضي المجاورة (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٢د).

٧٤. وخلال موسم جني الزيتون في عام ٢٠١١، اتخذ الجيش الإسرائيلي من جديد تدابير خاصة لحماية المزارعين الفلسطينيين عند عبورهم إلى بساتين زيتونهم المجاورة للمستوطنات. وساعد ذلك في الحد من الخسائر الفلسطينية خلال هذه الفترة ولئن تم عموماً الإبلاغ عن زيادة في أحداث العنف مقارنة بعام ٢٠١٠. بالإضافة إلى ذلك، كان عبور الفلسطينيين مقيداً بفعل خطر التعرض لهجوم. وتراجعت محاصيل الزيتون لعام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠، لأن المزارعين كانوا غير قادرين على ضمان الرعاية المناسبة لأراضيهم وأشجارهم طول السنة (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١١د). وفي عام ٢٠١١، دمر المستوطنون الإسرائيليون أو أفسدوا ١٠٠٠٠ شجرة يملكها الفلسطينيون، ومعظمها من أشجار الزيتون (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١١ز).

٧٥. وفي العديد من الحالات، لا توفر سلطات إنفاذ القانون الحماية لضحايا عنف المستوطنين، وهو ما يعزز بدوره مناخ الإفلات من العقاب. ويشير الرصد الذي أنجزته المنظمة الإسرائيلية غير الحكومية بيش دين - منظمة متطوعين لحقوق الإنسان - بشأن الشكاوى المقدمة من الفلسطينيين في الضفة الغربية إلى أن التحقيقات تتوقف في عدد كبير من الحالات من دون توجيه اتهامات بسبب العجز عن تحديد مرتكبي أعمال العنف (بيش دين، ٢٠١١). وفي ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٢، أعربت اللجنة الرباعية للشرق الأوسط عن "قلقها إزاء تواصل أعمال عنف المستوطنين وتحريضهم عليها في الضفة الغربية وتدعو إسرائيل إلى اتخاذ تدابير فعالة، بما في ذلك تقديم مرتكبي هذه الأفعال للعدالة" (الأمم المتحدة، ٢٠١٢).

القدس الشرقية المحتلة: وضع طارئ ينجلي إلحاحه أكثر فأكثر

٧٦. يعزى عزل القدس الشرقية عن باقي الأرض الفلسطينية المحتلة إلى قرار اتخذته إسرائيل من طرف واحد بضم القدس الشرقية عام ١٩٦٧ وبناء الجدار الفاصل. ويستمر ذلك في التأثير على الحياة اليومية للعمال الفلسطينيين بطرق شتى. فالقيود المفروضة على التنقل وحقوق الإقامة غير المضمونة وأزمة السكن الشديدة والتمييز في التعليم والعمل، تطبع الواقع الذي يعيشون فيه. والتدهور المتزايد يعمق في تمزيق النسيج الاجتماعي الفلسطيني في المدينة. ويثبت هذا الاستنتاج بالمعلومات الإحصائية المتعلقة بمستويات الفقر والبطالة العالية. كما يثبت بيانات عن المستويات المتزايدة من العنف المنزلي الذي يمس النساء بشكل خاص (المركز النسوي في مخيم شعفاط للاجئين، ٢٠١١).

٧٧. ويُحظر على الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية، خارج حدود البلدية التي أعلنتها إسرائيل، دخول المدينة. ويمكن أن يطلبوا تصاريح للدخول لكن العبور محدود في أربع نقاط تفتيش من أصل ١٦ نقطة تفتيش واقعة على طول الجدار الفاصل المحيط بالقدس. ويحد هذا الوضع بشدة من الإمكانيات المتاحة أمام الفلسطينيين في الضفة الغربية، رجالاً ونساءً، في البحث عن فرص عمل في القدس الشرقية المحتلة ولئن مثلت على الدوام المركز الاقتصادي للضفة الغربية. والفلسطينيون العاملون في القدس الشرقية من دون تصريح معرضون على نحو خاص للتمييز وحقوقهم في العمل معرضة للانتهاك، بالنظر إلى أن وضعهم في المدينة غير نظامي بموجب القوانين واللوائح الإسرائيلية. ويحد نظام التصاريح كذلك من وصول الفلسطينيين الذين يحملون بطاقة هوية من الضفة الغربية إلى مؤسسات التعليم والرعاية الصحية في القدس الشرقية.

٧٨. وما زال قانون المواطنة ودخول إسرائيل لعام ٢٠٠٣ والجدار الفاصل ونظام التصاريح يورقون حياة الأسر الفلسطينية "ذات وضع الإقامة المختلطة" (وهو وضع يكون فيه لأحد الزوجين بطاقة إقامة من القدس وللآخر بطاقة هوية من الضفة الغربية). وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أعادت محكمة إسرائيل العليا التأكيد على الطابع الدستوري لقانون المواطنة ودخول إسرائيل، الذي يفرض قيوداً صارمة على حق المقدسيين الفلسطينيين في الحصول على إقامة قانونية لزوج قادم من الضفة الغربية. وفي المقابل يمكن للأزواج طلب تصريح مؤقت وفق شروط صارمة من أجل الإقامة مع أسرهم في القدس الشرقية. لكنه قلماً تُمنح هذه التصاريح وإجراءاتها الإدارية مطولة وعالية التكلفة (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٢). كما قد تسحب الإقامة من المقدسيين الفلسطينيين الذين يعيشون أو يعملون خارج المدينة (منظمة العمل الدولية، ٢٠١١).

٧٩. وهناك مشكلة خطيرة غالباً ما يتغاضى عنها، وهي أن أطفال الفلسطينيين الحاملين لإقامة دائمة في القدس لا يحصلون تلقائياً على مثل هذه الإقامة: بل يجب أن يسجلوا من خلال إجراء إداري معقد. وتواجه العديد من الأسر صعوبات في تسجيل أطفالها، ويوجد حالياً حسب التقديرات ١٠٠٠٠ طفل غير مسجلين وهم بالتالي محرومون من الوصول إلى الخدمات العامة والتعليم (لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ٢٠١١). علاوة على ذلك، أحيطت البعثة علماً بأنه يصعب على الأسر ذات الإقامة المختلطة الحصول على إقامة في القدس للأطفال الذين تحمل أمهاتهم لا أبائهم الإقامة الدائمة في القدس.

٨٠. ويخصّص ١٣ في المائة فقط من الأراضي الواقعة في القدس الشرقية المحتلة للبناء الفلسطيني. ومعظم هذه المساحة مبني بالفعل، فيما صودر ٣٥ في المائة من الأراضي من أجل بناء المستوطنات (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٢). إلا أن هناك حاجة كل سنة إلى بناء حوالي ١٥٠٠ وحدة سكنية جديدة للفلسطينيين داخل المنطقة الملحقة من البلدية (مكتب منسق الأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، ٢٠١٢). ويتهدد التهجير ما لا يقل عن ٩٣١٠٠ فلسطيني في القدس الشرقية لأنهم يعيشون في مبان غير مرخص لها قد يكون بالتالي مصيرها الهدم (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٢).

٨١. ومقارنة بالسنوات الماضية تراجعت عمليات الهدم في القدس الشرقية في عام ٢٠١١ (المرجع نفسه)، وتتواصل الحالات التي يوجه فيها الأمر للفلسطينيين بهدم منازلهم بأنفسهم، وهي ممارسة يعتبرها الفلسطينيون إجراءً مذبلاً بشكل خاص. وإذا رفضوا الانصياع لهذا الأمر فإنهم لا يدفعون تكلفة الهدم فحسب وإنما يدفعون أيضاً غرامات إضافية. ومؤخراً، خلصت منظمة غير حكومية توثق للوضع في القدس الشرقية، إلى أن "التأثير المادي والاجتماعي والاقتصادي والعاطفي الفوري وعلى المدى البعيد، الذي يترتب عن عمليات الطرد القسري والهدم وتهجير الأسر والمجمعات الفلسطينية، تأثير مدمر" (المقدس، ٢٠١١).

٨٢. وعلاوة على ذلك، لم تعد تكاليف السكن في القدس الشرقية في متناول العديد من الأسر الفلسطينية وبخاصة في المدينة القديمة. وهذا ما حدا بالعديد من الأسر إلى الانتقال إلى ضواحي القدس الشرقية في "جانب الضفة الغربية" للجدار الفاصل، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأسر ذات الإقامة المختلطة التي تحرم من العيش معاً في ضواحي القدس الشرقية في "الجانب الإسرائيلي" للجدار. وقلصت السلطات العامة الإسرائيلية من خدماتها المقدمة في هذه الضواحي بما في ذلك جمع النفايات. وأحيطت البيعة علماء بأن وكالات إنفاذ القانون الإسرائيلية توقفت عن التدخل في هذه المناطق بينما تمنع شرطة السلطة الفلسطينية من دخولها؛ ولقد أسفر ذلك عن فراغ خطير في إنفاذ القانون.

٨٣. ومن بين الأحياء الفلسطينية التي عُرِزت عن القدس مخيم شعفاط للاجئين. ويجسد هذا المخيم حالة اليأس والإحباط التي يعيشها الفلسطينيون الذين يتزايد تهميشهم يوماً بعد يوم. وإمكانات كسب القوت محدودة جداً فترى أعداداً كبيرة من الشباب غير الملتحقين بالمدارس، يعمل الصبيان منهم باعة متجولين والبنات عاملات منزليات في سوق العمل الإسرائيلية. ورغم أن المخيم يعاني أصلاً اكتظاظاً شديداً يتواصل تدفق الأسر الفلسطينية إليه. ويؤدي المركز النسوي في مخيم شعفاط للاجئين، وهو منظمة فلسطينية غير حكومية تتوخى تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية للنساء والأطفال الذين يعيشون في المخيم، دوراً مهماً يتمثل في توفير التدريب المهني والمشورة الأسرية وخدمات رعاية الأطفال والأنشطة الترفيهية للأطفال والشباب (المركز النسوي في مخيم شعفاط للاجئين، ٢٠١١).

٨٤. وفي حين يصل فلسطينيو القدس إلى سوق العمل في كل من القدس الشرقية وإسرائيل فإنهم مازالوا يتعرضون فيما يبدو للتمييز الوظيفي وعدم احترام حقوقهم المهنية على نطاق واسع (المقدس، ٢٠١١ ب). وتتجج عيادة المقدس القانونية، وهي منظمة غير حكومية للتنمية الاجتماعية، في مساعدة مئات العمال الفلسطينيين في القدس الشرقية على مطالبية أصحاب عملهم مباشرة بحقوقهم المهنية، واللجوء إلى المحاكم إن لزم الأمر. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، سُويت ٩٠ في المائة من قرابة ١٠٠٠ حالة من خلال التدخل المباشر لدى أصحاب العمل.

٨٥. ويوجد نحو ٥٥٠٠ طفل غير ملتحقين بالمدارس لأنهم غير مسجلين (لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ٢٠١١). ومن بين الأطفال المسجلين، لا يكمل الكثيرون تعليمهم الثانوي، ويرتفع معدل التسرب بصفة خاصة في صفوف الصبيان المتراوحة أعمارهم بين ١٢ و١٤ سنة (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١١ ج). ويوجد أيضاً نقص مزمن في قاعات التدريس والمدرسين، وتعتبر المرافق الموجودة دون المستوى أو غير ملائمة (المرجع نفسه). ويستلزم الأمر توفير ألف قاعة دراسة إضافية لاستيعاب الأطفال الفلسطينيين في القدس الشرقية، كما أن بناء مدارس جديدة يعتبر ضرورة ملحة (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١١ ط). مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ٢٠١٢). وأدى عدم التسجيل في المدارس وارتفاع معدل التسرب المدرسي إلى جانب ارتفاع بطالة الشباب إلى إمكانية تفجر العنف في المنطقة. وأثيرت في عام ٢٠١١ كذلك بواعث قلق تتعلق بمبادرة السلطات الإسرائيلية من طرف واحد إلى تغيير المنهج الدراسي الذي وضعت السلطة الفلسطينية في المدارس العربية في القدس الشرقية (رابطة الحقوق المدنية في إسرائيل وعبر عميم، ٢٠١١).

تعليم أطفال غزة

٨٦. تعاني غزة أيضاً من نقص فادح في القاعات المدرسية وما يخلفه ذلك من تأثير سلبي على حق الأطفال اللاجئين في التعليم جراء تقييد قدرة الأونروا على بناء مدارس جديدة (الأمم المتحدة، ٢٠١٢ ب). وتعاني معظم المدارس اكتظاظاً مفرطاً وتعمل بنظام الفترتين الدراسي، بينما تستخدم بعض المدارس حاويات السفن كقاعات للدراسة. ومع ذلك يستمر نقص المرافق اللازمة لاحتواء ٤٠٠٠٠ طفل يحق لهم الذهاب إلى مدارس الأونروا في غزة (الأمم المتحدة، ٢٠١١؛ الأونكتاد، ٢٠١١). وبدأ نقص الوقود في غزة في شباط/فبراير ٢٠١٢، وأدى إلى انقطاع الكهرباء في مواعيد مقررة لفترات تتراوح بين ٦ و١٨ ساعة في اليوم وكذلك في أوقات عرضية غير مقررة (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٢ ط)، وأثر ذلك تأثيراً كبيراً

على سير عمل المدارس. وفي حين يسجل ارتفاع مطرد في حالات موافقة الحكومة الإسرائيلية على المشاريع الدولية في غزة، بما فيها مدارس الأونروا (المنسق الإسرائيلي للأنشطة الحكومية في الأراضي، ٢٠١٢؛ مجلس الأمن في الأمم المتحدة، ٢٠١٢)، ما زال يُنتظر على نحو مستعجل أن توافق الحكومة على بناء ٣٢ مدرسة إضافية (مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ٢٠١٢).

استضعاف تلقائي: الحقوق المهنية للعمال الفلسطينيين في المستوطنات الإسرائيلية

٨٧. تتفاوت المستوطنات الإسرائيلية من حيث عدد مستوطناتها وموقعها وامتدادها الجغرافي. ومعظمها أحياء سكنية غالباً ما تكون في القدس الشرقية وحولها؛ وتوجد في مستوطنات أخرى مناطق صناعية كبيرة أو منشآت زراعية. وتعتمد المستوطنات على القوة العاملة الفلسطينية للعمل بصورة رئيسية في قطاعات البناء والصناعة والزراعة والخدمات، في إطار منشآت خاصة ولدى السلطات المحلية للمستوطنات. ومعظم الفلسطينيين العاملات في المستوطنات يعملن في العمل المنزلي وفي الزراعة.

٨٨. وبسبب الفقر والبطالة والافتقار إلى فرص عمل بديلة في الاقتصاد الفلسطيني، لا يجد الكثيرون من الفلسطينيين خياراً فعلياً سوى البحث عن عمل في المستوطنات، رغم الموقف الفلسطيني الرسمي المناهض للعمل هناك. أما العمال الساعون إلى المطالبة بحقوقهم فيتعرضون للفصل بسهولة وتبقى مراقبة السلطات الإسرائيلية لأصحاب العمل في المستوطنات منعقدة إلى حد كبير. ويفضي اختلال ميزان القوى في علاقة العمل بسهولة إلى الضغط على العمال لقبول ظروف عمل دون المستوى وتحمل التجاوزات والاستغلال تجنباً للفصل.

٨٩. والنظام القانوني الخاص الذي يحكم الحقوق المهنية للعمال الفلسطينيين في المستوطنات الإسرائيلية ينشئ في حد ذاته نظاماً منفصلاً يخضع له هؤلاء العمال. فقانون العمل الفلسطيني لا ينطبق على المنطقة جيم (C) من الضفة الغربية التي توجد فيها المستوطنات. وهكذا، يستمر من حيث المبدأ انطباق قوانين العمل الأردنية التي كانت نافذة في عام ١٩٦٧. غير أنه رغم إجماع إسرائيل عن توسيع النطاق الإقليمي لقوانينها رسمياً بحيث يشمل الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية)، فقد جعلت تشريعاتها، بما فيها قوانين العمل، تنطبق على مواطنيها المقيمين في الضفة الغربية بواسطة قرارات عسكرية. ويمكن ذلك أصحاب العمل الإسرائيليين في المستوطنات من استخدام القانون الأردني لعام ١٩٦٧، وهو أقل مؤاتاة، لتنظيم علاقات العمل التي تربطهم بالفلسطينيين، في حين تطبق قوانين العمل الإسرائيلية على عقود عمل المواطنين الإسرائيليين.

٩٠. ورأت محكمة العدل العليا الإسرائيلية في عام ٢٠٠٧ أن القانون الإسرائيلي يجب أن يطبق على عقود العمل مع العمال الفلسطينيين تجنباً للتمييز، لكن قرار المحكمة ترك مجالاً لإمكانية اتفاق الأطراف على خلاف ذلك. ويتضح أن السابقة القضائية لعام ٢٠٠٧ لم تحسم أوجه عدم اليقين القانوني فيما يتعلق بالحقوق المهنية العائدة للفلسطينيين العاملين في المستوطنات. وما زال أصحاب العمل يسعون إلى تطبيق القانون الأردني وفي حالات كثيرة لا يجد العمال الفلسطينيون سبيلاً إلى إعمال حقوقهم على قدم المساواة مع غيرهم إلا باللجوء إلى المحاكم؛ وبالنسبة إلى معظمهم يكون هذا الخيار أيضاً غير مجدٍ. وفي قضية بارزة رفعتها مجموعة من العمال الفلسطينيين، وافقت الإدارة العامة لمستوطنة معاليه أوديم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، على منح هؤلاء العمال إعانات اجتماعية إسرائيلية (هاسون، ٢٠١١).

العمال الفلسطينيون في إسرائيل

٩١. لطالما كان العمل في إسرائيل مصدر دخل مهماً للعمال الفلسطينيين. ويتمتع العمال الفلسطينيون، بموجب قوانين العمل الإسرائيلية، بمعاملة مساوية من حيث شروط العمل وظروفه. وأكد ممثلون لأصحاب العمل الإسرائيليين أهمية هذا المبدأ والتزامهم باحترامه. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، سيرتفع الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص الإسرائيلي من ٤١٠٠ شيكل إسرائيلي جديد إلى ٤٣٠٠ شيكل إسرائيلي جديد. وينص اتفاق المفاوضة الجماعية لقطاع البناء على حد أدنى للأجور مقداره ٥٠٠٠ شيكل إسرائيلي جديد اعتباراً من ١ شباط/فبراير ٢٠١٢. وفي حين يبقى الفلسطينيون القادمون من غزة مستبعدين تماماً من العمل في إسرائيل، فقد أكد عدد من المحاورين الإسرائيليين والفلسطينيين للبعثة رغبتهم في مواصلة وزيادة مشاركة الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلية.

٩٢. ويتعرض عمال فلسطينيون كثيرون في سوق العمل الإسرائيلية لانتهاكات لحقوقهم المهنية. وأحييت البعثة علماء بشرط معتمد حديثاً لإجبار أصحاب العمل الإسرائيليين على التصريح بما لا يقل عن ١٨ يوم عمل في الشهر لكل عامل فلسطيني يستخدمه، كتدبير للحيلولة دون الإبلاغ المنقوص عن العمل المؤدى. غير أنه لا يزال هناك مجال للإبلاغ المنقوص عن العمل المؤدى، مما يفضي إلى ممارسات استغلالية فيما يتعلق بالأجور وإلى انخفاض مصطنع في استحقاقات الضمان الاجتماعي وغيرها من الإعانات.

٩٣. وتشكل مقاضاة أصحاب العمل في المحاكم الإسرائيلية آخر ملجأ بالنسبة إلى العمال الفلسطينيين الذين يلتمسون العدالة، لكن ذلك يكاد يكون مستحيلاً من الناحية العملية دون الاستعانة بمشورة ومساعدة قانونيتين من أصحاب الكفاءة. وفي هذا المجال، تؤدي نقابات العمال دوراً رئيسياً وتستفيد هي الأخرى من القيام بذلك. واستمرار التعاون فيما بين الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين والهستدروت لمعالجة شكاوى العمال الفلسطينيين في إسرائيل، هو جزء هام من هذه العملية. والعديد من القضايا الرائدة أعدتها عيادة المساعدة القانونية التابعة للاتحاد العام، ويتولى الهستدروت الآن متابعتها من أجل إنصاف العمال. ومن المأمول أن تتحول إلى آلية حماية قانونية ثابتة وفعالة تستمد قوتها من النقابات وتخدم العمال الفلسطينيين مباشرة فضلاً عن العمال الإسرائيليين، وذلك بالحد من الاستغلال.

٩٤. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، اعتمد الكنيست الإسرائيلي القانون رقم ٥٧٧٢-٢٠١١ المتعلق بزيادة إنفاذ قوانين العمل، الذي ينص على عقوبات مالية على سلسلة واسعة من انتهاكات قانون العمل. وفي هذا السياق، تشدد وزارة الصناعة والتجارة والعمل الإسرائيلية، على الخطوات التي يجري اتخاذها لتعزيز خدمات تفتيش العمل التي يتوقع أن تدعم بدورها حماية العمال الفلسطينيين. ويعني ذلك، ضمن جملة أمور أخرى، أن نطاق تفتيش العمل في إسرائيل سيوسع ليشمل ظروف العمل في المستوطنات.

٩٥. ومن جديد، علمت البعثة بحالات الاستغلال التي يمارسها الوسطاء أو المتعاقدون الذين يزودون أصحاب العمل الإسرائيليين بالعمال الفلسطينيين. وتتبع هذه الممارسات من القيود المفروضة على حركة التنقل والحصول على العمل فضلاً عن جوانب مختلفة أخرى مرتبطة بالاحتلال والعزل. وسيطلب النجاح في التصدي لهذه الممارسات ومنعها اتخاذ إجراءات منسقة بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية، بما في ذلك عن طريق تعزيز التعاون في مجال خدمات التوظيف العامة. وكخطوة أولى، يمكن أن يساعد إنجاز دراسة بشأن نطاق هذه الظاهرة وآلياتها على إلقاء الضوء على دور الوسطاء والاستراتيجيات الممكنة لمعالجة ما يتصل بذلك من المشاكل.

٩٦. ويتواصل وصف الظروف في نقاط التفتيش والمعايير التي يجب أن يستخدمها العمال الفلسطينيون لدخول إسرائيل بالظروف القاسية التي تتسبب في شقاء ومعاناة هؤلاء العمال. وعدد نقاط التفتيش والمعايير محدود وقدرتها تبدو غير كافية. والعمال مجبرون على الوصول إلى نقاط التفتيش والمعايير في ساعات مبكرة جداً من الصباح من أجل بلوغ أماكن عملهم في الوقت المحدد.

٩٧. ويخضع العمال الفلسطينيون لشرط الحصول على تصريح أمني قبل أن يمنحوا تصريح العمل. ويشير تقرير أعدته مؤخراً المنظمة الإسرائيلية غير الحكومية "ماتشسوم واتش (لا للحواجز)"، إلى أن العديد من الفلسطينيين يجدون أنفسهم مدرجين على "القائمة السوداء" من قبل السلطات الأمنية الإسرائيلية دونما أن يقدم لهم ما يبرر ذلك (جمعية ماتشسوم واتش (لا للحواجز)، ٢٠١٢) وفي غياب إجراءات مناسبة للطعن في هذا القرار. وتفيد التقارير بأنه تم منح العمال الفلسطينيين تصاريح أمنية لقاء قبول التعاون مع السلطات الأمنية الإسرائيلية.

٩٨. وتتمثل مسألة لم تحسم بعد في تحويل اشتراكات الضمان الاجتماعي المتصلة باستخدام العمال الفلسطينيين في إسرائيل، التي تتراكم في النظام الإسرائيلي ويُفترض أن تُحوّل إلى مؤسسات الضمان الاجتماعي الفلسطينية مباشرة بعد تأسيسها. وينص بروتوكول باريس لعام ١٩٩٤ بشأن العلاقات الاقتصادية على أن "إسرائيل سَحوّل على أساس شهري إلى مؤسسة معنية لتأمين المعاشات تنشئها السلطة الفلسطينية، اقتطاعات تأمين المعاشات المجمعة بعد إنشاء المؤسسة أفئة الذكر" (بروتوكول باريس، ١٩٩٤، المادة السابعة، الفقرة ٤). ومع أن هذا الحكم لا يزال سارياً فإنه لم ينفذ أبداً. وإعمال حقوق الضمان الاجتماعي للعمال الفلسطينيين الذين عملوا، أو مازالوا يعملون، في إسرائيل قد يصبح مكوناً مهماً لإنشاء نظام ضمان اجتماعي فلسطيني.

٤ - برنامج بناء الدولة والعدالة الاجتماعية

التحديات المطروحة أمام بناء المؤسسات

٩٩. يبقى إرساء أسس دولة مستقبلية وترسيخها محوراً أساسياً تركز عليه السلطة الفلسطينية (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٢). وأثناء إعداد تقرير العام المنصرم، كادت فترة السنتين التي حددتها السلطة الفلسطينية لاستكمال استعدادها المؤسسي لإقامة الدولة أن تشارف على نهايتها، وأثنى المجتمع الدولي على التقدم المحرز (منظمة العمل الدولية، ٢٠١١). والإنجازات التي تحققت حتى اليوم لا تعتبر نهاية للعملية الإنمائية، بل ينظر إليها على أنها توفر أساساً متيناً لتحقيق المزيد من التقدم، كما أشير إليه في خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ (مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ٢٠١١). ولا يزال هناك حاجة إلى توفير المزيد من الدعم المؤسسي للتصدي لأوجه التفاوت، إلى جانب إعادة الالتزام من طرف السلطة الفلسطينية بتحقيق التنمية الاجتماعية التي تتجلى في سياسة اجتماعية وطنية لضمان أن يدفع الإنصاف وحقوق الإنسان بالبرنامج نحو التغيير والتنمية الاجتماعيين (المرجع نفسه).

١٠٠. وفي حين يلقي التقدم الجاري في عملية بناء المؤسسات ثناء متواصلاً، إلا أنه بات الآن مشوباً بدرجة كبيرة من الحذر. ولا يحمل مثل هذا الحذر على الاستغراب في ضوء تزايد الضغوط السياسية والمالية على السلطة الفلسطينية، وهو ما يمثل تهديداً جاداً وحقيقياً لاستدامتها (مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ٢٠١٢). ومع تراجع الإيرادات عما كان متوقعاً، يمكن للأزمة المالية أن تهدد الإنجازات المحققة حتى الآن (المرجع نفسه؛ البنك الدولي، ٢٠١٢؛ صندوق النقد الدولي، ٢٠١٢). غير أن هذه الأزمة أظهرت أيضاً قوة سلطة النقد الفلسطينية وقدرتها: فقد كان هناك ترحيب بالتدابير التي اتخذتها، ويُنظر إليها على أنها تبني على نحو مطرد قدرات مصرف مركزي (البنك الدولي، ٢٠١٢).

١٠١. وقد أفضت الأزمة إلى ممارسة قدر كبير من الضغوط على الإصلاح المالي. وفي حين يعترف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بأهمية هذا الإصلاح، إلا أنه يحذر من أن "اتخاذ مثل هذه التدابير المالية دون أن يواكبها ما يراعي الآثار الاجتماعية الضارة، يتعارض مع واقع اقتصاد واهن في ظل الاحتلال" (الأونكتاد، ٢٠١١). وشددت الجمعية العامة للأمم المتحدة على الحاجة إلى التزام كامل من جانب الأمم المتحدة في عملية بناء المؤسسات الفلسطينية وفي توفير المساعدة الاقتصادية والاجتماعية إلى الشعب الفلسطيني (الأمم المتحدة، ٢٠١٢ج). وحتى في ظل هذا الوضع المالي والسياسي الهش، استمرت السلطة الفلسطينية في بذل جهود حثيثة للمضي قدماً بالعدالة الاجتماعية والعمل اللائق، كما أشارت إليه البعثة. ولكن على المدى الطويل، تقتضي استدامة هذه المبادرات أساساً مالياً أكثر استقراراً واستدامة.

استعراض تشريعي من أجل العمل اللائق

١٠٢. استُهل استعراض تشريعات العمل والتوظيف العام المنصرم وقد بلغ مرحلة مهمة. أولاً، كما يرد ذلك في خطة التنمية الوطنية، تم الاضطلاع باستعراض شامل للتشريعات بغية ضمان المساواة للمرأة (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١١). كما جرى استعراض قانوني لقضايا الجنسين (منظمة العمل الدولية، ٢٠١١ب) بالتعاون مع منظمة العمل الدولية واللجنة الوطنية الثلاثية لتشغيل النساء، في سياق برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأصدر وزير العمل نتائج الاستعراض في آب/ أغسطس ٢٠١١. وأيد الوزير الاستنتاجات والتوصيات التي خرج بها الاستعراض وطلب من موظفي الوزارة إدماجها في الأنشطة المقبلة.

١٠٣. وفي خلال هذا الاستعراض القانوني لقضايا الجنسين، اقترحت سلسلة من التعديلات، أُجريت أساساً على قانون العمل لعام ٢٠٠٠. وتغطي هذه التوصيات مجموعة واسعة من المسائل، وتشمل ما يلي: توسيع نطاق تطبيق قانون العمل، ليشمل العمال المنزليين؛ اعتماد تعريف للتمييز المباشر وغير المباشر وحظره، في كافة جوانب الاستخدام والمهنة، على الأقل على أساس جميع الأسباب الواردة في اتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، ١٩٥٨ (رقم ١١١)؛^{١٠} إدماج نهج استباقي لتعزيز المساواة؛ إضافة حكم يحظر المضايقة الجنسية؛ إدماج حكم خاص بشأن الحق في المساواة في الأجور بين الرجال والنساء عن العمل ذي القيمة المتساوية.

^{١٠} الأسباب الواردة في المادة (١١١) (أ) من الاتفاقية هي العرق واللون والجنس والدين والرأي السياسي والأصل الوطني والأصل الاجتماعي. وهناك إمكانية إضافة أسباب أخرى في المادة (١١١) (ب) من الاتفاقية.

ويتصدى عدد من التوصيات تحديداً لمواضيع الأمومة والعمال ذوي المسؤوليات العائلية (المرجع نفسه)^{١١}. ومن شأن تنفيذ هذه التوصيات أن يفضي إلى جعل قانون العمل يعكس بشكل أفضل الاتفاقيات الأساسية المعنية بالمساواة بين الجنسين^{١٢}. ونتيجة ذلك، ستعزز تلك التوصيات تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة بين الرجال والنساء في الاستخدام، وتسهم بالتالي في زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل.

١٠٤. وتم الاضطلاع بالمرحلة المقبلة من الاستعراض التشريعي من خلال جهد تعاوني بين منظمة العمل الدولية وجامعة بير زيت، وذلك بإجراء ست دراسات إضافية تشمل تحليلات وتوصيات يجري وضعها في صيغتها النهائية. وتعالج هذه الدراسات مجموعة من المسائل هي: إنشاء نقابات للعمال؛ الضمان الاجتماعي؛ السلامة والصحة المهنتان والأمراض المهنية؛ عقود العمل الفردية؛ تفتيش العمل؛ السلطات القضائية. كما أجرت منظمة العمل الدولية تقييماً سريعاً لنظام تفتيش العمل في تموز/ يوليه ٢٠١١. وتهدف كل دراسة من تلك الدراسات إلى وضع القوانين وجعلها تتسق مع المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومع معايير العمل الدولية ذات الصلة. ومثل هذا الاستعراض والتحديث للتشريعات ملحوظ في خطة التنمية الوطنية (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١١). وتشكل هذه التحليلات والتوصيات خطوة أولية: إذ لا بد للهيئات المكونة الثلاثية من أن تأخذ بزمام الأمور في عملية استعراض التشريعات وتنقيحها من خلال المنتديات الثلاثية المعنية، بما فيها اللجنة الوطنية لتشغيل النساء. وبهذه الطريقة يمكن إصدار توصيات ثلاثية يمكن بالتالي ترجمتها إلى قوانين ولوائح جديدة أو معدلة. وفي المرحلة المقبلة، سيكون من المهم تعميم الاستعراض القانوني لقضايا الجنسين والتوصيات الملازمة له تعميماً فعالاً في عملية الاستعراض التشريعي الشامل.

١٠٥. ولا يزال هناك فراغ تشريعي من حيث إنشاء نقابات العمال وحماية الحرية النقابية. ويبدو أنّ النظر في مشروع قانون نقابات العمال، الذي قدّم إلى مجلس الوزراء عام ٢٠٠٩، معلق في ضوء الاستعراض القانوني الشامل. ويعرّف قانون العمل لعام ٢٠٠٠ نقابة العمال على أنها أي منظمة مهنية يجري تأسيسها وفقاً لقانون نقابات العمال، بالرغم من أن مثل هذا القانون لم يصدر أبداً. وعلى نحو ما جاء ذكره في تقرير العام المنصرم، سيكون من المهم ضمان أن يقوم أي تشريع بشأن نقابات العمال أو منظمات أصحاب العمل، على مبادئ الحرية النقابية. ولم توضع بعد معايير تحديد الصفة التمثيلية لمنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل. ومن المهم أن يقوم تحديد الصفة التمثيلية على معايير مقررّة مسبقاً وموضوعية ودقيقة (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٢).

التقدم المطرد في مؤسسات الحوار الاجتماعي

١٠٦. يستمر إنشاء أو تعزيز مجموعة من منتديات الحوار الاجتماعي. وكما تنص عليه استراتيجية التشغيل لعام ٢٠١٠، أنشأ مجلس الوزراء رسمياً المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني في تموز/ يوليه ٢٠١١ (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٠؛ السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١١ ب). ويتمثل هدف المجلس المشار إليه في "تعزيز الحوار الإيجابي بين أصحاب المصلحة والشركاء فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة في تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي"، وفي إبداء المشورة إلى الحكومة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وتقييم أثر التشريعات الاقتصادية والاجتماعية. كما يحدد قرار مجلس الوزراء تشكيل المجلس بحيث يضم عدداً متساوياً من الأعضاء الذين يمثلون الحكومة والعمال وأصحاب العمل والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

١٠٧. وقد أنشئت اللجنة الاستشارية الثلاثية الوطنية الملحوظة في قانون العمل لعام ٢٠٠٠، بموجب قرار اتخذه مجلس الوزراء عام ٢٠٠٣ (رقم ٢٠٠٣/٥٠/ر.م.و، السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠٠٣)، بالرغم من أنها أطلقت أولاً في شباط/ فبراير ٢٠١٠. واللجنة مكلفة بتقديم مقترحات تتصل بالاستخدام والتدريب والتوجيه المهني، بما في ذلك التصديق على معايير العمل العربية والدولية وتنفيذها، عندما يتسنى ذلك. وقد ركزت اللجنة اهتمامها خلال الأشهر الإثني عشر الماضية على تدريب أعضائها، بمساعدة منظمة العمل الدولية، وإبداء المشورة فيما يتعلق بمسودة الوثيقة بعنوان *العمل اللائق في الأراضي الفلسطينية* (السلطة الوطنية الفلسطينية،

^{١١} تشمل هذه التوصيات: زيادة فترة إجازة الأمومة وضمان ألا يكون الحمل والوضع والإرضاع أسباباً وجيهة لإنهاء الاستخدام؛ توسيع نطاق الحق في إجازة غير مدفوعة الأجر لرعاية الأطفال أو مرافقة زوج، ليشمل الرجال والنساء؛ اعتماد إجازة الأبوة؛ توسيع نطاق اشتراط توفير رعاية الأطفال ليشمل جميع العمال ذوي المسؤوليات العائلية، النساء والرجال على السواء؛ الحد بشكل صارم من أي حظر أو تقييد على العمل الذي يمكن للمرأة أن تضطلع به لحماية الأمومة.

^{١٢} اتفاقية المساواة في الأجر، ١٩٥١ (رقم ١٠٠)؛ اتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، ١٩٥٨ (رقم ١١١)؛ اتفاقية العمال ذوي المسؤوليات العائلية، ١٩٨١ (رقم ١٥٦)؛ اتفاقية حماية الأمومة، ٢٠٠٠ (رقم ١٨٣).

٢٠١١ ج) وتقرير بشأن السلامة والصحة المهيتين. غير أن اللجنة لم تجتمع منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، إذ أن ولاية أعضائها لفترة سنتين قد انتهت؛ ويسعى وزير العمل حالياً إلى إعادة تشكيل اللجنة.

١٠٨. وجرى مؤخراً تنفيذ توصية مهمة وُضعت في مجال الاستعراض القانوني لقضايا الجنسين المشار إليه آنفاً. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أيد مجلس الوزراء، عملاً بالقرار رقم ١٣/٢١/٠٦ م.و.س.ف، تشكيل اللجنة الوطنية لتشغيل النساء. ووفقاً لولاية اللجنة، فإنها "تعد وتعتمد إطاراً سياسياً مفهوماً يسعى إلى تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة وإلى وضع حد للتمييز وانعدام المساواة، ويوفر الدعم إلى وزارة العمل ويعمل بنشاط للتأثير في السياسات الوطنية بغية زيادة الفرص المتاحة أمام المرأة" (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٢ ب). وتقوم هذه اللجنة الاستشارية بمساعدة وزارة العمل، بالشراكة مع ممثلين عن المؤسسات الحكومية والعمال وأصحاب العمل والمجتمع المدني. كما علمت البعثة أن اللجنة اعتمدت نظامها الأساسي وخطة عمل.

١٠٩. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن تمثيل المرأة لا يزال شبه معدوم في كافة هيئات الحوار الاجتماعي، باستثناء اللجنة الوطنية لتشغيل النساء. وقد مُنحت هذه اللجنة صفة مراقب في لجنة تحديد المستويات الدنيا للأجور المشار إليها فيما يلي، ويمكن أن تحصل على صفة مراقب أيضاً في المستقبل القريب في اللجنة الاستشارية الثلاثية الوطنية، إذ أن العمل جارٍ على تشكيل جديد للجنة المذكورة. ويسعى أعضاء اللجنة الوطنية لتشغيل النساء إلى الحصول على عضوية كاملة في كافة الهيئات المعنية لضمان تعميم قضايا الجنسين في جميع عمليات الحوار الاجتماعي.

١١٠. وانشئت منذ عهد قريب هيئتان للحوار الاجتماعي هما: اللجنة الثلاثية الوطنية لتحديد المستويات الدنيا للأجور والفريق الوطني المعني بتقديم المقترحات المتعلقة بالضمان الاجتماعي. وولايات مختلف هيئات الحوار الاجتماعي واضحة ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً جداً، بالرغم من أن الترابط القائم بين مختلف الهيئات لا يزال يفتقر إلى الوضوح. ولا بد من الاستمرار في استكشاف الطبيعة المتكافئة المحتملة لتلك الهيئات. وشدد أحد كبار ممثلي الحكومة أمام البعثة على أن ضرورة إدارة آثار الأزمة المالية الراهنة تجعل حسن سير الحوار الاجتماعي أكثر أهمية من أي وقت مضى.

حد وطني أدنى للأجور في الأفق

١١١. إن النقاش الحيوي بشأن الحاجة إلى إرساء حد وطني أدنى للأجور، والذي كان جارياً على قدم وساق العام المنصرم، قد اكتسب زخماً قوياً. ولم يعد النقاش يركز على ما إذا كانت هناك ضرورة لإرساء حد وطني أدنى للأجور، بل بات يركز بشكل ملموس على المعدل الذي ينبغي إرساء هذا الحد عليه. وفي ٥ شباط/فبراير ٢٠١٢، اعتمد مجلس الوزراء قراراً ينشئ رسمياً اللجنة الثلاثية الوطنية لتحديد المستويات الدنيا للأجور. واللجنة المؤلفة من عدد متساوٍ من ممثلي الحكومة وأصحاب العمل والعمال، عقدت سلسلة اجتماعات تشاورية بغية إعداد توصية بشأن معدل الأجور الدنيا بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠١٢. ويقول وزير العمل الذي يرأس اللجنة، إن عام ٢٠١٢ سيكون "عام الحد الأدنى للأجور". ويرى مسؤولون حكوميون أن الهدف الرئيسي للحد الأدنى للأجور هو حماية العمال ذوي الأجور المتدنية ومساعدة المجموعات المهمشة والمستضعفة. ولوحظت أهمية العمل الذي تضطلع به لجنة تحديد المستويات الدنيا للأجور في سياق الاجتماع الذي عقدته مؤخراً لجنة الارتباط الخاصة (مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ٢٠١٢).

١١٢. وفي شباط/فبراير ٢٠١٢، طلب وزير العمل المساعدة التقنية من منظمة العمل الدولية لدعم اللجنة، بهدف تعزيز المؤسسة القائمة وتمكين ممثلي العمال وأصحاب العمل والحكومة من التوصل إلى قرار مستنير بشأن إرساء الحد الأدنى للأجور. وقد سهلت منظمة العمل الدولية هذه العملية من دون المشاركة في المفاوضات ومن دون تأييد أي معدل معين للحد الأدنى للأجور أو التوصية به. ومن الضروري أن يكون زمام ملكية العملية بين يدي الهيئات المكونة الثلاثية. وقد قدمت منظمة العمل الدولية مبادئ إرساء الحد الأدنى للأجور، كما هي واردة في اتفاقية تحديد المستويات الدنيا للأجور، ١٩٧٠ (رقم ١٣١)، ووفرت معلومات بشأن مختلف نُظم إرساء الحد الأدنى للأجور، وقدمت تحليلاً عن الأثر المحتمل لمختلف سيناريوهات الحد الأدنى للأجور استناداً إلى مسح القوى العاملة الفلسطينية لعام ٢٠١١. وخلال زيارة البعثة، أعرب عن تفاؤل حذر بإمكانية التوصل قريباً إلى اتفاق. واعترفت كافة الأطراف أنه ما أن يدخل الحد الأدنى للأجور حيز النفاذ، حتى يصبح ضمان التنفيذ والمتابعة أمراً أساسياً.

بروز برنامج الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي

١١٣. اعتمدت منذ عهد قريب استراتيجية قطاع الحماية الاجتماعية، كما ترد في خطة التنمية الوطنية الفلسطينية (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١١د). وتلحظ الاستراتيجية أنّ تدابير الحماية الاجتماعية القائمة تستند إلى الإغاثة والإحسان، وتقوم على تشريعات بالية وغير منفذة. وهي تعاني من: التنافس بين مختلف الهيئات؛ الافتقار إلى تحديد أولويات وسياسات التنمية الاجتماعية؛ التمويل غير المتسق وضعف البنية التحتية (المرجع نفسه). وتشير الاستراتيجية إلى أنه في حين يستفيد الموظفون الحكوميون من التأمين الاجتماعي الذي تقدمه وتنظمه اللجنة العامة للتقاعد والمعاشات، يبقى معظم العمال غير مشمولين بأي شكل من أشكال التأمين الاجتماعي. وترد الرؤية الجديدة لقطاع الحماية الاجتماعية على النحو التالي: "حياة كريمة للمواطن الفلسطيني على طريق تحقيق التنمية البشرية المستدامة في ظل دولة فلسطين، القائمة على الحقوق والعدالة بدون تمييز". وتحدد أربعة أهداف استراتيجية رئيسية هي: "١" التخفيف من وطأة الفقر؛ "٢" توفير الرعاية إلى المجموعات المهمشة والأكثر عوزاً وتمكينها؛ "٣" بناء وتعزيز التأمين الاجتماعي بغية تحقيق نظام متكامل للضمان الاجتماعي؛ "٤" وضع إطار تشريعي ومؤسسي وإقامة شراكة لتحقيق الحماية الاجتماعية (المرجع نفسه).

١١٤. لقد أفضى عدم وجود قانون للضمان الاجتماعي إلى التمييز بشكل خاص ضد النساء والعمال ذوي المسؤوليات العائلية. واستناداً إلى الاستعراض القانوني لقضايا الجنسين المشار إليه أعلاه، لا يزال المجتمع الفلسطيني ينظر إلى وجود النساء في سوق العمل على أنه تهديد لفرص العمل المتاحة أمام الرجال، وعلى أنه أكثر تكلفة على صاحب العمل من الرجال بسبب التكاليف العالية المحتملة لاستخدامهن ومرددها الوضع الزوجي وإجازة الأمومة (منظمة العمل الدولية، ٢٠١١ب). ويوصي الاستعراض القانوني لقضايا الجنسين بوضع قانون للضمان الاجتماعي يضمن تقديم الرعاية الطبية والمساعدة المالية للعمال، بالإضافة إلى "توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لإدراج حماية الأمومة وتدابير يستفيد منها العمال ذوو المسؤوليات العائلية، ويشمل في الوقت نفسه كافة النساء العاملات في مختلف القطاعات" (المرجع نفسه).

١١٥. واعتمد قرار صادر عن مجلس الوزراء (رقم ١٣/١٢٥/٠١ م.و.س.ف) في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٢، لتشكيل فريق وطني مكلف بإعداد مقترحات بشأن الضمان الاجتماعي (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٢ج)، باعتبار ذلك خطوة مهمة نحو تنفيذ استراتيجية قطاع الحماية الاجتماعية. ويترأس هذا الفريق رئيس الوزراء ويضم ممثلين عن وزارة العمل ومجموعة من الوزارات الأخرى ومعاهد البحوث ومجلس تنسيق القطاع الخاص ونقابات العمال ومجموعة من المنظمات غير الحكومية. ومن المتوقع أن يعقد الفريق الوطني اجتماعه الأول في المستقبل القريب.

١١٦. وطلب من منظمة العمل الدولية توفير المساعدة التقنية إلى الفريق، بما في ذلك المعلومات بشأن معايير منظمة العمل الدولية المتعلقة بالضمان الاجتماعي، وتسهيل عملية وضع نظام متكامل للضمان الاجتماعي يقوم على استراتيجية ذات شقين. ويتمثل العنصر الأول في إرساء أرضية للحماية الاجتماعية لصالح الفقراء والمستضعفين بغية ضمان أمن الدخل للمسنين والمعوقين؛ الحصول على الرعاية الصحية الأساسية؛ توفير إعانة الأطفال الأساسية للسماح للأطفال بالالتحاق بالمدرسة؛ توفير أمن الدخل الأساسي من خلال إنشاء مخطط لضمان العمالة. أما العنصر الثاني فيشمل مد نطاق مخطط الضمان الاجتماعي للعاملين في القطاع الخاص وعائلاتهم من خلال نظام لتأمين الأمومة، وقدر المستطاع، نظام لتأمين البطالة. وقد أجريت دراسة في سياق الاستعراض التشريعي بشأن "واقع الضمان الاجتماعي في فلسطين وغياب التشريعات". ومن شأن هذه الدراسة والاستعراض القانوني لقضايا الجنسين المشار إليه أعلاه، أن يقدم إسهامات مهمة إلى الفريق الوطني المعني بالضمان الاجتماعي.

الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية في خطر

١١٧. تحدد خطة التنمية الوطنية إطلاق الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية بالشراكة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، بوصفه أولوية للسنوات الثلاث القادمة (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١١أ). وفي هذا السياق، جرى إنعاش الصندوق الذي كان قد تأسس عام ٢٠٠٤. وأعدت وزارة العمل تأكيدها على الالتزام بإنعاش الصندوق واعدة بمساهمة حكومية سنوية بقيمة ٥ ملايين دولار أمريكي (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١١ج). وقام مجلس إدارة الصندوق المستهّل حديثاً، بتعيين مدير وفريق أساسي يضم خمسة مستشارين تقنيين يتلقون المساعدة من وزارة العمل. وكان الصندوق قد أنشئ من أجل توفير موارد تقنية ومالية لدعم الموارد البشرية وتنمية قطاع الأعمال في الأرض الفلسطينية المحتلة، بالإضافة إلى خلق فرص عمل تلبي احتياجات المجتمع المحلي من خلال تمويل أو دعم المشاريع المنتجة أو الموجهة نحو الخدمات.

١١٨. وصممت منظمة العمل الدولية برنامجاً لتنمية القدرات بغية تمكين الفريق الأساسي من تنفيذ ثلاثة برامج رائدة لخلق فرص العمل. وفي حين يُنظر إلى الصندوق على أنه أداة مهمة للتصدي للمستويات العالية من الفقر والبطالة، إلا أن مستقبله يبقى غامضاً. وفي الوضع الحالي من القيود المالية والموارد المنقصة، لم يجر بعد تأمين التمويل الثابت، وهناك مخاوف على استدامته حتى في الأجل القريب.

تمكين المرأة

١١٩. إنّ السلطة الفلسطينية ملتزمة بضمان أن يقوم الإطار القانوني وإدارة السياسات العامة بتمكين الجهود الوطنية من تحقيق المساواة بين الجنسين (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١١). وقد أقرّت السلطة الفلسطينية في التقرير الذي قدمته في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ إلى لجنة الارتباط الخاصة، بأنّ هناك الكثير مما يتعين القيام به من أجل تمكين المرأة، وأنّ الإنجازات المحققة حتى اليوم ليست إلا خطوة أولى نحو بناء مجتمع تتمتع فيه النساء بحقوق كاملة ومتساوية. كما أشارت إلى إدراج وتعميم قضايا الجنسين في برنامج الحكومة، بما في ذلك وضع ميثاق للمساواة بين الجنسين واعتماد ميزانية تراعي الجنسين (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١١ هـ). ولا بد من القيام على نحو منتظم برصد وتكثيف أثر هذه التدابير وأية تدابير أخرى بشأن تمكين المرأة، بما في ذلك بغية توفير تكافؤ فرص العمل.

١٢٠. وفي حين يشكل الإصلاح القانوني الرامي إلى تعزيز المساواة بين الجنسين خطوة أساسية في تغيير النظرة إلى دور المرأة وقبولها على أنها شريكة في التنمية على قدم المساواة، إلا أنه ليس سوى خطوة واحدة في العملية. ومن المطلوب بذل جهود اجتماعية واقتصادية وجهود في مجال صنع السياسات من أجل "إحداث تحول الفكر الجماعي الفلسطيني يكون قادراً على أن يتصور المرأة في أدوار أخرى في المجتمع" (منظمة العمل الدولية، ٢٠١١ ب). وهناك توصية منبثقة عن الاستعراض القانوني لقضايا الجنسين، مفادها أنه ينبغي أن يتوافق إدراج معايير وأحكام جديدة في قانون العمل وتنفيذها بسياسة وطنية بشأن المساواة. ويقرّ التحليل بأنه من غير الممكن زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل من دون معالجة وضعها في المجتمع واحتياجاتها وما تصبو إليه، وزيادة مستوى تعليمها ومشاركتها النشطة في الشؤون الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بما في ذلك مشاركتها في منظمات العمال (المرجع نفسه). كما وُضعت مجموعة من التوصيات الأخرى تتجاوز تعديلات قانونية محددة، بما فيها استثارة الوعي القانوني بحقوق المرأة في العمل وإتاحة رعاية الأطفال للعمال الذكور والإناث ذوي المسؤوليات العائلية وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل المنظمة وتعزيز التعاون بين نقابات العمال وأصحاب العمل والمنظمات غير الحكومية دعماً لدور المرأة الاقتصادي. وليس من الواضح حتى الآن ما هي المتابعة المحددة التي ستحظى بها هذه التوصيات.

١٢١. وقد خلصت دراسة أجريت مؤخراً بشأن المشاكل والتحديات التي تواجهها النساء الفلسطينيات في بدء المشاريع وإدارتها إلى أنهن يواجهن تحديات إضافية تتأتى عن الثقافة والتقاليد والعادات، إلى جانب قلة حقوق الملكية وغير ذلك من الحقوق، وعجز العائلة أو المحيط عن تزويدهن بالدعم المناسب (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ٢٠١١). وتبيّن أن الافتقار إلى التمويل ضروري لبدء مشروع، هو السبب الرئيسي وراء تخلي النساء عن فكرة بدء المشاريع، يليه قلة المهارات في إدارة قطاع الأعمال والتسويق. وتم مؤخراً توسيع نطاق مكتب الائتمان ليشمل مؤسسات التمويل بالغ الصغر، كما أشير إليه في الفصل ٢. وكان لذلك أثر مباشر على زيادة استحداث فرص العمل، لا سيما فيما يتعلق بقطاعات الأعمال التي تؤسسها النساء أو تلك التي توظف نساءً، مما ساهم بالتالي في الزيادة التي شهدتها مؤخراً مشاركة الإناث في القوة العاملة.

١٢٢. وعمدت وزارة العمل واتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، إلى إجراء تدقيق تشاركي للمساواة بين الجنسين، بمساعدة تقنية من جانب منظمة العمل الدولية، أفضى إلى وضع مجموعة من التوصيات المتعلقة بكيفية تعميم قضايا الجنسين بشكل أفضل. وفيما يتعلق بالشركاء الاجتماعيين، أحيطت البعثة علماً بأنّ اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية أجرى مؤخراً انتخابات حملت نتائجها للمرة الأولى نساء إلى عضوية مجالسها التنفيذية (أربع نساء من أصل ١٣٤ عضواً). ويزعم هذا الاتحاد إنشاء وحدات تعنى بالمساواة بين الجنسين لتلبية احتياجات النساء، لا سيما تلك اللواتي يعملن في الاقتصاد غير المنظم. كما وقع الاتحاد مذكرة تفاهم مع منتدى سيدات الأعمال، الذي يتوقع منه أن يزيد تمثيل المرأة في الاتحاد في المستقبل.

١٢٣. واضطلع اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية بعدد من المبادرات، لا سيما التدريب، الموجهة خصيصاً لتلبية احتياجات المرأة. وفي غزة، أحيطت البعثة علماً ببرامج محو الأمية التي تستفيد منها النساء العاملات في الزراعة والتدريب على حقوق العمال واستثارة الوعي بشأن السلامة والصحة المهنيّتين. وتشدّد الاستراتيجية الجديدة لاتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية على تعزيز دور المرأة

ومشاركتها في هيكليات نقابات العمال. وستعمل من الآن فصاعداً خمس نساء بدوام كامل في الإدارة التي تدعم مشاركة النساء في الأنشطة التي يضطلع بها الاتحاد (الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، غير مؤرخ).

١٢٤. ويبقى وضع النساء في غزة صعباً على وجه الخصوص. وقد أحيطت البعثة علماً بحصول زيادة في ممارسة العنف ضد النساء، وتزايد استضعافهن بشكل أعم. واعتبرت المضايقة الجنسية في مكان العمل مشكلة متزايدة، نظراً إلى لجوء عدد كبير من النساء إلى الجمعيات النسائية لإثارة المسألة، دون نية في المجازفة بإيداع شكوى رسمية. ولا تستفيد النساء من الوظائف الجديدة الناشئة في قطاع البناء والمرتبطة بازدهار اقتصاد الأنفاق. وفي القطاعات الأخرى التي شهدت عمليات تسريح، بما فيها قطاع الملابس، كانت النساء أول من يُسرح من العمل. وليس هناك سوى مجموعة ضيقة من الوظائف التي تعتبر مقبولة اجتماعياً للمرأة، وهي عادة الوظائف التي يمكن أن تعتبر امتداداً لدورهن المنزلي (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ٢٠١١). كما أحيطت البعثة علماً أنه خلال العام المنصرم، فرضت السلطات الفعلية المزيد من القيود على إمكانية عمل المرأة خارج المنزل، بما في ذلك إحباط عزيمة النساء والرجال على العمل معاً. وفي حين هناك مجموعة من المبادرات قيد الإعداد في غزة والضفة الغربية، ترمي إلى دعم تمكين النساء، وهناك العديد من النساء الفلسطينيات اللواتي يتحلين بالنشاط والعزم واللواتي يرأسن مبادرات مختلفة، تبقى العوائق الداخلية والخارجية المطروحة أمام تحقيق المساواة الكاملة بين النساء والرجال في الاستخدام، عوائق عسيرة التذليل.

قادة المستقبل: مجالس الشباب

١٢٥. إن الأمل ببناء دولة فلسطينية في المستقبل فضلاً عن إمكانية بناء تلك الدولة، معقود اللواء لشباب اليوم. وبالتالي، من الضروري إشراكهم الآن في بناء المستقبل. وبغية تعزيز دور الشباب في التنمية المحلية، أنشئ ١١ مجلساً للشباب في الضفة الغربية (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١١هـ). واجتمعت البعثة بأعضاء مجلسين من مجالس الشباب، من بلدي عيلار وعنتابا. وقد انتخبهم بشكل ديمقراطي، شباب فلسطينيون تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٢ عاماً. وهناك ٤٧ امرأة من بين ١٣٢ عضواً في مجلس الشباب (مؤسسة الإسكان التعاوني، ٢٠١١). وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١١، عقدت أول قمة فلسطينية للشباب، وكانت مسألة البطالة من أبرز المواضيع التي تطرقت إليها مع التغييرات المطلوبة في النظام التعليمي.

١٢٦. ورأى ممثلو مجالس الشباب الذين اجتمعوا مع البعثة أنّ الشواغل التي أعرب عنها الشباب في السابق في المجتمع المحلي لم تؤخذ في الحسبان. وقد أفضى النشاط الذي اضطلعت به مجالس الشباب إلى تغيير في النظرة إلى الشباب وأصبحت وجهات نظرهم الآن تلقى الاحترام. كما أشار محاورو البعثة إلى أنّ العمل مطروح بشكل واضح في جدول أعمالهم وأبرزوا أهمية تكافؤ المؤهلات التعليمية مع احتياجات السوق. وقالوا إنهم في صدد اكتساب خبرة قيمة بفضل عملهم في مجالس الشباب، وهو ما من شأنه أن يساعدهم في مستقبلهم الوظيفي. وأعرب عدد من الأعضاء عن اهتمامهم الكبير في امتحان السياسة، إذا أمكن ذلك، على أعلى المستويات. وبالرغم من انخفاض تمويل الجهات المانحة مؤخراً لإنشاء مجالس الشباب ودعمها، عبر أعضاء المجالس عن التزامهم الثابت بجمع الأموال اللازمة ومتابعة عملهم الهام لصالح المجتمع المحلي. وهؤلاء الشباب، بنشاطهم واندفاعهم والتزامهم، يحفزون على التفاؤل بالمستقبل.

التعليم وتنمية المهارات

١٢٧. تقرّ خطة التنمية الوطنية بضرورة الاستثمار المكثف في التعليم (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١١). والسلطة الفلسطينية ملتزمة بإعادة توجيه الاستثمار في قطاع التعليم لضمان أن يتلقى الطلاب نوعية أفضل من التعليم الأساسي والعالي، مما يؤهلهم لدخول سوق العمل ويدعم في نهاية المطاف اقتصاداً نابضاً بالنشاط ويقوم على المعارف. كما تقرّ بضرورة تعزيز توافر ونوعية التعليم والتدريب المهنيين والتقنيين، بغية التصدي للتصور الحالي له باعتباره تعليماً متقدماً من الدرجة الثانية. والغرض من ذلك هو تزويد القطاعين العام والخاص بالمهارات التقنية المتقدمة اللازمة لضمان القدرة التنافسية في الاقتصاد العالمي (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٢). وكما أشير إليه في تقرير العام المنصرم، تتسم استراتيجية التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين، المعتمدة في عام ٢٠١٠، بالطموح (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٠)؛ ولها انعكاسات مالية مهمة وتتطلب أسلوب تمويل مستداماً. ولا بد من التصدي للمعايير الذكورية والقوالب النمطية المتعلقة بالجنسين فيما يخص دور المرأة، والتي لا تزال تحد من مشاركتها في التعليم والتدريب المهنيين والتقنيين (منظمة العمل الدولية، غير مؤرخ أ). ومن بالغ الأهمية أن يترجم التعليم والتدريب إلى وظائف لائقة، وبالتالي إلى فرص وأمل في المستقبل.

١٢٨. ونظراً إلى الوضع العسير بصورة خاصة، الذي يواجهه العمال وأصحاب العمل في غزة، وضعت السلطة الفلسطينية استراتيجية اقتصادية محددة الأهداف، ينصب فيها تركيز خاص على تطوير قوى عاملة حديثة وعالية المهارة و"فهم مواكب للعصر ودائم التطور لاحتياجات أسواق العالم حسب القطاعات"، وهو أمرٌ سيكون ضرورياً لبناء قطاع خاص مستدام (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١١و). وتثار في الاستراتيجية مسألة استمرار التحدي المطروح بشأن تكافؤ احتياجات سوق العمل مع المؤهلات التعليمية، والتراجع الملحوظ في القوى العاملة الماهرة منذ إغلاق غزة عام ٢٠٠٦، بسبب قلة الفرص المتاحة للعمال لاستخدام مهاراتهم (المرجع نفسه). وهناك تسليم أيضاً بالحاجة إلى بذل جهد خاص لاجتذاب النساء إلى البرامج التعليمية غير التقليدية بشكل عام، وإلى التعليم والتدريب المهنيين والتقنيين بشكل خاص، من خلال استثارة الوعي بهدف جعل مثل هذه البرامج مقبولة اجتماعياً (المرجع نفسه). كما أكد ممثلو أصحاب العمل في غزة على وجود ثغرة كبيرة في المهارات، ودعوا إلى إعادة تأهيل مراكز التدريب المهني القائمة.

١٢٩. والمشاريع الرامية إلى تعزيز تنمية المهارات وخلق الوظائف في غزة، جارية على قدم وساق. واستناداً إلى دراسة استقصائية للمهارات في ٢٠٠٨، حددت منظمة العمل الدولية قطاع البناء في غزة على أنه أحد القطاعات الأكثر تبشيراً بالخير من حيث إمكانيات خلق الوظائف في عملية إعادة البناء (منظمة العمل الدولية، غير مؤرخ ب). ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، نفذت منظمة العمل الدولية مشروع "تنمية المهارات وإدارات الاستخدام في مجال البناء في قطاع غزة" بالاشتراك مع الأونروا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، تحقق الهدف الأول منه، ألا وهو تدريب ٥٠٠ طالب تتجاوز أعمارهم السن العادية للالتحاق بالمدرسة، في خمس مهن في قطاع البناء. ونجح ما مجموعه ٩٣ في المائة من المتدربين في الأونروا في الدورات التدريبية وتخرجوا منها. غير أنه لا تزال هناك حاجة إلى ضمان أن يجري التقييم وشهادة الكفاءة بأسلوب شفاف ومنصف، وأن تكتسب الشهادات اعترافاً أوسع نطاقاً (المرجع نفسه).

٥ - انعدام اليقين في الجولان السوري المحتل

١٣٠. زارت البعثة الجولان السوري المحتل، لكن الظروف السائدة في الجمهورية العربية السورية حالت دون قيامها بزيارة إلى دمشق. ويستند هذا الفصل من التقرير إلى معلومات استقتها البعثة من الجولان السوري المحتل ومن تقرير أرسلته حكومة الجمهورية العربية السورية إلى منظمة العمل الدولية (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ٢٠١٢).

١٣١. وما فتئت الزراعة مصدر الدخل الرئيسي للمواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل. والمستويات العالية من الضرائب والقيود المفروضة على استخدام المياه تثقل بحملها الكبير كاهل المزارعين الذين يجدون أنفسهم بالتالي في وضع من الإجحاف والحرمان. ويفاد عن تشغيل الأطفال في أعمال الزراعة والبناء، وفي المستوطنات كذلك (المرجع نفسه).

١٣٢. واستمرت المستوطنات الإسرائيلية في الحصول على الحصة المخصصة وقدرها ٧٥٠ متراً مكعباً من المياه لكل دونم من الأرض، في حين يحصل المنتجون السوريون على ٢٥٠ متراً مكعباً. وعندما يكون هناك شح في المياه، يجري تحويل موارد المياه إلى المستوطنات. وفي حين أن النقص في المياه يفضي عادة إلى خفض في كمية المياه التي يتم توفيرها إلى المزارعين السوريين، أدى الموسم المنصرم إلى انقطاع كلي في ترويضهم بالمياه للري خلال شهرين قاسيين من الصيف. وفي إحدى الدعاوى البارزة، أعادت المحكمة إلى أحد المنتجين قطعة أرض كانت محاذية لإحدى المستوطنات. وفي الوقت نفسه، جرى تقليص كمية المياه المخصصة لهذه القطعة من الأرض، بحجة أن المزارعين السوريين يتبعون طريقة مختلفة في الزراعة تحتاج إلى كميات أقل من المياه - وهو أمرٌ ينفيه المزارعون.

١٣٣. ولم يتم تصدير أي تفاح إلى الجمهورية العربية السورية من الجولان السوري المحتل خلال ربيع عام ٢٠١٢. وتراوح محصول التفاح هذا العام بين ١٢٠٠٠ و ١٥٠٠٠ طن بدلاً من ٤٠٠٠٠ إلى ٥٠٠٠٠ طن في الموسم الماضي. ووفقاً لما جاء على لسان المزارعين، يعود تراجع المحصول إلى انقطاع المياه خلال فترة النمو في شهري آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر عام ٢٠١١. وبالتالي، كان محصول الموسم بكامله معادلاً لما تم نقله إلى الجمهورية العربية السورية قبل عام. وكانت الشاحنات مستعدة لنقل طنين من التفاح إلى الجمهورية العربية السورية في أوائل شهر آذار/ مارس لكن الترخيص النهائي من وزارة المالية الإسرائيلية لم يرد. ووفقاً لحكومة إسرائيل، كانت هناك حاجة إلى الإحجام عن تصدير التفاح إلى سورية هذا العام بسبب تدني المحصول ونوعية التفاح المتدنية إلى حد ما. وأعربت السلطات الإسرائيلية عن أملها في تجديد المبادرة المعهودة من ست سنوات في العام القادم. وذكر المزارعون أنهم كانوا يحصلون دائماً على أفضل الأسعار للتفاح المصدر إلى الجمهورية العربية السورية؛ وشددوا كذلك على أنهم سيختارون مواصلة عمليات التصدير هذه حتى ولو كانت تدر عليهم أرباحاً أقل نتيجة تدني كمية المحصول المصدر و/أو السعر المدفوع.

١٣٤. وما فتئ المواطنون السوريون في الجولان السوري المحتل يعانون من التمييز ومن قلة فرص العمل. كما أن المرافق المخصصة للتدريب على المهارات أو توفير التدريب المهني وإعادة التأهيل، غير كافية. ويعاني العمال من ذوي التعليم الجامعي العالي من صعوبة في إيجاد وظيفة تتناسب مع مؤهلاتهم، فيجدون أنفسهم مرغمين على قبول وظائف متدنية الأجر في قطاعي البناء والصيانة.

١٣٥. ويستمر الطلاب من الجولان السوري المحتل في الالتحاق بجامعة دمشق، على الرغم من أن السفر ممنوع على الكثير من الأشخاص البالغين، وأفيد عن حالات قيام السلطات الإسرائيلية بمصادرة بطاقات الهوية الممنوحة للطلاب (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ٢٠١٢). والاضطرابات في الجمهورية العربية السورية لم توقف هذه الحركة غير أنها تركت آثاراً عليها. ولم يرغب عدد من الطلاب العائدين من العطل في العودة إلى دمشق بسبب أعمال العنف التي شهدوها. وأحييت البعثة علماء بأنهم "جميعاً متعلقون تعلقاً تاماً بسورية وإن كانوا يتشاطرون الانقسامات السياسية فيها". وبسبب الوضع الداخلي، لم تتمكن حكومة الجمهورية العربية السورية من إنفاذ مرسوم عام ٢٠١٠ بشأن تقديم التعويض لمواطنيها في الجولان السوري المحتل، الذين فقدوا وظائفهم وسبل عيشهم.

١٣٦. وهناك فرص عمل في إسرائيل، لا سيما بالنسبة لخريجي كلية الطب، ويقال إن أكثر من ٩٠ في المائة من هؤلاء الطلبة ينجحون في امتحانات المعادلة الإسرائيلية. وبالرغم من التمييز الممارس ضد المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل، يبدو أنه يتاح للرجال تحديداً إمكانيات للعمل في مجال الرعاية الصحية الإسرائيلي الخاص كأطباء أو أسنان أو صيادلة. وقد أفاد خريجون من كلية الطب في جامعة دمشق أنهم وجدوا عملاً في المستشفيات والعيادات في مختلف أنحاء شمال إسرائيل. أما بالنسبة إلى النساء، فإن اندماجهن في سوق العمل الإسرائيلية غير مقبول ثقافياً، وبالتالي هناك العديد من النساء من حملة الشهادات

الجامعية اللواتي ينتهي بهنّ الأمر في قطف التفاح والفواكه الأخرى وتوزيعها، نتيجة فرص العمل المحدودة في الجولان السوري المحتل.

١٣٧. وكان هناك طلب قوي نسبياً في قطاع البناء، بيد أنّ معظم أعمال البناء غير قانونية. والقرى السورية الخمس المتبقية في الجولان السوري المحتل محرومة من المساحة المادية للنمو الطبيعي. وفي قرية مجدل شمس، يعيش قرابة ١١٠٠٠ مواطن سوري في ١٢٠٠ منزل. وبما أنّ أعمال البناء الجديدة غير مرخصة، يجري تجديد المنازل أو إضافة طوابق جديدة عليها، من دون ترخيص للبناء، بغية التكيف مع زيادة عدد هذه العائلات. ويجري تمويل أعمال البناء من خلال بيع الأراضي ضمن القرى المحلية أو الحصول على قروض، مما يزيد من الاعتماد على النظام المصرفي الإسرائيلي ويرفع مستوى المديونية في صفوف المواطنين السوريين.

١٣٨. وفي حين تدفع وكالات الاستخدام في إسرائيل الحد الأدنى للأجور، أحيطت البعثة علماً بأنّ الأمر مغاير في الجولان السوري المحتل. ولا يوفر العمل المؤقت الحماية الاجتماعية المناسبة. وهناك نقص في التبليغ عن الأجور وساعات العمل، ويمكن إهمال الاشتراكات في المعاشات وغيرها من الإعانات الاجتماعية. ومع ارتفاع معدل البطالة، قد يلجأ المتعاقدون إلى استغلال العمال بطرق عديدة منها تشغيلهم في المستوطنات، حيث القوانين المتعلقة بظروف العمل غير مطبقة.

١٣٩. ولم يزد عدد المستوطنين مقارنة بالمواطنين السوريين منذ تقديرات العام المنصرم البالغة حوالي ٢٠٠٠٠ من كلا الجانبين (المكتب المركزي للإحصاء، ٢٠١١، الجدول ٢-٨)، بالرغم من موافقة الحكومة الإسرائيلية على خطط توسيع المستوطنات في الجولان السوري المحتل. وفي حين يبدو أنه لا يوجد أي عناصر توتر جديدة كبرى في الجولان السوري المحتل، فإنّ تقلب الوضع العام انعكس بشكل واضح فيه في ١٥ أيار/ مايو ٢٠١١ عندما تدفق متظاهرون لاجئون من الجمهورية العربية السورية على الحدود عند قرية مجدل شمس، مما أدى إلى مقتل العديد منهم برصاص القوات الإسرائيلية. وجرى الآن تعزيز هذه الحدود وكهربية السياج.

١٤٠. ويحتمل بأن يتحول الوضع في الجولان السوري المحتل إلى نزاع مجمّد أكثر فأكثر. وينبغي الاستفادة من كافة المستجدات الناشئة عن التغييرات التي تشهدها المنطقة، سعياً إلى إيجاد حل يحترم الحقوق الأساسية للمواطنين السوريين.

ملاحظات ختامية

١٤١. تشدد البعثة، في ملاحظاتها الختامية لهذا العام، على الضرورة المتزايدة والملحة في إعادة الثقة اللازمة لإجراء مفاوضات مثمرة يمكنها أن تضع حداً للاحتلال ولجميع عواقبه السلبية على عمال الأراضي العربية المحتلة. ويتعين ألا يتعرض الحل القائم على دولتين للتهديد بفعل التطورات الجارية على الأرض. ولا بد من إيلاء اهتمام خاص إلى الوضع القائم في المنطقة جيم (C) وتدارك الظروف الإنسانية والاقتصادية الهشة التي يعاني منها الفلسطينيون في القدس الشرقية. وعلى غرار ذلك، لا بد من اتخاذ تدابير حقيقية لتنمية الاقتصاد والمجتمع في غزة على أساس سليم، بما في ذلك الوصول إلى الأسواق. ولا بد من بذل قصارى الجهود لمنع العنف والحيلولة دون أي إمكانية للإفلات من العقاب.

١٤٢. والمصالحة الفلسطينية عنصر رئيسي يقوم على أساس ديمقراطي ويحترم رغبة الناس. وينبغي تشجيع هذا الهدف ودعمه، إذ أنه حيوي للاستمرار في تعزيز كافة مؤسسات الدولة الفلسطينية المقبلة.

١٤٣. والتحسبات التي شهدتها مؤخراً الاقتصاد وسوق العمل في الأرض الفلسطينية المحتلة تستند إلى موارد النمو الهشة. ففي غزة على وجه الخصوص، بدأ هذا النمو من قاعدة منخفضة جداً. ويعاني النمو من قيود تتأى على السواء عن انخفاض المعونة المقدمة من الجهات المانحة وعن الافتقار إلى تدابير إضافية تتخذها إسرائيل لتسهيل التنقل داخل الأرض الفلسطينية المحتلة وفيما بين جميع أجزائها. والوصول إلى الأسواق وإلى الموارد المنتجة، لا سيما الأرض والمياه، ضروري لتوسيع نطاق الاستثمار الخاص. ومن المهم للغاية عكس مسار تراجع المساعدة التي تقدمها الجهات المانحة، للحيلولة دون أن يفضي العجز المالي للسلطة الفلسطينية إلى الوقوع في أزمة مستقبلية تضرب الاقتصاد، بما يترافق معها من زيادات في البطالة والفقر. والأهداف الاجتماعية تستلزم وسائل مالية، ولا بد من توازن التدابير والتكيفات الضريبية مع البعد الاجتماعي.

١٤٤. ومن شأن زيادة فرص تشغيل الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلية أن تخفف شيئاً من الضيق لفترة قصيرة، لكنها تبقى محدودة وخاضعة لقيود صارمة ناجمة عن التراخيص وإجراءات التصاريح الأمنية والصعوبات اللوجيستية للوصول إلى أماكن العمل. وهناك احتمال كبير بأن يقع العمال الفلسطينيون في شرك وسطاء أو متعاقدين بلا ضمير. وينبغي مواصلة وتكثيف التعاون بين الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين والهستدروت. كما ينبغي تشجيع أي خطوات ترمي إلى التعاون بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية لتسهيل تكافؤ العرض والطلب وضمان ظروف عمل لائقة، وينبغي أن تكون جزءاً من واقع الحل القائم على دولتين.

١٤٥. والشعب الفلسطيني شاب في مجمله، فحوالي ٧١ في المائة منه لا يتجاوز سن ٣٠ عاماً. وهو من أكثر السكان شباباً في العالم العربي. وما فتئ الشباب، إنثاءً وذكوراً، يطمحون أكثر فأكثر إلى إسماع آرائهم وإلى إشراكهم على نحو نشط في رسم معالم المستقبل، بل يطالبون بذلك على نحو حثيث. وهذا ما يبرز أيضاً الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتوفير تعليم جيد النوعية في القدس الشرقية وفي أنحاء أخرى من الضفة الغربية وفي غزة. ولا بد من تذليل أزمة التعليم القائمة في القدس الشرقية من خلال توفير بنية تحتية مناسبة وعدد كافٍ من العاملين في التدريس. ولا بد من وقف هدم المدارس في الضفة الغربية ووضع حد لتناقص المهارات في غزة. ولا بد من ترجمة التعليم والتدريب إلى وظائف لائقة لصالح النساء والرجال.

١٤٦. ومن الضروري أن تستمر السلطة الفلسطينية في استعراض وتنقيح قوانين ولوائح العمل والاستخدام، بالتشاور مع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال. ومن الضروري في هذا الإطار أن تقوم السلطة الفلسطينية بمنح القدرات للشركاء الاجتماعيين ولغيرهم من الجهات المعنية، وذلك عن طريق الحوار الاجتماعي واحترام معايير العمل الدولية. ولا بد من أن تكون مبادئ الحرية النقابية مترسخة بشكل واضح في القانون والممارسة.

١٤٧. وما فتئ هدف المساواة بين الجنسين موضوعاً رئيسياً ولا بد من السعي إلى تحقيقه بعزم؛ كما ينبغي أن يكون أحد الأهداف البارزة اعتماد سياسة وطنية متعددة الأوجه بشأن المساواة. وينبغي أن تشكل مسألة تلبية احتياجات النساء وتطلعاتهن ووضعهن في المجتمع وفي الاقتصاد وفي العمل، جانباً أساسياً لمثل هذه السياسة. والشباب، إنثاءً وذكوراً، بحاجة إلى بارقة أمل؛ وينبغي مواصلة إنشاء مجالس للشباب وتسييرها على نحو فعال.

١٤٨. وتوجه البعثة الثناء للسلطة الفلسطينية لما اضطلعت به من عمل من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على الحوار الاجتماعي، وتعرب في الوقت ذاته عن ثقتها بأن هذه العملية ستستمر بالرغم من الآفاق الاقتصادية والمالية المثيرة للقلق. ولا بد من تفعيل عمل اللجنة الاستشارية الثلاثية الوطنية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني الذي أنشئ مؤخراً، تفعيلاً كاملاً. ومن الضروري الاستمرار في التدابير الرامية إلى وضع نظام للضمان الاجتماعي على الصعيد الوطني. ولا بد من تطبيق الحد الأدنى للأجور على المستوى الوطني بشكل يعزز وضع فئات العمال الأكثر استضعافاً ويقوي النمو الاقتصادي.

١٤٩. ولا بد من أن يواصل المكتب وهيئات الإدارة في منظمة العمل الدولية - أي مؤتمر العمل الدولي ومجلس الإدارة - إتاحة موارد المنظمة وقدراتها إلى السلطة الفلسطينية والشركاء الاجتماعيين. ولا بد من مواصلة التعاون بكل الأساليب الممكنة لتحسين مستويات المعيشة وظروف العمل في أرض الدولة الفلسطينية العتيدة.

- مؤسسة المقدسي لتنمية المجتمع. ٢٠١١. الآثار الاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية لهدم المنازل في القدس، آذار/ مارس.
- ٢٠١١. حقوق العمال الفلسطينيين في سوق العمل والمستوطنات الإسرائيلية، كانون الأول/ ديسمبر.
- Association for Civil Rights in Israel (ACRI) and Ir Amim. 2011. *The East Jerusalem school system – Annual status report*, Sep.
- بتسيلم (مركز الإعلام الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة). ٢٠١١. نهب واستغلال: سياسة إسرائيل في منطقة غور الأردن وشمال البحر الميت، أيار/ مايو.
- ٢٠١١. الإدارة المدنية تخطط لطرد عشرات آلاف البدو من المنطقة C، الضفة الغربية، تشرين الأول/ أكتوبر.
- Central Bureau of Statistics (CBS). 2010. *Statistical abstract of Israel 2010*.
- 2011. *Statistical abstract of Israel 2011*.
- CHF International. 2011. *CHF Newsletter*, Issue No. 2.
- مؤتمر الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة. ٢٠٠١. إعلان، ٥ كانون الأول/ ديسمبر.
- المنسق الإسرائيلي للأنشطة الحكومية في الأراضي، إسرائيل. ٢٠١٢. عرض مقدم إلى وفد منظمة العمل الدولية، آذار/ مارس.
- Hasson, N. 2011. “West Bank settlement to apply Israeli law to Palestinian workers”, in *Haaretz*, 9 Nov.
- محكمة العدل الدولية. ٢٠٠٤. "الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة"، في تقارير الأحكام والفتاوى والأوامر، فتوى بتاريخ ٩ تموز/ يولييه.
- مكتب العمل الدولي. غير مؤرخ أ.
- Policy Brief 11: Mainstreaming gender equality concerns in Palestinian TVET system*.
- غير مؤرخ ب.
- Internal evaluation: Skills development and employment services for the construction sector in the Gaza Strip*, PAL/10/01/SDC.
- ٢٠١١. وضع عمال الأراضي العربية المحتلة، تقرير المدير العام (ملحق)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٠، جنيف.
- 2011b. *Review of labour laws to promote women's labour force participation: A legal analysis and recommendations for promoting gender equality*, executive summary.
- ٢٠١٢. إضفاء وجه إنساني على العولمة، الدراسة الإستقصائية العامة بشأن الاتفاقيات الأساسية المتعلقة بالحقوق في العمل على ضوء إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، ٢٠٠٨، التقرير الثالث (أباء)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠١، جنيف.

- صندوق النقد الدولي. ٢٠١١. الوضع الراهن وآفاق التطورات الاقتصادية لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، تقرير خبراء صندوق النقد الدولي لاجتماع لجنة الارتباط الخاصة، نيويورك، ١٨ أيلول/سبتمبر.
٢٠١٢. آخر التطورات وآفاق الاقتصاد في الضفة الغربية وقطاع غزة، تقرير خبراء صندوق النقد الدولي لاجتماع لجنة الارتباط الخاصة، بروكسل، ٢١ آذار/مارس.
- Machsomwatch. 2012. *Invisible prisoners – Don't know why and there's nowhere to turn – June 2007 – September 2011.*
- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، الجمهورية العربية السورية. ٢٠١٢. الممارسات والإجراءات الإسرائيلية العنصرية والتعسفية ضد العمال وأصحاب الأعمال وبقية المواطنين العرب السوريين في الجولان السوري المحتل، تقرير مقدم إلى منظمة العمل الدولية.
- مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط. ٢٠١١. بناء الدولة الفلسطينية: انجاز في خطر، تقرير إلى اجتماع لجنة الارتباط الخاصة، نيويورك، ١٨ أيلول/سبتمبر.
٢٠١٢. بناء الدولة الفلسطينية: انجاز في خطر متزايد، تقرير إلى اجتماع لجنة الارتباط الخاصة، بروكسل، ٢١ آذار/مارس.
- الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين. غير مؤرخ. خطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥.
- مركز التجارة الفلسطيني (بال تريد). ٢٠١٠.
- Gaza Strip Crossings Bi-Monthly Monitoring Report, December 2009 – January 2010, Mar.*
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ٢٠١١. *Child statistics report, press release, Apr.*
٢٠١١. ب. الفقر في الأرض الفلسطينية، تقرير بشأن الاستنتاجات الأولية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، أيلول/سبتمبر.
٢٠١١. ج. مؤشر الأسعار الاستهلاكية الفلسطيني لعام ٢٠١٠، نشرة إخبارية. كانون الثاني/يناير.
٢٠١٢. أ. تقديرات أولية للحسابات القومية الفصلية (الربع الرابع ٢٠١١)، بيان صحفي، آذار/مارس وسنوات متعددة.
٢٠١٢. ب. مسح القوى العاملة (دورة تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١) (الربع الرابع ٢٠١١) وسنوات متعددة.
٢٠١٢. ج. مؤشر الأسعار الاستهلاكية الفلسطيني لعام ٢٠١١، ١٢ كانون الثاني/يناير.
٢٠١٢. د. يوم المرأة العالمي، ٢٠١٢، بيان صحفي.
- وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية. ٢٠١١. الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، (ملخص)، أيلول/سبتمبر.
- السلطة الوطنية الفلسطينية. ٢٠٠٣. قرار مجلس الوزراء رقم ٢٠٠٣/٥٠/ر.م.و، بشأن تشكيل لجنة سياسات العمل.
٢٠١٠. أ. استراتيجية التشغيل الوطنية، تشرين الثاني/نوفمبر.
٢٠١٠. ب. استراتيجية (منقحة) للتعليم والتدريب التقنيين والمهنيين، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر.
٢٠١١. أ. خطة التنمية الوطنية، ٢٠١١-٢٠١٣ - إقامة الدولة وبناء المستقبل، نيسان/أبريل.
٢٠١١. ب. قرار مجلس الوزراء رقم ١٣/٩٦/٠١ م.و.س.ف، لعام ٢٠١١ بشأن تشكيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني.
٢٠١١. ج. العمل اللائق في الأراضي الفلسطينية، أيلول/سبتمبر.
٢٠١١. د. الخطة الوطنية الفلسطينية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣. الخطة الاستراتيجية لقطاع الحماية الاجتماعية، موجز.

- ٢٠١١هـ. بناء دولة فلسطين: قصة نجاح، تقرير إلى لجنة الارتباط الخاصة، نيويورك، أيلول/سبتمبر.
- ٢٠١١و. استراتيجيات التنمية الاقتصادية لقطاع غزة، آذار/مارس.
- ٢٠١٢.
- Equitable development: Moving forward despite the occupation*, position paper to the Ad Hoc Liaison Committee, Brussels, 21 Mar.
- ٢٠١٢ب. قرار مجلس الوزراء رقم 13/121/06م. و/س. ف، لعام ٢٠١٢ بشأن تشكيل لجنة وطنية لتشغيل النساء.
- ٢٠١٢ج. قرار مجلس الوزراء رقم 13/125/01م. و/س. ف، لعام ٢٠١٢ بشأن تشكيل فريق وطني للضمان الاجتماعي.
- بروتوكول باريس. ١٩٩٤. اتفاق غزة - أريحا، المرفق الرابع - بروتوكول بشأن العلاقات الاقتصادية بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية التي تمثل الشعب الفلسطيني، باريس، ٢٩ نيسان/أبريل.
- Peace Now. 2012. *Torpedoing the two-State solution: Summary of 2011 in the settlements*, Jan.
- Sadeq, T.; Hamed, M.; Glover, S., Palestine Economic Policy Research Institute (MAS). 2011. *Policies to promote female entrepreneurship in the Palestinian Territory*.
- هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ٢٠١١. نساء غزة تحت الحصار: بحث في حقوقهن وأمنهن الاقتصادي.
- الأمم المتحدة. ٢٠١١. تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، الدورة السادسة والستون للجمعية العامة، الوثيقة A/66/370، ٢٢ أيلول/سبتمبر.
- ٢٠١٢أ. *Statement by Middle East Quartet*, document SG/2182, 11 Apr.
- ٢٠١٢ب. القرار ٧٤/٦٦ - عمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، قرار اعتمده الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين، الوثيقة A/RES/66/74، ١٢ كانون الثاني/يناير.
- ٢٠١٢ج. القرار ١١٨/٦٦ - تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، قرار اعتمده الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين، الوثيقة A/RES/66/118، ١ آذار/مارس.
- لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ٢٠١١. النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادتين ١٦ و١٧ من العهد، الملاحظات الختامية، الوثيقة E/C.12/ISR/CO/3، ١٦ كانون الأول/ديسمبر.
- لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري. ٢٠١٢. النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ٩ من الاتفاقية، الملاحظات الختامية، الوثيقة CERD/C/ISR/CO/14-16، ٩ آذار/مارس.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). ٢٠١١. تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدتها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، الوثيقة TD/B/58/4، ١٥ تموز/يوليه.
- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. ٢٠٠٧.
- The humanitarian impact on Palestinians of Israeli settlements and other infrastructure in the West Bank*, July.
- ٢٠١١أ. حركة التنقل والمرور في الضفة الغربية، أوراق الحقائق، أيلول/سبتمبر.
- ٢٠١١ب. الوضع الإنساني في قطاع غزة، أوراق الحقائق، تشرين الأول/أكتوبر.
- ٢٠١١ج. التهجير وانعدام الأمن في المنطقة (ج) في الضفة الغربية، تقرير خاص، آب/أغسطس.

- ٢٠١١ د. مراقب الشؤون الإنسانية، كانون الأول/ ديسمبر.
- ٢٠١١ هـ. وثيقة حقائق إنسانية حول المنطقة (ج) في الضفة الغربية، الإحصائيات محدثة حتى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١، تموز/ يوليه.
- ٢٠١١ و. ترحيل البدو: خطر التهجير في محيط القدس، أيلول/ سبتمبر.
- ٢٠١١ ز. عنف المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية، تشرين الثاني/ نوفمبر.
- ٢٠١١ ح. القدس الشرقية: مخاوف إنسانية أساسية، تقرير خاص، آذار/ مارس.
- ٢٠١١ ط. القدس الشرقية: مخاوف إنسانية أساسية، كانون الأول/ ديسمبر.
- ٢٠١٢ أ. مراقب الشؤون الإنسانية، شباط/ فبراير.
- ٢٠١٢ ب. وقائع إنسانية عن منطقة غور الأردن والبحر الميت، شباط/ فبراير.
- ٢٠١٢ ج. مراقب الشؤون الإنسانية، كانون الثاني/ يناير.
- ٢٠١٢ د. كيف تحدث عملية السلب، تقرير خاص، آذار/ مارس.
- ٢٠١٢ هـ. قاعدة بيانات معايير غزة متاحة على الموقع التالي: www.ochaopt.org.
- ٢٠١٢ و. الأثر الإنساني للسياسات المتعلقة بالمستوطنات الإسرائيلية، كانون الثاني/ يناير.
- ٢٠١٢ ز. الهدم والتهجير القسري في الضفة الغربية المحتلة، كانون الثاني/ يناير.
- ٢٠١٢ ح. مجمع سوسيا الرعوي: خطر التهجير القسري الوشيك، آذار/ مارس.
- ٢٠١٢ ط. تأثير أزمة الوقود والكهرباء في غزة على الأوضاع الإنسانية، آذار/ مارس.
- United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA). 2012. *UNRWA Job Creation Programme in the Gaza Strip: Impact of funding shortfall and recruitment cuts as of March 2012*, 18 Mar.
- مجلس الأمن في الأمم المتحدة. ١٩٨٠. القرار ٤٦٥ (١٩٨٠) الذي اعتمده مجلس الأمن في اجتماعه ٢٢٠٣، الوثيقة S/RES/465، ١ آذار/ مارس.
- ٢٠١٢.
- Briefing by Mr Robert Serry, Special Coordinator for the Middle East Peace Process and Personal Representative of the Secretary-General, in *The situation of the Middle East, including the Palestinian question*, 6742nd meeting, 67th year, document S/PV.6742, Mar.
- United Nations World Food Programme (WFP). 2012. *Gaza biscuits to feed West Bank school children*, press release, 5 Mar.
- المركز النسوي في مخيم شغاف للاجئين. ٢٠١١. حول المؤسسة، نيسان/ أبريل.
- World Bank. 2009. *West Bank and Gaza: Assessment of restrictions on Palestinian water sector development*, Apr.
- 2012. *Stagnation or revival? Palestinian economic prospects*, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, 21 Mar.
- بيش دين - منظمة متطوعين لحقوق الإنسان. ٢٠١١ أ. Tailwind، تشرين الأول/ أكتوبر.
- ٢٠١١ ب. تطبيق القانون على المواطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية، بيانات مستمدة من متابعة منظمة بيش دين للتطورات، كانون الأول/ ديسمبر.

مرفق

قائمة محوري البعثة

المؤسسات الفلسطينية

السلطة الفلسطينية

مكتب رئيس الوزراء

السيد سلام فياض، رئيس الوزراء

السيد غسان الخطيب، مدير المركز الإعلامي الحكومي

وزارة العمل

السيد أحمد مجدلاني، وزير العمل

السيد حسن الخطيب، وكيل وزارة العمل

السيد آصف سعيد أسعد، الوكيل المساعد لشؤون التعاون والشراكة الثلاثية والحوار الاجتماعي

سلطة النقد الفلسطينية

السيد جهاد الوزير، المحافظ

السيد شحادة حسين، نائب المحافظ

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

السيدة علا عوض، رئيسة الجهاز

السيدة أمينة خصيب، مديرة الحسابات القومية

السيدة سهى كنعان، مديرة الإحصاءات العمالية

السيد جواد الصالح، نائب المدير العام للإحصاءات السكانية والاجتماعية

المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والأعمار (بكدار)

السيد محمد اشتية، رئيس المجلس، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، محافظ البنك الإسلامي للتنمية في فلسطين

محافظة طولكرم

العميد طلال دويكات، المحافظ

السيد مجدي ليمون، منسق المجلس التنفيذي

السيد خالد زغل، مدير التخطيط والتطوير

السيد جهاد أسعد، مستشار

السيد إبراهيم عبد العال، الإدارة العامة

السيد علاء الدين عبد الحليم، مسؤول العلاقات العامة

السيد شريف الجبوسي، عضو المجلس التنفيذي، وزارة الزراعة
السيد مأمون التايه، عضو المجلس التنفيذي، وزارة الزراعة
السيد عدنان ربيع، عضو المجلس التنفيذي، وزارة الحكم المحلي
السيد رائد مقبل، عضو المجلس التنفيذي، وزارة الحكم المحلي
السيد خلدون مصلح، عضو المجلس التنفيذي، وزارة العمل

منظمة التحرير الفلسطينية

السيد صائب عريقات، كبير المفاوضين الفلسطينيين، عضو اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية،
عضو اللجنة المركزية لحركة فتح

مكتب الرئيس

السيد أحمد الرويضي، مستشار رئيس الديوان

منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات
المجتمع المدني الأخرى

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، نابلس

السيد شاهر سعد، الأمين العام
السيد راسم بياري، نائب الأمين العام
السيد ناصر يونس، مسؤول وحدة المواصلات
السيد حسين الفقهاء، عضو اللجنة التنفيذية
السيد منويل عبد العال، عضو اللجنة التنفيذية
السيد محمود أبو عودة، عضو اللجنة التنفيذية
السيد سهيل صليبا خضر، عضو اللجنة التنفيذية
السيدة بسمة البطاط، عضو اللجنة التنفيذية
السيد إبراهيم دراغمة، عضو اللجنة التنفيذية
السيد إبراهيم ذويب، عضو اللجنة التنفيذية
السيدة ليلي شعار، مديرة المالية والموارد البشرية
السيدة ناديا كنانة، منسقة دائرة المرأة، وحدة المساواة والنوع الاجتماعي
السيد قيس عرفات، دائرة الشباب
السيد محمد حزام، رئيس نقابة البتروكيماويات
السيد ماجد أبو عرب، صحفي لدى الاتحاد
السيد رياض كميل، سكرتير، مكتب الاتحاد في جنين
السيد محمد شقير، منسق، مشروع العيادة القانونية

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، غزة

السيد طارق الهندي، سكرتير الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، رئيس الاتحاد العام للعمال الزراعيين
السيد يحيى أبو العطا، عضو الأمانة العامة
السيد بشير السيسي، الاتحاد العام للخدمات العامة
السيدة سميرة عبد العليم، مسؤولة دائرة النوع الاجتماعي

السيد زكي عبد الفتاح خليل، عضو الأمانة العامة
السيد محمد سعدي حلس، عضو الأمانة العامة
السيد بكر الجمل، مسؤول دائرة الصحة والسلامة المهنية
السيد وائل خلف، عضو الأمانة العامة
السيد إبراهيم البطرات، عضو اللجنة التنفيذية
السيد سعيد الأسطل، عضو اللجنة التنفيذية
السيد وليد قديح، عضو اللجنة التنفيذية
السيد جميل أبو منصور، عضو اللجنة التنفيذية

اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية، رام الله

السيد أحمد هاشم الزغير، الرئيس
السيد جمال جوابرة، المدير العام
السيد علي مهنا، مدير دائرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتخطيط
السيد ناصر جابر، مستشار
السيد منجي نزال، مسؤول الدائرة الاقتصادية

غرفة تجارة غزة

السيد فايز أبو عكر، أمين الصندوق، رئيس اللجنة الاقتصادية، عضو في مجلس الإدارة
السيد بدر صبرة، عضو غرفة تجارة غزة
السيد ماهر الطباع، مدير العلاقات العامة

مركز التجارة الفلسطيني (بال توريد)

السيد شوقي مخطوب، مدير دائرة السياسات التجارية، رام الله
السيد فيصل الشوا، نائب الرئيس، غزة

اتحاد المقاولين الفلسطينيين، غزة

السيد محمد حسيني، المدير التنفيذي

الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية

السيد مهدي عبد الهادي، الرئيس

جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية

السيد مصطفى البرغوثي، رئيس الجمعية، الأمين العام للمبادرة الوطنية الفلسطينية،
عضو المجلس التشريعي الفلسطيني

جمعية الحق، رام الله

السيد شعوان جبارين، المدير العام
السيدة نينا عطاالله، رئيسة دائرة الرصد والتوثيق

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله

السيد أحمد حرب، المفوض العام
السيدة رندة سنبورة، المديرية التنفيذية
السيد ممدوح العكر، عضو مجلس المفوضين

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

السيد سمير عبد الله، المدير

اللجنة الوطنية لتشغيل النساء

السيدة زهيرة كمال، مديرة مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق، اليونسكو
السيدة إيمان عساف، رئيسة وحدة النوع الاجتماعي، وزارة العمل
السيدة بثينة سالم، المديرية العامة لوحدة الشؤون القانونية، وزارة العمل
السيدة فاطمة شماعة، رئيسة وحدة النوع الاجتماعي، وزارة الاقتصاد الوطني
السيدة فداء أبو حميد، المديرية العامة لوحدة الشؤون القانونية، وزارة المالية
السيدة فاطمة ردايدة، رئيسة وحدة النوع الاجتماعي، وزارة شؤون المرأة
السيدة سهام العباسي، رئيسة مجلس الإدارة، اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف
السيدة رندا عبد ربه، مديرة اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف
السيد أيمن عبد المجيد، باحث ومنسق، جامعة بير زيت
السيدة كارين ميثز أبو حميد، منسقة العلاقات الخارجية، مركز الديمقراطية وحقوق العاملين
السيدة نائلة عودة، جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

مركز شؤون المرأة، غزة

السيدة أمل صيام، المديرية التنفيذية

مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة، غزة

السيدة زينب الغنيمي، المديرية

جمعية الثقافة والفكر الحر، غزة

السيدة مريم زقوت، المديرية العامة

طاقم شؤون المرأة، غزة

السيدة نادية أبو نهلة، المديرية

جمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية، غزة

السيد مرعي بشير، منسق مشروع

جمعية إنقاذ المستقبل الشبابي، غزة

السيد عماد علي درويش، الرئيس

محافظة طولكرم

السيد سهيل سلمان، عضو المجلس التنفيذي، الحملة الشعبية لمقاومة الجدار
السيد إبراهيم أبو حسيب، عضو المجلس التنفيذي، رئيس الغرفة التجارية في طولكرم
السيد محمد عمارة، عضو المجلس التنفيذي، الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين

بلدية عيلار

السيد بشار عثمان، المجلس المحلي الشبابي
السيدة نساييم مجادية، المجلس المحلي الشبابي
السيد إيهاب شريم، المجلس المحلي الشبابي
السيد معتصم شديد، المجلس المحلي الشبابي

بإدعية عنبتا

السيدة باولا سعادة، المجلس المحلي الشبابي
السيد عمر نصار، المجلس المحلي الشبابي
السيد تامر شهاب، المجلس المحلي الشبابي

جمعية الوداد للتأهيل المجتمعي، غزة
السيد محمود أبو خليفة، المدير

الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، غزة
السيد أيمن العفيفي، منسق العلاقات الدولية

مؤسسة المقدسي لتنمية المجتمع
السيد بشار العزة، الرئيس
السيد معاذ الزعتري، المدير العام

المركز النسوي، مخيم شعفاط
السيدة جهاد أبو زنيد، الرئيسة، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني
السيد محمد محاريق، مسؤول العلاقات العامة
السيدة دعاء جولاني، منسقة مشروع
السيدة رشا سرور، متطوعة
السيدة ولاء الجعبة، متطوعة
السيدة أسماء شراونة، متطوعة
السيد عمار محمد علي، مجتمع محلي
السيد لؤي كيالي، مجتمع محلي
السيد محمد البحري، مجتمع محلي

المؤسسات الإسرائيلية

حكومة إسرائيل

وزارة الصناعة والتجارة والعمل

السيد أفنر عمراني، كبير منسقي الأبحاث، قسم علاقات العمل
السيد شلومو إيتساي، كبير مسؤولي علاقات العمل

وزارة الشؤون الخارجية

السيد رون أدام، المدير، دائرة المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة
السيدة يائيل رافيا - زادوك، رئيسة المكتب الشرق أوسطي للشؤون الاقتصادية
السيدة روث زاخ، دائرة المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة
السيدة مارينا روزنبرغ، دائرة المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة
السيد جوناثان بيليد، سفير، فرع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

منسق الأنشطة الحكومية في الأراضي

العميد إيتان دنجوت، منسق الأنشطة الحكومية
السيد يوري مامان، رئيس الفرع الاقتصادي

منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات أخرى

الهستدروت - الاتحاد العام للعمل في إسرائيل

السيدة أفيتال شابيرا - شابيرو، مديرة، إدارة الشؤون الدولية
السيد إيتسهاك مويال، رئيس، نقابة عمال البناء والأخشاب
السيد يوسف قرآ، ممثل الهستدروت لدى منظمة العمل الدولية، عضو المكتب التنفيذي

رابطة الصناعيين في إسرائيل

السيد أفي باراك، المدير العام، اتحاد المنظمات الاقتصادية الإسرائيلية
السيد دان كاتاري فاس، مدير العلاقات الدولية، اتحاد المنظمات الاقتصادية الإسرائيلية
السيدة دفنا أفيرام - نيتزان، مديرة دائرة الأبحاث الاقتصادية
السيد يوري روبن، رئيس، لجنة العمل، رابطة المقاولين والبنائين في إسرائيل

الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط

السيد ماكسويل جيلارد، نائب المنسق الخاص للأمم المتحدة، منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية المقيم
السيدة إلبيدا روكا، رئيسة وحدة الشؤون الإقليمية

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأرض الفلسطينية المحتلة

السيد رامش راجاسنغهام، مدير المكتب

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)

السيد فيليبو غراندي، المفوض العام
السيدة سندي اسحق، مسؤولة شؤون الطوارئ
السيد فيليبي سانشيز، مدير عمليات الأونروا، الضفة الغربية
السيد كرستر نوردال، القائم بأعمال مدير عمليات الأونروا، غزة
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني
السيد فروديه مورينغ، الممثل الخاص

البنك الدولي، بعثة البنك في الضفة الغربية وقطاع غزة

السيدة دينا أبو غيدا، مديرة البرامج، نائبة المدير

صندوق النقد الدولي، بعثة الصندوق في الضفة الغربية وغزة

السيد اودو كوك، ممثل مقيم

هيئة الأمم المتحدة للمرأة، غزة

السيدة هبة الزيان، محللة برامج

اجتماعات أخرى

بتسليم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة

السيد إيال هاروفيني، كبير الباحثين

جمعية عنوان العامل للدفاع عن حقوق العمال

السيدة حنا زوهر، المديرية

"لا للحواجز" - نساء ضد الاحتلال ومن أجل حقوق الإنسان

"ماتشسوم واتش"

السيدة سلفيا بيترمان، متطوعة

الجولان السوري المحتل

السيد مجد كمال كنج أبو صالح، محام

السيد كنج سليمان أبو صالح، مزارع

السيد ثائر أبو صالح، رئيس كلية

السيد حمود أبو صالح، مزارع

السيد سعيد فرحان فرحات، رئيس لجنة تسويق التفاح

المرصد - المركز العربي لحقوق الإنسان في مرتفعات الجولان

السيد أمين رباح، محام

السيد نزار أيوب، محام، أبحاث قانونية

السيدة أريج أبو جبل، المديرية المالية، شركة الأخوة أبو جبل

السيد سلمان فخر الدين، مسؤول علاقات عامة ومساعد أبحاث